

الجمهورية اليمنية  
الصندوق الاجتماعي للتنمية

التقرير  
السَّنوي  
2011





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الصندوق الاجتماعي للتنمية ، اليمن

التقرير السنوي 2011

تمت الطباعة بواسطة الصندوق الاجتماعي للتنمية

التقطت الصور بواسطة :

موظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية

جميع الحقوق محفوظة © الصندوق الاجتماعي للتنمية ، صنعاء 2012

يمكن الحصول على نسخة من هذا التقرير من :

الصندوق الاجتماعي للتنمية

فج عطان - ص.ب. 15485

صنعاء ، الجمهورية اليمنية

تلفون : +967 144 96 69/8

فاكس : +967 144 96 70

البريد الإلكتروني : [sfd@sfd-yemen.org](mailto:sfd@sfd-yemen.org)

الموقع على شبكة الإنترنت : [www.sfd-yemen.org](http://www.sfd-yemen.org)

تصميم التقرير

سنونو - اليمن

[www.snono.com](http://www.snono.com)

# المحتويات

|    |                                   |
|----|-----------------------------------|
| 6  | لمحة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية |
| 7  | مجلس إدارة الصندوق                |
| 8  | ملخص التقرير                      |
| 10 | عمليات الصندوق                    |
| 10 | الاستهداف وتوزيع المخصصات         |
| 14 | التعليم                           |
| 18 | الصحة                             |
| 22 | الفئات ذات الاحتياجات الخاصة      |
| 26 | المياه والبيئة                    |
| 30 | الزراعة والتنمية الريفية          |
| 36 | التدريب والدعم المؤسسي            |
| 42 | التراث الثقافي                    |
| 48 | برنامج الأشغال كثيفة العمالة      |
| 54 | تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر     |
| 62 | التطور المؤسسي للصندوق            |
| 62 | تحديث نظام المعلومات الجغرافية    |
| 62 | مراقبة الكلفة                     |
| 64 | استراتيجية الاتصال                |
| 64 | المراقبة والتقييم                 |
| 66 | إدارة التمويل                     |
| 72 | الملاحق                           |

## لمحة عن الصندوق الاجتماعي للتنمية

يوجّه تدخلاته للاستجابة للاحتياجات العاجلة من خلق فرص عمل مؤقتة من خلال تنفيذ مشاريع كثيفة العمالة ضمن برنامجي تنمية المجتمع والنقد مقابل العمل. كما استمر برنامجا المنشآت الصغيرة والأصغر وبناء القدرات في تقديم دعمهما لضمان استمرار تمويل مؤسسات وبرامج التمويل الصغير والأصغر، وأيضاً دعم البرامج الموجهة لفئة الشباب.

وصَلَ عددُ المشاريع التي طُوِّرها الصندوقُ خلال عام 2011 إلى 1,347 مشروعاً، بكلفة تقديرية تبلغ نحو 234.5 مليون دولار. أما تلك التي تم تخصيصها لمصدر تمويلي، فلم يزد عددها عن 617 مشروعاً.. ويعود ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية التي مرت بها اليمن خلال 2011، والتي أثّرت على مصادر التمويل. كما بلغ عدد المشاريع التي توصلت تنفيذها خلال العام ما يزيد عن 2,390 مشروعاً (منها مشاريع طُوِّرت في أعوام سابقة)، وتم إنجاز ما يقارب 980 مشروعاً. أما تراكمياً (خلال الفترة 1997-2011)، فيصل عددُ المشاريع التي التزم بها الصندوق في كل قطاعات التدخل حوالي 12,047 مشروعاً، بتكلفة إجمالية تقارب 1.44 مليار دولار، تتولد عنها فرص عمل مؤقتة تتجاوز 50 مليون يوم عمل.

تمّ تأسيسُ الصندوق الاجتماعي للتنمية بناءً على القانون رقم (10) لسنة 1997 للمساهمة في تنفيذ الخطط الحكومية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

يساهمُ الصندوقُ في التخفيف من الفقر، وتحسين الظروف المعيشية للفئات الفقيرة من المجتمع، من خلال زيادة وتحسين وصول المجتمعات المحلية الفقيرة إلى الخدمات الأساسية الاجتماعية والاقتصادية، وتوفير وزيادة فرص العمل، وبناء قدرات الشركاء المحليين وتمكين المجتمعات والسلطة المحلية من تنفيذ المهام التنموية في مناطقها.. وذلك من خلال أربعة برامج، وهي: تنمية المجتمع والتنمية المحلية، وبناء القدرات، وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، والأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل).

ومع نهاية عام 2011، يكونُ الصندوقُ قد أنهى العام الأول من المرحلة الرابعة من عملياته (2011-2015) التي تواكبُ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية الرابعة للتخفيف من الفقر (2011-2015)، والبرنامج الاستثماري العام للدولة.. بهدف حشد الجهود والموارد المتاحة لتلبية الاحتياجات التنموية.

وقد واجه الصندوقُ ظروفًا غير عادية خلال العام، غير أنه - بالمرونة التي يتمتع بها - استطاع أن

## مجلس إدارة الصندوق

يتكوّن مجلس إدارة الصندوق من 14 عضواً برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل (نائباً لرئيس مجلس الإدارة)، ووزراء التخطيط والتعاون الدولي، والإدارة المحلية، والمالية، والتربية والتعليم، والتعليم الفني والتدريب المهني، وممثلين للمنظمات غير الحكومية، وممثلين للقطاع الخاص، وممثل للقطاع المصرفي، وعضو من ذوي الخبرة، والمدير التنفيذي للصندوق (مُقرراً للمجلس).

## ملخص التقرير

في الوقت الذي بدأ فيه الصندوق الاجتماعي تنفيذ عمليات مرحلته الرابعة (2011-2015)، أُلقت الأوضاع السياسية والاقتصادية التي شهدتها البلاد عام 2011 بظلالها على أداء الصندوق، وأثرت على قدرته العالية في تقديم الخدمات والمنافع للفئات المُستهدفة، بل وعلى التمويلات التي كان يحصل عليها.

ومع ذلك، حرص الصندوق على مواصلة تنفيذ مشاريعه، والاستجابة لتلك الأوضاع من خلال إعداد خطة مخاطر تشتمل على سيناريوهات محتملة وسبل مواجهة تلك المخاطر، مستفيداً من مرونة سياساته لتكييف عمله للتقليل - ما أمكن - من تداعيات تلك الظروف من أجل الاستمرار في خدمة المجتمعات الأكثر فقراً واحتياجاً في كافة أنحاء الجمهورية.. مركزاً على خلق فرص عمل من خلال تنفيذ مشاريع البنية التحتية والتمويل الأصغر، والانخراط في مسارات عمل جديدة - كالمساهمة في إعادة بناء وترميم المدارس المتضررة، بالإضافة إلى استكشاف تنفيذ برامج لمُواجهة سوء تغذية الأطفال.

وتبيّن - خلال تلك الظروف - بأن المشاريع التي تُنفذ مباشرة مع المجتمع، وعبر التعاقدات المجتمعية، وتستخدم المواد المحلية.. كانت أكثر قدرة على الاستمرار في تقديم منافعها. فعلى سبيل المثال، برنامج الأشغال كثيفة العمالة (الذي يجري تنفيذه عن طريق آية «النقد مقابل العمل») لم تتجاوز نسبة مشاريعه التي توقفت خلال الأزمة 10%، وفي مشاريع المياه - التي غالباً ما تستخدم التعاقدات المجتمعية - بلغت نسبة المشاريع التي توقفت 6%.. علماً بأن متوسط نسبة المشاريع التي توقفت بسبب الأوضاع الصعبة وصل إلى 14-23%.

وقد أعطيت مشاريع برنامج الأشغال كثيفة العمالة الأولوية، ووصلت نسبة هذه المشاريع التي تمت الموافقة عليها، وموّلت، خلال النصف الثاني من عام 2011، إلى 70% من إجمالي مشاريع

الصندوق التي وُفِّقَ عليها خلال تلك الفترة، كونها الأقل تأثراً بتلك الأوضاع، وسيلة فعالة لتحويل المبالغ النقدية للمستفيدين في مختلف المناطق، وتوفير فرص عمل للفقراء - في وقت كانوا في أمس الحاجة إليها، خصوصاً إثر عودة الكثير من العمال الذين فقدوا أعمالهم إلى قراهم في ظل ما شهدته البلاد من ركود اقتصادي وتدهور للأوضاع الأمنية.

بلغ حجم الصرف خلال العام 132 مليون دولار على أكثر من 2,390 مشروعاً تحت التنفيذ موزعة في جميع أنحاء اليمن وتغطي قرابة 94% من المديریات (310 مديريات من إجمالي 330). وقد تم إنجاز 980 مشروعاً بكلفة تزيد على 106 ملايين دولار، وفرت 4.3 مليون فرصة عمل، منها أكثر من 1.7 مليون فرصة عمل عبر برنامج النقد مقابل العمل.

ووصل عدد المشاريع التي طوّرها الصندوق، خلال عام 2011، إلى 1,347 مشروعاً، بكلفة تقديرية تقارب 234.5 مليون دولار، يتوقع أن تخدم حوالي 1.93 مليون شخص (52% منهم إناث)، ويتولد عنها فرص عمل مؤقتة تتجاوز 5 ملايين يوم عمل تقريباً.

وكون التعليم منطلقاً أساسياً للتنمية الشاملة، فقد احتل القطاع المرتبة الأولى في التزامات الصندوق خلال العام (35.4%)، حيث تمّ الاهتمام بتوفير فرص متكافئة في التعليم لكلا الجنسين، في الريف والحضر معاً. ويساهم الاستثمار في البنية التحتية في مشاريع التعليم في خلق فرص العمل.

وفي قطاع المياه استمرت جهود الصندوق في التركيز على الأنظمة التقليدية في حصاد مياه الأمطار، مع الاهتمام بحملات التوعية الصحية والبيئية. وقد بلغ نصيب قطاعي المياه والبيئة 27.9% من إجمالي التزامات الصندوق للعام.



كما استمرَّ الصندوقُ في تقديم الدعم لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة الذي يستهدفُ الأسرَ والأفرادَ الأكثرَ تأثراً بالأزمات، ومنها الركود الاقتصادي الذي عانت منه البلاد خلال عام 2011 وارتفاع أسعار المواد الغذائية. وتبلغ نسبة الالتزامات في البرنامج 17.4 % من إجمالي التزامات العام، توزعت على برنامج النقد مقابل العمل (8 %)، الذي وفر أكثر من 1.7 مليون يوم عمل، استفادت منها 27,318 أسرة.. وقطاع الطرق الريفية (9.4 %)—الذي تُنفذ غالبية مشاريعه من خلال التعاقدات المجتمعية، واستفادَ استفادة مباشرة من مشاريعه حوالي 261 ألف شخص، ووفر أكثر من 900 ألف يوم عمل. وقد ركز الصندوق - ابتداءً من النصف الثاني من العام - على توجيه الموارد المتاحة لمشاريع برنامج النقد مقابل العمل.

وركّزت التدخلات في قطاع الصحة—الذي كان نصيبه 2.4 % من استثمارات عام 2011—على تحسين الحصول على الخدمات الصحية الأولية، ودعم الصحة الإنجابية، وتدريب الكوادر الصحية المتوسطة (وخصوصاً النسائية) العاملة في الأرياف، ورفع مستوى أداء المعاهد الصحية.

وواصلَ الصندوقُ نشاطه في تبني حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة، وتحقيق الدمج الاجتماعي لها، وذلك من خلال تنفيذ المشاريع التي تستهدفُ هذه الفئات ودعمَ المؤسسات والجمعيات العاملة معها. وتم رَصْدُ قرابة 1 % من استثمارات العام لهذه المشاريع.

وواصلَ الصندوقُ جهوده، خلال العام، للإسهام في تحقيق التنمية الريفية، سواء من خلال مشاريع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية (6.2 % من الاستثمارات) أو برنامج التدخلات المتكاملة (1.7 %).

وعمل الصندوقُ خلال العام على مواصلة اهتمامه بدعم قدرات المنظمات غير الحكومية والأطر المجتمعية بهدف تفعيل وتحسين مستوى مشاركتها في برامج ومشروعات التنمية، وكذلك بالتدريب وتمتية القدرات البشرية والمؤسسية حيث رُصدَ ما نسبته 2% لقطاعي التدريب والدعم المؤسسي.

وواصلَ الصندوقُ مساهمته في دعم جهود حماية وإنقاذ المعالم التاريخية والمواقع الأثرية ذات القيمة الثقافية والجمالية والتراثية العالية، وبناء قدرات العاملين على المستوى المحلي والوطني في هذا المجال، حيث خصص الصندوق ما يقارب 2.5 % من استثماراته عام 2011 لقطاع التراث الثقافي.

واستمرَّ الصندوقُ في دعم برامج التمويل الصغير والأصغر لتمكينها من تطوير عملها وانتشارها، ومساعدتها على تحسين الخدمات المالية وغير المالية التي تقدّمها. وحُظيت المنشآت الصغيرة والأصغر (بالإضافة إلى خدمات تنمية الأعمال) بنسبة 3.4 % من إجمالي استثمارات العام.

## عمليات الصندوق



## الاستهداف وتوزيع المخصصات

كان مخططاً 88 % (على مستوى عدد المشاريع)، و96 % (على مستوى الالتزامات من إجمالي استثمار الخطة البالغ 245.4 مليون دولار). ويعمل الصندوق من خلال ثلاثة اتجاهات رئيسية للاستهداف، وهي الاستهداف الجغرافي، والاستهداف ببرامج خاصة، والاستهداف الاجتماعي.

ترتكز عمليات وتدخلات الصندوق الاجتماعي للتنمية على سياسة الاستهداف للمجتمعات والمناطق الفقيرة، وذلك من خلال تطبيق طرق مختلفة لضمان توجيه موارده إلى تلك المناطق والمجتمعات. وبالرغم من الظروف التي مرت بها البلاد خلال عام 2011، وتوقف التمويل من جهة بعض المانحين الداعمين للصندوق، مما أثر على تنفيذ بعض المشاريع في عدد من المناطق.. إلا أن الصندوق أستطاع تطوير 1,347 مشروعاً من خطة عام 2011 بتكلفة إجمالية بلغت 235 مليون دولار، حيث بلغت نسبة ما تم تطويره مقارنة بما

## الاستهداف الجغرافي

ديسمبر 2004 ومسوح ميزانية الأسرة لعام 2005 - 2006. وقد بلغ عدد المشاريع التي تم الالتزام بها في هذا الاستهداف خلال خطة عام 2011 حوالي 731 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت حوالي 182 مليون دولار وبنسبة 78 % من إجمالي الاستثمار (الجدول 1).

تم تخصيص جزء من الموارد والأموال المحددة للمرحلة الرابعة (2011 - 2015) وفقاً لعدد الفقراء والسكان الذين يتأثرون بتدني مستوى الخدمات وتدني أحوال المعيشة على مستوى المحافظة، ومن ثم على مستوى المديرية، باستخدام بيانات ومؤشرات تعداد

## الاستهداف ببرامج خاصة

للأيدي الماهرة في الحرف التقليدية التي لها صلة بالتراث (من جهة أخرى). كما يدخل في هذا النوع من الاستهداف مشاريع برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر وبرنامج بناء القدرات. نفذ الصندوق في هذا النوع من الاستهداف 545 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت حوالي 50 مليون دولار (شكلت نسبة 21 % من إجمالي حجم استثمار الخطة).

في هذا النوع من الاستهداف يركز الصندوق على المساهمة في سد الفجوات الكبيرة في مجالات قطاعية معينة، مثل التحاق الفتيات بالتعليم الأساسي في المناطق التي يتدنى فيها التحاق الإناث بشكل كبير، وحماية وصيانة المدرجات الزراعية التي تتعرض للانجراف والسيول في المناطق الفقيرة. كما يساهم الصندوق في تنفيذ مشاريع وتدخلات مهمة في مجال الموروث الثقافي للمحافظة على المعالم الأثرية وصيانتها - من جهة - وإيجاد فرص عمل

## الاستهداف الاجتماعي

بالرعاية اجتماعياً مثل المهمشين ونزلاء ونزيلات السجون). وقد استهدف الصندوق هذه الفئات بحوالي 71 مشروعاً بلغت تكلفتها الإجمالية 3 ملايين دولار خلال سنة الخطة.

هذا النوع من الاستهداف يركز - بشكل خاص - على فئات معينة من السكان، مثل ذوي الاحتياجات الخاصة (بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، والنساء والأطفال المعرضون للخطر، والفئات الأولى

| نوع الاستهداف         | عدد المشاريع |           | الالتزامات (مليون دولار) |                     |
|-----------------------|--------------|-----------|--------------------------|---------------------|
|                       | المُلتزم بها | المُموّلة | للمشاريع المُمَوّلة      | للمشاريع المُمَوّلة |
| الاستهداف الجغرافي    | 731          | 245       | 182                      | 66.3                |
| الاستهداف ببرامج خاصة | 545          | 317       | 50                       | 27.2                |
| الاستهداف الاجتماعي   | 71           | 51        | 3                        | 2.2                 |
| الإجمالي              | 1,347        | 613       | 235                      | 95.7                |

الجدول 1

المشاريع التي تم الالتزام بها خلال عام 2011 والمُموّل منها (حسب نوع الاستهداف)

### الاستهداف الجغرافي في مشاريع خطة 2011 التي تم الالتزام بها

من إجمالي تكلفة مشاريع الاستهداف الجغرافي. **الفئة الثالثة** (وتعتبر فئة فقيرة) يقع مؤشر الفقر فيها بين 51-75 % بلغ عدد المشاريع في هذه الفئة 266 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 64 مليون دولار بنسبة 35.3 % من إجمالي الاستثمار في الاستهداف الجغرافي. **الفئة الرابعة** (الأكثر فقراً واحتياجاً) ومؤشر الفقر فيها هو الأعلى (76-100 %) بلغ عدد المشاريع التي استهدفت هذه الفئة 279 مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت 63 مليون دولار بنسبة 34.5 % من إجمالي الاستثمار.

من خلال تحليل مشاريع الصندوق في الاستهداف الجغرافي لخطة عام 2011 بحسب مؤشر فقر القرية، والذي يعكس تدني مستوى المعيشة، توزعت مشاريع الاستهداف الجغرافي على مستوى مناطق التدخل على أربع مجموعات على النحو التالي (الشكلان 1 و 2): **الفئة الأولى** (الأحسن حالاً نسبياً) التي يقع مؤشر فقر القرية فيها بين 0-25 %. بلغ عدد المشاريع في هذه الفئة 60 مشروعاً، وبلغت تكلفة هذه المشاريع حوالي 23 مليون دولار وبنسبة 12.5 % من إجمالي استثمار الاستهداف الجغرافي البالغ 182 مليون دولار. **الفئة الثانية** (وهي الفئة التالية للفئة الأيمن حالاً) والتي يقع مؤشر الفقر فيها بين 26-50 %، فقد بلغ عدد المشاريع في هذه الفئة 126 مشروعاً، كما بلغت تكلفتها 32 مليون دولار بنسبة 18 %

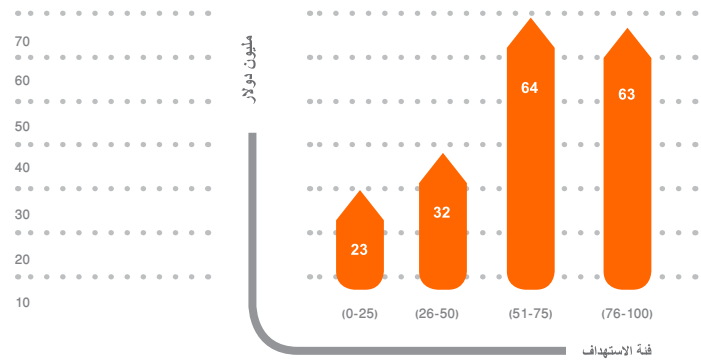
بينما بلغ عدد مشاريع الاستهداف الاجتماعي الممولة 51 مشروعاً بتكلفة 2.2 مليون دولار (2.3 %) (الجدول 1).

مما سبق يتبين أن 69.8 % من حجم الاستثمار للاستهداف الجغرافي (127 مليون دولار) قد تم تخصيصه للمناطق التي تقع في الفئتين الثالثة والرابعة (أي الأكثر فقراً واحتياجاً)، بينما كان نصيب المناطق في الفئتين الأولى والثانية 30.2 % من حجم الاستثمار (55 مليون دولار) (الشكلان 1 و 2).

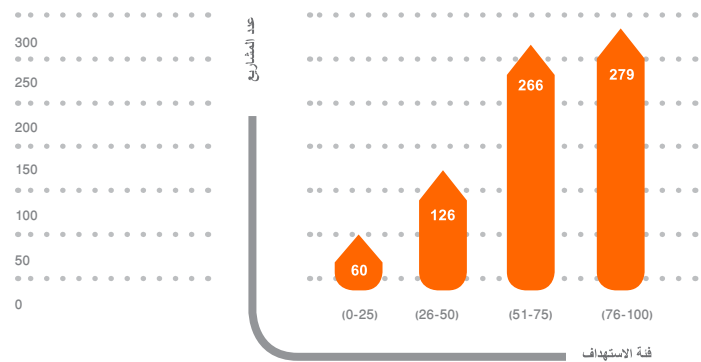
وبين تحليل الاستهداف الجغرافي في المشاريع الممولة في خطة 2011، أن 51.3 مليون دولار من حجم تمويل الاستهداف الجغرافي (78 %) تم تخصيصه للمناطق التي تقع في الفئتين الثالثة والرابعة. بينما كان نصيب مناطق الفئتين الأولى والثانية 15 مليون دولار فقط (22 %). كما يلاحظ أن المشاريع التي تم تمويلها عام 2011 استهدفت الفئة الرابعة بشكل أكبر نظراً لتركز الاستهداف الجغرافي في القرى الأكثر فقراً واحتياجاً في مشاريع برنامج الأشغال كثيفة العمالة وبرنامج مواجهة شحة المياه، كما أن مشاريع هذين البرنامجين لا يتطلب تشغيلها تدخل جهات حكومية فيها (كما هو الحال في مشاريع التعليم والصحة، مثلاً).

ورغم الظروف التي مرت بها البلاد عام 2011، وأدت إلى توقف بعض الممولين عن الاستمرار في توفير التمويل اللازم للمرحلة الرابعة، أستطاع الصندوق تمويل وتنفيذ 613 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت حوالي 95.7 مليون دولار من إجمالي ما تم الالتزام به في خطة عام 2011. وقد كان نصيب الاستهداف الجغرافي 245 مشروعاً بتكلفة بلغت 66.3 مليون دولار (69.3 % من التمويل المتوفر خلال العام)، وبلغ عدد المشاريع في الاستهداف ببرامج خاصة والتي تم تمويلها 317 مشروعاً بتكلفة 27 مليون دولار (28.4 %).

شكل (1)  
توزيع الإستثمار للإستهداف  
الجغرافي حسب فئة الإستهداف  
خلال خطة عام 2011



شكل (2)  
توزيع عدد المشاريع المستهدفة  
جغرافياً حسب فئة الإستهداف  
خلال خطة عام 2011



## التعليم

تتمثل رؤية الصندوق لدوره في قطاع التعليم في دعم ومساندة جهود وزارة التربية والتعليم في تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم الأساسي والثانوي، وإستراتيجية محو الأمية وأهداف الألفية الإنمائية والأهداف العالمية المعلنة بخصوص توفير تعليم جيد للجميع.



مشروعاً (يبلغ عددُ الفصول فيها 24,642 فصلاً)، و607 مشاريع تحت التنفيذ (يصل عدد الفصول فيها إلى 2,884 فصلاً).. بالإضافة إلى 205 مشاريع تم تطويرها وجاهزة للدخول في مرحلة التنفيذ (يُتَوَقَّعُ أَنْ يصل عددُ الفصول فيها إلى 920). ويستفيدُ من هذه المشاريع استفادةً مباشرةً نطاقُ سكاني لقرابة 2.6 مليون شخص - 52 % منهم إناث (الجدول 2).

خلال عام 2011، طُوِّرَ الصندوقُ 430 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقاربُ 83 مليون دولار. وستعودُ هذه المشروعاتُ بفائدة مباشرة على حوالي 187 ألف شخص، منهم 102,080 طالباً وطالبة. أما تراكمياً، فقد بلغ عدد المشاريع 4,682 مشروعاً، بتكلفة تقديرية تتجاوزُ 596.3 مليون دولار. ويبلغ إجمالي عدد الفصول الدراسية (الجديدة، والمُعَاد تَهِيلُها، والمُستكملة) في هذه المشاريع حوالي 28,250 فصلاً.. من هذه المشروعات، تم إنجاز 3,870

| البيان                                  | 2011   | تراكمي (1997-2011) |
|---|--------|--------------------|
| عدد المشاريع التي تم تطويرها            | 430    | 4,682              |
| التكلفة التقديرية (ألف دولار)           | 83,042 | 596,331            |
| المشاريع المُنجزة                       | 250*   | 3,870              |
| المنصرف (ألف دولار)                     | 47,572 | 446,686            |
| المستفيدون المباشرون (بالآلاف) - تقديري | 187    | 2,600              |
| نسبة المستفيدات من الإناث (%)           | 45     | 52                 |
| العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل) | 2,514  | 19,178             |

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2011

## الجدول 2

### مؤشرات قطاع التعليم

واستجابة للاحتياجات الطارئة للمدارس التي تضررت من الأزمة، ويهدف المساهمة في استمرار العملية التعليمية، فقد طور الصندوق خلال العام مقترحاً لبنك الاعمار الألماني يهدف إلى دعم البنية التحتية للمدارس المتضررة وتدريب الكوادر التعليمية والإدارية ومجالس الآباء والأمهات على إدارة التعليم في ظل الطوارئ.

تلخصت توجهات 2011 لمشاريع قطاع التعليم وتبلورت تدخلاته في توفير فرص متكافئة للذكور والإناث والريف والحضر لرفع معدلات الالتحاق في التعليم، وتضييق الفجوة بين الذكور والإناث في الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي في المناطق الريفية، وتجويد العملية التعليمية من خلال دعم برامج التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال وبرامج رعاية الموهوبين والمبدعين، وتنمية وتطوير البناء الإداري والمؤسسي للقطاعات المعنية بوزارة التربية والتعليم، وإيلاء برامج التعليم غير النظامي ومحو الأمية وتعليم الكبار اهتماماً خاصاً.

### توفير فرص متكافئة في التعليم

التراحم أو استيعاب شعب خارج المبنى المدرسي، وتأثيث وتجهيز المباني المدرسية بما يمكنها من أداء دورها واستقرار العملية التعليمية والتربوية. خلال عام 2011، طُوِّرَ قطاع التعليم في مجال البنية التحتية 342 مشروعاً، بتكلفة تقديرية تقاربُ 77 مليون دولار. وشملت هذه المشاريع إنشاءً 2,359 فصلاً دراسياً جديداً، وترميم واستكمال 193 فصلاً. وسَيستفيدُ من المشاريع حوالي 171,340 تلميذاً وتلميذة (46 % منهم إناث).

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في توفير فرص تعليمية متكافئة للذكور والإناث والريف والحضر، وذلك من خلال إنشاء مبانٍ مدرسية جديدة لتوسيع دائرة استيعاب الأطفال في سن التعليم المدرسي، ترميم بعض المنشآت التربوية وإعادة تأهيلها وتحسين البيئة التعليمية لتصبح محفزة وداعمة لنمو التلاميذ ومشجعة للالتحاق والاستقرار المدرسي، إضافة فصول دراسية ومرافق خدمية لمؤسسات قائمة بغرض التخفيف من

## تعليم الفتاة في الريف

واستفاد من هذا التدريب 425 شخصاً في الفئة العمرية من (8 - 14) سنة، وكذا تدريب 47 ميسراً/ميسرة من مديرية مقبنة والسخنة على إدارة الفصل متعدد المستويات، وتدريب 106 من أعضاء مجالس الآباء والأمهات (منهم 49 إناث) على دليل المشاركة المجتمعية ودليل مجالس الآباء والأمهات، وتدريب 70 من الآباء والأمهات على حقوق الطفل، وكذا تدريب 390 فتى وفتاة على دليل التكوينات الطلابية، وحقوق الطفل، والرسم والنحت والأشغال اليدوية والإسعافات الأولية. كما تم تدريب 24 شخصاً في الدعم والمناصرة لتعليم الفتاة في الريف وتنفيذ حملات توعية مجتمعية بأهمية تعليم الفتاة. كما تم خلال العام تطوير الدليل الإجرائي لتأسيس وفتح مراكز التعليم المجتمعي.

يستهدف هذا البرنامج المناطق التي تزيد فيها فجوة الالتحاق بالتعليم بين الذكور والإناث عن 90 %، من خلال تقديم أنشطة تعزز من دور المجتمع في المشاركة بدعم تعليم الفتاة ومناصرة حقها في التعليم، وتأخذ بعين الاعتبار احتياجات الفتاة الريفية من البنية التحتية وأساليب التعليم الملائمة والقضايا ذات الصلة بالحياة اليومية. وتشمل أنشطة البرنامج البنية التحتية، بناء القدرات، التوعية والتعبئة المجتمعية، تأسيس تكوينات مجتمعية. خلال العام تم تطوير 21 مشروعاً، تركزت أنشطتها في تأسيس 6 مراكز مجتمعية لتنمية الفتيات الريفيات في مديرية مقبنة/ تمز، ودمت/ الضالع، والسخنة وبيت الفقيه/ الحديدة، وتدريب 34 ميسرة على أساليب التعليم المجتمعي والتعلم النشط والمهارات الحياتية،

## الجودة التعليمية

**تعليم الموهوبين:** تم تطوير أربعة مشاريع بتكلفة إجمالية بلغت 177,850 دولاراً، هدفت إلى دعم الفعاليات والأنشطة والمسابقات للطلبة الموهوبين، والتعريف بالبرنامج الوطني للموهوبين (عبر أنشطة وقنوات توعوية)، وتدريب وتأهيل خريجي الثانوية العامة من الطلبة الموهوبين في اللغة الانجليزية والحاسوب في كل من أمانة العاصمة ومحافظة عدن وتعز. كما هدف أحد المشاريع إلى تقييم مسار برنامج الموهوبين ووضع رؤية إستراتيجية للعمل وفقاً لمخرجات التقييم. يستفيد من هذه المشاريع حوالي 1,296 طالباً وطالبة.

**مدارس تجويد التعليم:** واصل الصندوق دعمه لمدارس تجويد التعليم خلال العام بتطوير 7 مشاريع وبكلفة تقديرية 547,964 دولاراً، هدفت أربعة منها إلى تعزيز البنية التحتية لبعض من مدارس الجودة التعليمية في كل من تعز واب وأمانة العاصمة وذلك ببناء وتجهيز صالات للكمبيوتر. وتركزت أنشطة المشاريع الثلاثة الأخرى في تطوير قاعدة البيانات الإدارية، والتحليل المؤسسي لمدارس تجويد التعليم - المرحلة الثانية، وتقييم برنامج «دروب»، وإعداد رؤية وخطة تنفيذية مستقبلية بناء على نتائج التقييم.

يولي الصندوق الجودة التعليمية اهتماماً خاصاً من خلال دعم برامج التعليم قبل المدرسي ورياض الأطفال وبرامج رعاية الموهوبين، وتجريب مقاربات جديدة على صعيد تطوير نوعية التعليم، وإدخال تقنيات جديدة في التعليم والتعلم، واختبار عدة مفاهيم وأساليب وتطبيقات جديدة في ممارسات العملية التعليمية وبناء القدرات. وقد طُوِّرَ الصندوق خلال العام 18 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 1.8 مليون دولار، يتوقع أن يستفيد منها 8,705 طلاب وطلبات (67 % إناث). وتوزعت المشاريع على النحو التالي:

**التعليم التمهيدي ورياض الأطفال:** تم تطوير 7 مشاريع، ثلاثة منها لبناء وتأثيث وتجهيز ثلاث رياض أطفال في مدينة حجة، يتوقع أن يستفيد منها 558 طالباً و 457 طالبة، واثنان لتأثيث وتجهيز روضتي أطفال في محافظة حضرموت وتزويدهما بالألعاب والأدوات التعليمية، واثنان لتدريب 50 مربية من رياض الأطفال بمحافظات المهرة وشبوة وحضرموت على مهارات وأساليب تعليم أطفال الرياض واستخدام الوسائل التعليمية وإدارة الصف والتعلم باللعب.

## محو الأمية وتعليم الكبار

محو الأمية وتعليم الكبار على مهارات تعليم الكبار، وإعداد الوسائل التعليمية، والمهارات الحياتية، والحرف والأشغال اليدوية، وغيرها من المهارات. وطُوِّرت كذلك ثلاثة مشاريع لإعداد دليل للمدرِّب والمتدرب للموجهين التربويين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار، وعقد ورشة عمل لتطوير أدوات القياس والتقييم لبرامج محو الأمية، وتجهيز وتأثيث مكاتب محو أمية في مختلف المحافظات.

عمل القطاع بترابط وثيق مع جهاز محو الأمية وتعليم الكبار ومكاتبه في المحافظات، حيث تم تطوير 35 مشروعاً خلال العام بتكلفة تقديرية 569,347 دولاراً، منها 32 مشروعاً لبناء قدرات 1,438 من الكوادر الإدارية والفنية ومعلمي ومعلمات محو الأمية وتعليم الكبار في عدة محافظات، منهم 1146 امرأة. وشملت الأنشطة دورات تدريبية للمعلمين والميسرين (من كلا الجنسين) في مراكز وصفوف



## الدعم المؤسسي

التواصل بين هذه المكاتب والمنشآت التعليمية التي تشرف عليها المكاتب.. وتتوعد بقية المشاريع بين تأثيث وتجهيز المركز الوطني للقياس والتقويم التربوي ومراكز مصادر التعليم في أمانة العاصمة وعدن، وتطوير الدليل الإرشادي للمعامل المدرسية - الجزء الثاني.

واصل الصندوقُ جهوده في تقديم الدعم المؤسسي لإدارات ومكاتب وزارة التربية والتعليم في المحافظات، حيث تم تطوير 12 مشروعاً خلال العام بتكلفة تقديرية 2.6 مليون دولار تهدفُ إلى بناء وتأثيث وتجهيز 9 مكاتب للتربية والتعليم في عدد من مديريات 6 محافظات بهدف تحسين البنية التحتية، وتحقيق الاستقرار للكادر الوظيفي في هذه المكاتب، وبالتالي سهولة

### الإطار 1 - المرأة الريفية والمهارات الحياتية

مهارات). وقد تلى ذلك تدريب مكثف لإعداد مدربات على استخدام الدليل، ليتم لاحقاً اختيار مجموعة منهن لتدريب معلمات التعليم المجتمعي ومحو الأمية لإكساب المرأة الريفية مهارات جعلها قادرة على مواجهة بعض متطلبات الحياة. ويقوم الصندوق بتطوير عدد من المشاريع التي تنفذها فروعها بالاستعانة بمعلمات محو الأمية في المناطق المختارة لتدريبهن على تلك المهارات الحياتية المختلفة في 112 قرية تقع ضمن 87 مديرية في 11 محافظة ريفية فقيرة. كما يحرص على إشراك عدد من الأطر المحلية من أجل الإشراف المباشر والاستفادة من التجربة مثل جهاز محو الأمية وتعليم الكبار، والمجالس المحلية، واللجان التوعوية المجتمعية، ومجالس الآباء والأمهات.

يخطئ من يظن أنه من الممكن الوصول إلى الأهداف العالمية المعلنة للتعليم بمجرد توفير المبنى والمدرس والكتاب المدرسي، بل إنها تتجسد في حدوث تغيير في طريقة تفكير الطالب وانعكاس ذلك على سلوكه وأسلوب حياته نتيجة لاكتسابه مهارات حياتية مختلفة في مجال التنمية البشرية مثل أساليب التفكير والاتصال والتحفيز والإنتاج.

وإيماناً بتلك الحقيقة التنموية، قام الصندوق بإعداد ونشر دليل المهارات الحياتية للمرأة الريفية الذي تم على أساس دراسة ميدانية لتحديد الاحتياجات من المهارات الحياتية في مناطق مختارة في الجمهورية. وخرجت الدراسة بتحديد ثلاثة احتياجات أساسية هي المهارات الاجتماعية والشخصية (6 مهارات) والمهارات الصحية والبيئية (20 مهارة) ومهارات المشاريع الاقتصادية المنزلية (8

## طموح سامية

من جلسة المهارات الحياتية والخاصة بصناعة البخور والطور المنزلية بغرض تقديم منتج أفضل والحصول على دخل لمساعدة أسرته. وبالفعل طلبت سامية من زوجها أن يحضر لها المواد من محافظة عدن، وأنجبت بخوراً قامت ببيع جزء منه في قريتها والجزء الآخر أرسلته لأمها في قرية أخرى لتبيعه هناك. «صحيح بعث بخسارة بسيطة، لكن ما كنت أتوقع أن يطلع بهذا الجودة والإقبال، والمرة الثانية سأبيع بسعر أعلى. وكمان اشترت مواد من مدينة الراهدة لأطبق صناعة العطور المنزلية التي تعلمتها» تقول سامية. استقادت سامية من جلسات الإسعافات الأولية وقامت بتجبير كسور أحد أبناء أخوتها. طموح سامية غير محدود وهي تسعى للاستفادة من كل ما تتعلمه، لذا فهي تخطط لتطبيق مهارات صناعة صلصة الطماطم والجبن في حالة «رجعت الكهرباء تشتغل زي الأول». لا يقف طموح سامية هنا، بل أنها لا تزال تحلم بالمزيد، وتتمنى أن تتعلم مهارات جديدة في مجال التدبير المنزلي والطبخ.

تحدث سامية من أسرة فقيرة في قرية كرش (عزلة كرش، مديرية التبيطة، محافظة لحج) وهي أم لخمسة أطفال، ثلاثة منهم يعانون من مرض وراثي. رغم ظروفها، إلا أنها انخرطت في فصل محو الأمية وتعليم الكبار الذي أفتتح في قريتها منذ 2009. وهي الآن في فصل المتابعة مصممة على الاستمرار في الدراسة خاصة بعد أن أضاف الصندوق الاجتماعي مادة المهارات الحياتية كأحد الأنشطة العملية لمكافحة الأمية والفقر. واطلقت سامية بشغف لحضور جلسات المهارات الحياتية التي خصصت لها معلمة محو الأمية ثلاث ساعات في الأسبوع لتتعلم المهارات الجديدة والمفيدة والتي ستساعدها في حياتها اليومية كربة بيت. قبل ذلك، كانت سامية ونساء أخريات تلاحظ أن بعض النساء (الدلالات) يبعن البخور لنساء قريتها بأسعار كبيرة بينما المنتج غير ذي جودة «كله سكر وماله ريحة» كما تقول سامية، ويقمن بجلبه من محافظات أخرى. عندئذٍ رأَت سامية في الاستفادة من دروس المهارات الحياتية الفرصة الذهبية لتطبيق الطريقة التي تعلمتها

## الصحة

تتمثل رؤية الصندوق الاجتماعي للتنمية في هذا القطاع في مساندة الجهود التي تبذلها وزارة الصحة العامة والسكان لرفع نسبة تغطية الخدمات الصحية الأساسية، وتعزيز أداء النظام الصحي وإدارة الموارد البشرية، من أجل المساهمة في تحقيق أهداف التنمية الألفية المتعلقة بالجانب الصحي والمؤمل تحقيقها بحلول عام 2015.



تففيذ المشاريع من الأعوام السابقة. ويُقدَّر عدد المستفيدين من هذه المشاريع بحوالي 383 ألف شخص، نسبة الإناث منهم 56%. أما تراكمياً، فيصل عدد المشاريع إلى 1,049 مشروعاً بكلفة تقديرية تبلغ 130.7 مليون دولار تقريباً - تخدم نطاقاً سكانياً لأكثر من 2.4 مليون شخص، نسبة الإناث منهم 48% (الجدول 3).

تضمَّنت تدخلات 2011 جملة من الأهداف والغايات، منطلقة من التوجهات العامة للمرحلة الرابعة من عمليات الصندوق والرؤية متوسطة المدى (2011-2015)، واستمر الصندوق خلال العام في استهداف المناطق الفقيرة والمحرومة، والفئات الأقل حظاً من الخدمات الأساسية. وقد تم تطوير 96 مشروعاً بتكلفة تقديرية تقارب 5.6 مليون دولار، بالإضافة إلى الاستمرار في

| البيان                                  | 2011  | تراكمي (1997-2011) |
|---|-------|--------------------|
| عدد المشاريع التي تم تطويرها            | 96    | 1,049              |
| التكلفة التقديرية (ألف دولار)           | 5,588 | 130,677            |
| المشاريع المنجزة                        | 105*  | 862                |
| المنصرف (ألف دولار)                     | 7,115 | 62,096             |
| المستفيدون المباثرون (بالآلاف) - تقديري | 383   | 2,417              |
| نسبة المستفيدات من الإناث (%)           | 56    | 48                 |
| العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل) | 101   | 4,724              |

الجدول 3  
مؤشرات قطاع الصحة

\* تشتمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2011

وتركزت تدخلات الصندوق في 4 برامج رئيسية، وهي توسيع وتحسين التغطية بخدمات الرعاية الصحية، ودعم خدمات الأمومة والطفولة، وتحسين التعليم الصحي الواسطي، وتحسين الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية النفسية.. بالإضافة إلى الدعم المؤسسي لوزارة الصحة العامة والسكان ومكاتبها في المحافظات.

## برنامج الرعاية الصحية الأولية

عام، ومختبرات لسد احتياجات مرافق الرعاية الصحية الأولية في محافظات ذمار والبيضاء وتعز والمهرة.

تعزيز قدرات مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية: تم تطوير 12 مشروعاً، هدفت 10 منها إلى تعزيز مهارات ومعارف 254 (158 ذكور، 96 إناث) من الكوادر الطبية ومساعدتهم من الكوادر الصحية الواسطة من محافظات تعز وذمار والبيضاء وحجة وصنعاء والمحويت، وذلك في مجال الرعاية التكاملية لصحة الطفل. كما هدف مشروعان إلى تحسين العمل المؤسسي في بعض مرافق الرعاية الصحية الأولية بمحافظة إب وحضرموت، حيث تم تطوير مشروع لتدريب 38 عاملاً/ة صحياً وفقاً للحزم التدريبية لبرنامج الجودة في مرافق الرعاية الصحية الأولية (محافظة إب)، ومشروع لتدريب 20 مدرباً/ة من محافظات حضرموت وشبوة والمهرة في مجال جودة الخدمات الصحية.

يهدف البرنامج إلى المساهمة في توسعة التغطية بخدمات الرعاية الصحية الأولية، وزيادة عدد مقدمي الخدمات، وبناء قدراتهم.. وذلك من خلال تحسين البنية التحتية للمرافق الصحية في المناطق الفقيرة والمحرومة، والتدريب والتأهيل للكوادر الصحية الواسطة قبل وأثناء الخدمة. وقد تم - خلال العام - تطوير 30 مشروعاً بتكلفة تقديرية 2.4 مليون دولار، يتوقع أن يستفيد منها 70 ألف شخص (51% إناث).

سهولة الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية: تم تطوير 14 مشروعاً بتكلفة تقديرية 1.4 مليون دولار، تستهدف بناءً وتجهيز وتأثيث 8 وحدات ومركزين صحيين في محافظات الحديدة وتعز وحضرموت وحجة والضالع وصنعاء وإب.. وتأثيث وتجهيز أربع وحدات صحية في محافظات لحج وذمار وعمران.

زيادة عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية الأولية: طور القطاع أربعة مشاريع استهدفت تدريب وتأهيل 137 طالباً و 48 طالبة في تخصص مساعد طبي، وتمريض

## برنامج الصحة الإنجابية

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في زيادة عدد حالات الولادة تحت إشراف طبي، وخفض وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة من خلال بناء وتجهيز أقسام طوارئ التوليد الأساسية والشاملة ومراكز الأمومة والطفولة، وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية في المراكز الصحية، وتقديم منح دراسية داخلية للفتيات في مجال القبالة والإرشاد الصحي، وكذا تدريب وتأهيل مقدمي الخدمات قبل وأثناء الخدمة. خلال عام 2011، تم تطوير 39 مشروعاً، تبلغ تكلفتها التقديرية 2.5 مليون دولار، وذلك لتحسين الوصول إلى خدمات رعاية التوليد الطارئة، وخدمة صحة الأم والطفل، وبناء قدرات وتدريب قابلات المجتمع. ويُتوقع أن يستفيد من هذه المشاريع 71,833 امرأة، و7,583 طفلاً.

**سهولة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية:** تم تطوير 7 مشاريع بتكلفة تقديرية تبلغ نحو مليوني دولار، يتوقع أن يستفيد منها 73,449 امرأة وطفلاً. وتشمل هذه المشاريع بناء وتجهيز وتأثيث أقسام طوارئ توليدية أساسية وشاملة، ومراكز صحية، في 7 محافظات.

**برنامج صحة المواليد:** في إطار تعزيز خدمات الطفولة والمساهمة في خفض وفيات الأطفال حديثي الولادة، تم خلال العام تطوير 4 مشاريع بتكلفة تقديرية 64,643 دولاراً، هدفت إلى تدريب 46 من الكوادر الطبية الأساسية والمساعدة في مجال العناية بالأطفال الخدج وحديثي الولادة من محافظات ذمار والبيضاء وحجة.

## برنامج الصحة النفسية

المدرسية، ورفع الوعي بالصحة النفسية. كما تم تطوير مشروع لتدريب 25 شخصاً كفريق وطني في مجال إعادة التأهيل النفسي لضحايا الأزمات (أكثر من محافظة)، ومشروع لتدريب 25 أخصائياً اجتماعياً في مجال الإرشاد النفسي في مديرتي المكلا وغيل باوزير (حضرموت).

**دمج الصحة النفسية بالرعاية الصحية الأولية:** طُوِّرت 10 مشاريع، هدفت 9 منها لرفع كفاءة وبناء قدرات 340 طبيباً ومساعداً طبياً (31% إناث) من مراكز الرعاية الصحية الأولية في عدة محافظات، وذلك في مجال التشخيص، وإدارة المرض، والأعراض المرضية، وتقديم المشورة والعلاج. واختص مشروع بإعداد 50 شخصاً كمدرّبين وطنيين في مجال تقديم خدمات الصحة النفسية في إطار الرعاية الصحية الأولية.

**تطوير أدلة في مجال الرعاية النفسية:** تم تطوير مشروع لإعداد حزم تدريبية في مجال الرعاية النفسية للممرضين والأخصائيين النفسيين، ومشروع لإعداد حزم تدريبية في مجال الإرشاد النفسي للأخصائيين الاجتماعيين.

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في زيادة عدد حالات الولادة تحت إشراف طبي، وخفض وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة من خلال بناء وتجهيز أقسام طوارئ التوليد الأساسية والشاملة ومراكز الأمومة والطفولة، وتعزيز خدمات الصحة الإنجابية في المراكز الصحية، وتقديم منح دراسية داخلية للفتيات في مجال القبالة والإرشاد الصحي، وكذا تدريب وتأهيل مقدمي الخدمات قبل وأثناء الخدمة. خلال عام 2011، تم تطوير 39 مشروعاً، تبلغ تكلفتها التقديرية 2.5 مليون دولار، وذلك لتحسين الوصول إلى خدمات رعاية التوليد الطارئة، وخدمة صحة الأم والطفل، وبناء قدرات وتدريب قابلات المجتمع. ويُتوقع أن يستفيد من هذه المشاريع 71,833 امرأة، و7,583 طفلاً.

**سهولة الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية:** تم تطوير 7 مشاريع بتكلفة تقديرية تبلغ نحو مليوني دولار، يتوقع أن يستفيد منها 73,449 امرأة وطفلاً. وتشمل هذه المشاريع بناء وتجهيز وتأثيث أقسام طوارئ توليدية أساسية وشاملة، ومراكز صحية، في 7 محافظات.

يهدف هذا البرنامج إلى المساهمة في توسيع وتحسين خدمات الصحة النفسية وفقاً لتوجهات الإستراتيجية الوطنية للصحة النفسية، وذلك من خلال تعزيز خدمات الرعاية الصحية النفسية القائمة، وبناء مراكز للصحة النفسية، والتوعية وبناء القدرات. تم خلال العام تطوير 20 مشروعاً، بتكلفة تقديرية 400,651 دولاراً، يتوقع أن يستفيد منها 13 ألف شخص (منهم 26% إناث).

**سهولة الوصول إلى خدمات الصحة النفسية:** تم تطوير خمسة مشاريع لتزويد مراكز الإرشاد ومدارس الصحة النفسية ودور الأحداث بالاختبارات والمقاييس النفسية، وتأثيث وتجهيز عيادة نفسية بمستشفى الثورة في مدينة إب (محافظه إب)، وتأثيث وتجهيز مركز الإرشاد التربوي والرعاية النفسية لجامعة ذمار (مدينة ذمار). كما تم تطوير مشروعين لتعزيز الصحة النفسية المدرسية في مدينتي إب والحديدة من خلال تأثيث وتجهيز المدارس المعززة للصحة، وعقد ورش عمل مع الوزارات ذات العلاقة بالصحة النفسية المدرسية ومدراء المدارس لمناقشة أهمية دور الأخصائيين النفسيين في كل المدارس لتفعيل الإرشاد النفسي في مرحلتَي الطفولة والمراهقة، وتعزيز الصحة النفسية

## تعزيز الشراكات

المشاركة في أنشطة فريق التنسيق القطاعي للعمل على المحددات الاجتماعية للصحة.. وكذلك المشاركة في ورشة العمل الخاصة بإقرار الإستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية (2011 - 2015).

يسعى الصندوق إلى تعزيز الشراكة مع وزارة الصحة العامة والسكان وبقية الشركاء بما يحقق أهداف الألفية التنموية في القطاع. وفي هذا الإطار، نوقشت خطة مشاريع قطاع الصحة بالصندوق لعام 2011 مع قطاع التخطيط بوزارة الصحة.. كما تمت

تغطي 18 ألف شخص في المنطقة، ويقول أنه قبل تدخل الصندوق في يونيو 2010 كان متوسط عدد المترددين على المركز يصل إلى 40 شخصاً، وبعد ثمانية أشهر من التدخل وصل العدد إلى 80 شخصاً، ويأتي مرضى لتلقي العلاج من خارج هذا الحي، ويضيف أيضاً أن المركز أصبح يغطي خدمات جديدة مثل التثقيف الصحي ووسائل الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والترويج لخدمات المركز.

وفي المركز الصحي بمنطقة روكب (في المكلا)، تقول موظفة إدارية أن نظام المعلومات الذي تبناه المركز أفاد الكادر الإداري في معرفة الأدوية واللقاحات والأدوات التي يحتاج إليها المركز خلال فترة محددة بحسب احتياج المترددين على المركز، كما يعقد الموظفون اجتماعات دورية لمناقشة مشاكل المركز ومتابعة حلها من قبل مكتب الصحة والسكان أو المجلس المحلي.

أما مدير المركز عمر صالح بامنصور، فيضيف أن المركز شهد تنظيماً كبيراً لأعماله وبنسبة تحسّن تقارب 80 %، حيث صار الموظفون قادرين على تخطيط وتنفيذ أنشطتهم بنظام ورضا، بالإضافة إلى فهمهم للقضايا الصحية لسكان المنطقة، كما بدأ المركز بتفعيل ملفات المرضى لمتابعة الوضع الصحي للمترددين.

يعاني عددٌ من المراكز الصحية الحكومية من تدني جودة الخدمات الصحية المُقدّمة فيها، وضعف الإمداد الدوائي وكفاءة الكوادر الصحية، وكذا عدم توفر بعض التجهيزات الأساسية، مما لا يمكنها من تقديم الخدمات الصحية المُحدّدة في أدلة وزارة الصحة وبالجودة المناسبة. وكنتيجة لذلك، فإنها لا تحقق رضا المستفيدين والمترددين لطلب الخدمة، وتسبب في عزوفهم عن طلب الخدمات الصحية المُقدّمة في هذه المراكز الصحية.

وفي محافظة حضرموت، بادَرَ الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) - إلى توسيع برنامج جودة الخدمات الصحية، من خلال استهداف خمسة مراكز صحية في مديريات ساحل حضرموت بالتنسيق مع وزارة الصحة العامة والسكان ممثلة بالبرنامج اليمني الألماني للصحة الإنجابية (RHP-YG) ومكتب الصحة في المكلا. ويهدف المشروع إلى تحسين مستوى الجودة والأداء في خدمات الرعاية الصحية الأولية في تلك المرافق من خلال تدريب العاملين الصحيين في المرافق المستهدفة، واستكمال التجهيزات، وكذا الترويج للخدمات الصحية في المجتمع.

وهنا يتحدث عوض المعمّري، مدير مركز 30 نوفمبر الصحي في حي الديس (مدينة المكلا)، واصفاً خدمات المركز بأنها



تتمثل رؤية الصندوق في قطاع ذوي الاحتياجات الخاصة  
في تعزيز الدمج الاجتماعي والحقوق والفرص المتكافئة  
للأطفال ذوي الإعاقة والمعرضين للإساءة.

## الفئات ذات الاحتياجات الخاصة



المبنية على النهج التشاركي والحقوقي. وقد تم تطوير 71 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت أكثر من 2.9 مليون دولار، ومن المتوقع أن يستفيد منها حوالي 22 ألف شخص من الجنسين. تراكمياً، بلغ عدد المشاريع 630 مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب 72.6 مليون دولار، ويتوقع أن تُخدم هذه المشاريع نطاقاً سكانياً لحوالي 870 ألف شخص - نسبة الإناث منهم 56% (الجدول 4).

تركزت أنشطة القطاع - خلال العام - في دعم البنية التحتية وتحسين نوعية الخدمات التعليمية والصحية المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، والامتداد الريفي بالخدمات، وبناء قدرات مقدمي الخدمات، مع توسعة في تأسيس الخدمة التعليمية المقدمة لضعاف البصر، واستهداف شرائح جديدة من ذوي الإعاقة كالأطفال التوحيدين والذين يعانون من صعوبات تعلم. وواصل الصندوق خلال العام دعم وتطوير السياسات والاستراتيجيات

| البيان                                  | 2011  | تراكمي (1997-2011) |
|---|-------|--------------------|
| عدد المشاريع التي تم تطويرها            | 71    | 630                |
| التكلفة التقديرية (ألف دولار)           | 2,935 | 72,576             |
| المشاريع المُنجزة                       | 60*   | 508                |
| المنصرف (ألف دولار)                     | 2,019 | 26,017             |
| المستفيدون المباثرون (بالآلاف) - تقديري | 22    | 870                |
| نسبة المستفيدات من الإناث (%)           | 50    | 56                 |
| العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل) | 45    | 2,173              |

\* تشتمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2011

## التعليم الشامل والخاص

العام تطوير 23 مشروعاً لدعم أنشطة البرنامج، بتكلفة تقديرية 704,607 دولارات، منها 17 مشروعاً لدعم التعليم الشامل، و 5 مشاريع لدعم التعليم الخاص، ومشروع لتقييم برنامج الدمج التعليمي لجمعية الأمان لرعاية الكفيفات (أمانة العاصمة). ويتوقع أن يستفيد من هذه المشاريع - التي توزعت على البنية التحتية، وبناء القدرات - 6,140 شخصاً من الجنسين (50% إناث).

يهدف هذا البرنامج إلى دمج الأطفال المستهدفين من ذوي الاحتياجات الخاصة في التعليم العام. ويدعم الصندوق جهود وزارة التربية والتعليم في مجال التعليم الشامل والخاص، وذلك من خلال تقديم الدعم المؤسسي لإدارات التربية الشاملة في عدة محافظات، وإنشاء فصول، وإعادة تأهيل وتأثيث وتجهيز المدارس الدامجة، وتأسيس وحدات مصادر تعليمية، وتدريب الكوادر، وتزويد المدارس بالوسائل والأدوات التعليمية. وقد تم خلال

### الجدول 4

#### مؤشرات الفئات ذات الاحتياجات الخاصة

.....

## تنمية الطفولة المبكرة

وإعادة تأهيل وتجهيز قسم للأطفال في مركز الأطراف الاصطناعية والعلاج الطبيعي في محافظة عدن، وكذا تعزيز خدمات التدخل المبكر لتأهيل الأطفال في عدد من الجمعيات، وتدريب 71 من معلمات ومعلمي رياض الأطفال، فضلاً عن تأسيس فصول تعليم تمهيدي للأطفال المصابين بالشلل الدماغي، ودعم التعليم التمهيدي للمكفوفين وضعاف البصر لجمعية رعاية وتأهيل للمكفوفين (محافظة الحديدة). كما نُفذت أنشطة لمكافحة العمى في قرية الخزنة بمديرية عيس (محافظة حجة) وذلك عن طريق تزويد أطفال القرية بفيتامين «أ» و«ب» (B+A)، وتزويد المركز الصحي فيها ببعض معدات وأدوات الاكتشاف المبكر للإعاقة البصرية، وتدريب طبيب و 4 من الممرضين والعاملين الصحيين في المركز في قضايا الاكتشاف المبكر للإعاقة البصرية وتوعية المجتمع حول الإعاقة البصرية.

تُعتبرُ الطفولة المبكرة مرحلة هامة جداً في تطور الطفل ونموه متعدد الاتجاهات، وتساعد في تشكيل شخصيته وتعلمه خلال جميع مراحل العمر، وتمييز المتأخر، واكتشاف من لديه احتياجات خاصة، والتدخل المبكر بشأنه. ومن هذا المنطلق سعى الصندوق الاجتماعي إلى الاهتمام بمرحلة الطفولة المبكرة من خلال عدد من الأنشطة التي تنظر للطفولة المبكرة من زوايا خدمية متعددة (تربوياً، صحياً، نفسياً) مستفيداً من قدرة وإمكانية الصندوق القطاعية المتعددة. وقد تمت الموافقة - خلال العام - على 8 مشاريع خلال العام، بتكلفة تقديرية 670,691 دولاراً، يتوقع أن يستفيد منها 1,773 شخصاً من الجنسين. وقد هدفت المشاريع إلى بناء وتجهيز مركز لتنمية الطفولة المبكرة في جامعة صنعاء، وتأسيس خدمات التدخل المبكر (العلاجية والوقائية والتأهيلية) في 5 مراكز صحية ومستشفى في مدينة المكلا (محافظة حضرموت).

## التأهيل المجتمعي

وأُسْرهم.. فضلاً عن تأثيث وتجهيز مراكز التأهيل المجتمعي التابعة لهذه المشاريع بالأثاث والتجهيزات المكتبية اللازمة، وتقديم الدعم اللوجستي والتقني والمؤسسي لـ 295 من أعضاء اللجان المجتمعية، وتوعية المجتمعات والأسر والعاملين المجتمعيين على المفاهيم ذات الصلة بالإعاقة والتأهيل المرتكز على المجتمع. وهدفتُ المشاريعُ الأربعة الأخرى إلى تحسين وتعزيز خدمات التأهيل المجتمعي القائمة في كل من مدينة القاعدة وذي السفال (محافظة إب) ومدينة رداغ (البيضاء)، ومديرية الحيمة الداخلية (صنعاء) من خلال تدريب 91 من معلمي المدارس وعاملات التأهيل ومساعدات الأطباء والعاملين الصحيين حول التأخر النمائي، والتدخل المبكر، وطرق تعليم الأطفال ذوي الإعاقة البصرية والذهنية.. وكذا عبر بناء وتأثيث وتجهيز غرف مصادر وفصول وتسهيلات هندسية في مدرستين، استهدفتُ دَمَجَ 49 طفلاً من ذوي الإعاقة البصرية والسمعية والذهنية والصعوبات التعليمية.. فضلاً عن تجهيز وتأثيث فضلي روضة استهدفاً 17 طفلاً من ذوي الإعاقة البصرية والذهنية.

”إعادة التأهيل المرتكز على المجتمع“ هو إستراتيجية داخل إطار التنمية المجتمعية عموماً، وذلك في سبيل إعادة التأهيل وتحقيق تكافؤ الفرص والدمج الاجتماعي وشمول جميع الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع.. ويتم تنفيذها من خلال تضافر جهود الأشخاص ذوي الإعاقة أنفسهم وأسْرهم والمنظمات والجمعيات. ويهدفُ هذا البرنامجُ إلى الوصول إلى عدد أكبر من الأطفال ذوي الإعاقة وتمكينهم من الحصول على الخدمات والفرص، وأن يصبحوا أعضاء نشطين في مجتمعهم، وتحفيز المجتمع المحلي على تيسير العقبات التي تحولُ دون مشاركتهم. وقد واصل القطاع عام 2011 دعمه لأنشطة التأهيل المجتمعي من خلال تنفيذ 10 مشاريع تستهدف 2,674 طفلاً من ذوي الإعاقة بتكلفة تقدر بـ 363,562 دولاراً. تهدف ستة مشاريع لإنشاء خدمات التأهيل المجتمعي للأطفال المعوقين في مدن ثلا ويريم وعدن ومديريات المحابشة (حجة)، وبلاد الطعام (ريمة)، وقلنسية (حضرموت)، وذلك من خلال تشكيل 6 لجان مجتمعية في مناطق البرنامج ممثلة من أعضاء المجالس المحلية ومكاتب التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية والصحة والتدريب المهني والمعلمين والشخصيات الاعتبارية والأشخاص ذوي الإعاقة

## الدعم المؤسسي

بالأثاث والتجهيزات اللازمة. وفي إطار دعم السياسات والاستراتيجيات الموجهة نحو الأشخاص ذوي الإعاقة، تم إعداد وطباعة خطة عمل لدعم الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة. كما قُدِّمَ دعمٌ للمجلس الأعلى للأمومة والطفولة في تطوير برنامج لدمج أنشطة الخطة التنفيذية لإستراتيجية الطفولة والشباب ضمن الخطط القطاعية في الوزارات المعنية، وتطوير نظام لمتابعة ورصد مستوى وجودة تنفيذها، وتدريب 25 من العاملين بالمجلس والوزارات القطاعية على هذا النظام، والتقييم والمتابعة لمؤشرات الإستراتيجية الوطنية للطفولة والشباب.

يهدفُ هذا المكوّنُ إلى توفير الدعم المؤسسي للمؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لتطوير أدائها وتقديم أفضل الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تأهيل هذه المؤسسات وبناء قدراتها المؤسسية والفنية. خلال العام، تم تطوير سبعة مشاريع تهدف إلى توفير الدعم المؤسسي لجمعيتين من الجمعيات العاملة مع الأشخاص ذوي الإعاقة في محافظتي صعدة وإب، وتوفير التدريب الإداري والمالي لـ 38 من أعضائها، فضلاً عن تعزيز برنامج الضعف البصري في المدارس - بالتعاون مع وزارة الصحة - وتزويد البرنامج الوطني لمكافحة العمى



## حماية الطفل

محافظة عمران، وتأثيث وتجهيز وحدة إعادة التأهيل النفسي لجمعية أصدقاء الطفولة في مدينة إب. وفي مجال بناء القدرات والتوعية، غطت المشاريع جوانب عديدة في كيفية التعامل مع الأطفال، وحقوق الطفل في المواثيق الدولية والقوانين الوطنية.. كما تم تدريب 30 يتيمة وعاملة في دار اليتيمات بمحافظة تعز في مجال بناء الذات، فضلاً عن تدريب 40 أخصائياً اجتماعياً من العاملين في مخيمات النازحين بالمزرق في مديرية حرض (حجة)، وفي 5 مدارس محيطة بها، حول أساليب وطرق الدعم النفسي للأطفال في ظروف صعبة. وهدفت المشاريع أيضاً إلى طباعة 100 كتيب و1,000 ملصق حول قضية تهريب الأطفال، وتنفيذ حملات توعية حول عمالة الأطفال، بالإضافة إلى تقييم برنامج رعاية الأيتام بمؤسسة الرحمة للتنمية الإنسانية (في أمانة العاصمة)، وإعداد رؤية عمل تطويرية للبرنامج، تستند إلى نتائج وتوصيات التقييم.

يهدف البرنامج إلى المساهمة في تحسين نوعية الحياة للأطفال الذين تعرضوا لسوء المعاملة (الأيتام، والأحداث، وأطفال الشوارع، والأطفال العاملون، والأطفال في مخيمات النازحين، والأطفال المهربون)، والفئات السكانية الضعيفة (مثل المسنين والفئات المهمشة)، من خلال تحسين البنية التحتية للمراكز التي تقدم الخدمات لهذه الفئات، ودعم برامجها، وتعزيز قدرة الجهات الفاعلة لحماية الأطفال، ووضع النظم والآليات التي توفر الحماية للأطفال على المدى الطويل. وخلال العام، تم تطوير 23 مشروعاً بتكلفة تقدر بـ938,138 دولاراً، تستهدف 5,732 شخصاً (51% من الإناث) لتنفيذ تدخلات على مستوى البنية التحتية والتدريب والتوعية.. فني المستوى الأول، تم دعم تأسيس نظام الإصدار الآلي لقيود وتسجيل الموالييد في عدد من المديريات، وبناء وتجهيز وتأثيث قسم التوجيه الاجتماعي للأحداث في السجن المركزي في

## نسرين

## أميين

"أنا معلّمة في مؤسسة «الحق في الحياة» بأمانة العاصمة. تستقبل المؤسسة أطفالاً يعانون من ضمور في الدماغ يسبب لهم اضطرابات عديدة منها اضطرابات في النطق، وكنت أفترق إلى مهارات تقييم الاضطرابات النطقية وطرق علاجها والمشاكل المتعلقة بها، ولم أكن أستطيع مساعدة الأطفال بشكل جيد، إلى أن أتيت لي فرصة المشاركة في دورة تدريبية في المعالجة النطقية بدعم من الصندوق الاجتماعي للتنمية. هذه الدورة أكسبني المهارات اللازمة في هذا المجال، وعززت قدراتي في مجال عملي، وأصبحت قادرة على التعامل مع الأطفال الذين يعانون من مشاكل في النطق بكل ثقة وجدارة كحالة الطفل أميين الذي التحق بالمؤسسة وكان يعاني من عدة مشاكل منها النطق، وكانت أمه تظنه أخرس لا يستطيع أن يعبر عن احتياجاته اليومية، مما جعله انطوائياً ومنعزلاً، وهذا انعكس سلباً على نفسية أسرته - وبالأخص والدته. عند معاينتي له استطعت أن أشخص حالته بأنها حالة اضطراب في النطق وليس خرساً، وأخضعت له جلسات معالجة نطقية أستطاع خلالها التعبير عن ذاته والتفاعل اجتماعياً من خلال التواصل مع الآخرين، الأمر الذي أدخل الفرحة والسرور إلى قلب والدته التي عجزت عن الشكر والتقدير".

(مُدْرَسَة)

أسس الصندوق الاجتماعي للتنمية برنامج التأهيل المرتكز على المجتمع (CBR) في مدينة القاعدة بمحافظة إب، عبر تشكيل لجنة مجتمعية لإدارة المشروع وبناء قدراتها المؤسسية والفنية في المجالات المتصلة بالإدارة والإعاقة. كما تم تزويد مركز البرنامج بالأثاث والتجهيزات اللازمة، وإجراء مسح لحصر الأشخاص ذوي الإعاقة في المدينة، وكذا تدريب 24 شاباً وشابة من المجتمع في إجراء المسوحات والعلاج الطبيعي والاكتشاف المبكر للإعاقة والتدخل التعليمي المبكر، حيث يُعول على هؤلاء في مساندة الأسر في البيوت لتأهيل أطفالهم وفق البرامج الطبية الاختصاصية. وقد نفذ البرنامج زيارات منزلية لـ 110 حالات من الأطفال ذوي الإعاقة من عمر شهر - 10 سنوات، تم خلالها التأكد من إجراء تمارين العلاج الطبيعي لعدد من هذه الحالات ومساعدة الأسر على تطبيقها. وقد أحدثت جلسات العلاج تحسناً ملحوظاً في حالاتهم، وكانت من هؤلاء الطفلة نسرين علي أحمد سعيد (14 شهراً) التي تلقت 25 جلسة علاج طبيعي. تقول جدتها: "كانت بنتي قطعة لحم.. ما تتحرك، ولا تحرك رأسها، ولا تاكل، ولا تشرب إلا بالكاد. ولما زارتنا عاملة التأهيل وعملت لها تمارين ورياضة، بدت تحرك رأسها لليمين واليسار.. وحسينا أنها تحسنت على مكانه من قبل كثير والحمد لله".

الإطار 3

بمساندة مجتمعها، نسرين  
وأميين في تحسن مستمر

## المياه والبيئة

تسهم تدخلات الصندوق - في قطاع المياه - في زيادة التغطية بخدمة المياه في التجمعات الأكثر احتياجاً من خلال دعم مشاريع مياه تعتمد على مصادر مياه متجددة كمياه الأمطار ومشاريع المياه التي تعتمد على المياه الجوفية في المناطق غير الصالحة لحصاد مياه الأمطار ولا تتوفر فيها مياه سطحية. كما تسهم تدخلات الصندوق - في قطاع البيئة - في زيادة التغطية بخدمة الصرف الصحي في التجمعات الأكثر احتياجاً من خلال تنفيذ مشاريع مجار وتنفيذ حملات توعية صحية تركز على الصرف الصحي وغسل الأيدي ومعالجة المياه عند نقطة الاستخدام.



تراكمياً، وصل عدد مشاريع قطاع المياه إلى 1,811 مشروعاً بكلفة تقديرية تتجاوز 196.3 مليون دولار. ويستفيد من هذه المشاريع حوالي 3.2 مليون شخص - 54 % منهم من الإناث.. وفي قطاع البيئة، 293 مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب 27 مليون دولار يستفيد منها نحو 2.7 مليون شخص - 51 % منهم من الإناث (الجدول 5).

بلغ عدد المشاريع التي تم الالتزام بها خلال العام في قطاع المياه 222 مشروعاً بتكلفة تقديرية تصل إلى 63.6 مليون دولار، بينما بلغ عدد مشاريع البيئة 50 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 1.8 مليون دولار. وبذلك وصل عدد مشاريع قطاعي المياه والبيئة التي تمت الموافقة عليها إلى 272 مشروعاً، وبكلفة بلغت 65.4 مليون دولار.

| البيئة             |       | المياه             |        | البيان                                  |
|--------------------|-------|--------------------|--------|---|
| تراكمي (1997-2011) | 2011  | تراكمي (1997-2011) | 2011   |   |
| 293                | 50    | 1,811              | 222    | عدد المشاريع التي تم تطويرها            |
| 27,008             | 1,842 | 196,305            | 63,566 | التكلفة التقديرية (ألف دولار)           |
| 211                | 23    | 1,394              | 215*   | المشاريع المنجزة                        |
| 21,705             | 2,709 | 100,464            | 12,699 | المنصرف (ألف دولار)                     |
| 2,659              | 385   | 3,150              | 295    | المستفيدون المباشرون (بالآلاف) - تقديري |
| 51                 | 51    | 54                 | 51     | نسبة المستفيدات من الإناث (%)           |
| 904                | 38    | 6,443              | 992    | العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل) |

\* تشتمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2011

## قطاع المياه

وأحواض شرب الحيوانات، وأنابيب نقل المياه إلى مواقع التجمعات السكانية.

- **حصاد مياه الأمطار من الأسطح (السقايات الخاصة):** يهدف إلى توفير مياه مُحسَّنة للمستفيدين، وخاصة لسكان الريف اليميني في المناطق الجبلية، حيث يتم حصاد مياه الأمطار من أسطح منازل المستفيدين وتخزينها في خزانات قرب منازلهم، وذلك للاستفادة منها في فصل الشتاء. وتتراوح أحجام هذه الخزانات بين 20-90 م<sup>3</sup>. وفي عام 2011، تمت الموافقة على تمويل 129 مشروعاً لحصاد مياه الأمطار من الأسطح، تشمل 17,190 سقاية (خزاناً) بسعة إجمالية لهذه المنشآت تصل إلى 876,844 م<sup>3</sup> لخدمة 164,000 مستفيد. وتشتمل هذه المشاريع على مشروعين تجريبيين في مدينة تعز: الأول يوفر 1,000 سقاية بسعة إجمالية 35,000 م<sup>3</sup>، وذلك بهدف الترويج لحصاد مياه الأمطار كبدل مساعد للتخفيف من شحة المياه المستمرة لأكثر من 3 عقود، وكذا الخروج بسياسة للتدخل في حصاد مياه الأمطار من الأسطح في المناطق الحضرية.. والمشروع الثاني عبارة عن 5 خزانات لحصاد مياه الأمطار من بعض أسطح مباني جامعة تعز، وبسعة إجمالية 5,700 م<sup>3</sup> للاستفادة منها خلال فصل الشتاء. ويتوقع أن يكون هذا المشروع نموذجاً للجهات الحكومية ببيان جدوى توفير المياه لمنشآتها من خلال حصاد مياه الأمطار.

رَكَزَ القطاعُ في تدخلاته على تنفيذ مشاريع قليلة الكلفة لتوفير خدمة المياه للفئات الأكثر فقراً (بحسب تعريف التغطية بالمياه المتفق عليه بين جميع الجهات العاملة في القطاع)، مع إعطاء اهتمام لمشاركة المجتمع واستخدام معارفه وخبراته المحلية التقليدية. ويشمل القطاع أربعة قطاعات فرعية هي: حصاد مياه الأمطار (الخزانات العامة)، وحصاد مياه الأمطار من الأسطح (السقايات الخاصة)، والمياه الموصلة بأنابيب، والتدريب والتوعية.

- **حصاد مياه الأمطار (الخزانات العامة):** يهدف هذا القطاع الفرعي إلى توفير مياه مُحسَّنة للمستفيدين - خاصة في المناطق الجبلية، حيث خيار حصاد مياه الأمطار هو الخيار الوحيد لتزويد السكان بمياه آمنة ورخيصة الكلفة، وذلك عن طريق تنفيذ خزانات عامة مستقوفة، وبسعات كبيرة، لتحصد مياه الأمطار من المساحات الساكنة النظيفة خلال الصيف، وتخزينها للاستفادة منها خلال فصل الشتاء. وخلال العام، تمت الموافقة على تمويل 60 مشروعاً لحصاد مياه الأمطار، تشمل 109 منشآت مائية، منها سقف بركتين مكشوفتين تم تنفيذهما سابقاً، وإنشاء 80 بركة مستقوفة، و27 كرفياً - بسعة إجمالية لهذه المنشآت تصل إلى 209,616 م<sup>3</sup> لخدمة نطاق جغرافي يسكن فيه 47,491 مستفيداً... وتحتوي هذه المشاريع عادة على مكونات تساعد على تحسين نوعية المياه كأحواض حجز الرمال والمواد العالقة،

- **المياه الموصلة بأنابيب:** يهدف الصندوق - من خلال هذا القطاع الفرعي - إلى توفير المياه المحسنة موصلة إلى أقرب مكان من التجمع السكان وفي بعض الحالات إلى المنازل من مصادر مياه إما سطحية أو جوفية. وخلال العام، تمت الموافقة على تمويل 21 مشروعاً لتزويد 33,052 شخصاً بمياه محسنة عبر شبكات مياه بطول إجمالي 125,762 متراً، شملت 2,747 توصيلة منزلية و12 منهلاً عاماً. وتشمل هذه المشاريع 4 مشاريع مميزة في محافظة البيضاء، كونها تخدم عدداً من العزل. وبهذا يصل عدد المستفيدين إلى أكثر من 10,000 نسمة للمشروع الواحد (وهو رقم أعلى بكثير من المعدل، وهو حوالي 800 مستفيد للمشروع الواحد) وكونها أيضاً تعتمد على مصدر آمن، وهو آبار يدوية تتغذى مباشرة من سدود قائمة.

- **التدريب والتوعية:** يهدف هذا القطاع الفرعي إلى تأهيل الشركاء، وبما يساعد على إنجاز المشاريع وتحسين مخرجاتها. وفي عام 2011، وُفق على تمويل 14 مشروعاً تستهدف تأهيل 650 استشارياً واستشارية، وذلك في مجال إعداد الدراسات والتصاميم لمشاريع المياه، وكذلك رفع المهارات الإدارية والفنية اللازمة للإشراف على تنفيذ مشاريع القطاع. وقد تركزت أغلب هذه المشاريع على تعريف الاستشاريين بقطاع المياه وسياسات الصندوق في كل

قطاع فرعي، وكذا تبادل الخبرات بين الاستشاريين وفروع الصندوق في المحافظات، وبما يساهم في تحسين التدخلات مستقبلاً.

- **البرامج الخاصة في قطاع المياه:** يجري - في إطار قطاع المياه - تنفيذ برنامجين: الأول هو برنامج السقايات الخاصة، والذي بدأ تنفيذه منتصف عام 2009، وقد شارف على الانتهاء واستكمال مشاريعه بحلول نهاية هذا العام، حيث بلغ عدد مشاريع البرنامج 265 مشروعاً بتكلفة تقديرية بلغت 15 مليون دولار. احتوت مكونات هذه المشاريع على 22,300 سقاية بسعة إجمالية 1,018,600 م<sup>3</sup> لخدمة 215 ألف نسمة بمياه محسنة قريبة من المنازل.

أما البرنامج الثاني فهو برنامج مواجهة شحة المياه بمبلغ 100 مليون دولار، ويتزامن تنفيذه مع المرحلة الرابعة للصندوق. وخلال هذا العام، تمت الموافقة على تمويل 119 مشروعاً (هذه المشاريع تدرج تحت القطاعات الفرعية السابقة، وهي جزء منها) بكلفة تقديرية 14 مليون دولار، وذلك لخدمة 124.5 ألف نسمة، يقع 70% منهم في الفئة الأكثر فقراً (المجموعة الرابعة) و30% في الفئة الفقيرة أيضاً (المجموعة الثالثة). ومع ذلك يطمح الصندوق إلى تحسين الاستهداف أكثر، وذلك بهدف الوصول إلى مزيد من القرى الأكثر فقراً واحتياجاً للمياه.

يقع تجمع قرى بني غليخان ذو الـ 575 نسمة في منطقة جغرافية صعبة التضاريس وفقيرة الموارد ضمن عزلة بني الحارث أسفل "السود"، إحدى أقر مديريات محافظة عمران.. وهو يتكون من ثلاث قرى رئيسية (المفتاح والخزوع والقهد). بسبب موقعها الجبلي، كان مصدر المياه الوحيد في المنطقة هو حصاد مياه الأمطار. وقد قام أهل تلك القرى منذ القدم بعمل برك خاصة (22 بركة) لتغطية احتياجاتهم من المياه خلال موسم الأمطار رغم تلوثها بسبب كونها مكشوفة وموقعها جوار المنازل. وتذهب نساء وأطفال وحيوانات تلك القرى أغلب أيام السنة في رحلات إلى الأودية البعيدة لجلب القليل من المياه لسد رمقهم.. ويستغرق زمن الجلب (ذهاباً وإياباً) حوالي 3 ساعات.

ونتيجة لما يعانيه الناس من شحة في المياه والعناء والجهد للحصول عليها، بادر الصندوق الاجتماعي للتنمية في دراسة

المنطقة وطرح خيارات لحل مشكلتهم.. وقد اختار المجتمع من هذه الخيارات تنفيذ 54 سقاية خاصة بسعة إجمالية 3,400 م<sup>3</sup>.

وبدأ تنفيذ المشروع بالشراكة بين المجتمع والصندوق الاجتماعي، حيث قام الصندوق بتوفير الأسمت والحديد والأنابيب، بينما قام الأهالي (ومن ضمنهم النساء) بتنفيذ الأعمال بالمواد والعمالة المتوفرة.

وفي النهاية، وبعد مرور أكثر من عام، تم استكمال كامل السقايات في المنطقة، وامتلات السقايات بمياه الأمطار. وكانت آراء الناس إيجابية، وتقيد بأن هذا هو "مشروع العمر" الذي سيريحون عبره النساء، وسيترغ الأطفال والفتيات للتعليم.. ويشعرون بتحسن ملموس في حياتهم، وبالاطمئنان على مستقبلهم.

## قطاع البيئة

مشروعاً لتنفيذ 915 حملة توعية صحية وبيئية تستهدف توعية 915 قرية، ويتوقع أن يستفيد منها 313,500 نسمة. من جانب آخر، تم الاحتفال بإعلان 23 قرية نموذجية في الصرف الصحي تتوزع في بعض مديريات محافظات المحويت وذمار وعمران وتعز. ولإيجاد بدائل فعالة وقليلة الكلفة للتوسع في تنفيذ هذه الحملات، تم التعاقد مع 24 قائداً وقائدة طبيعياً من القرى التي سبق وأعلنت خالية من الصرف المكشوف لتنفيذ حملات توعية في القرى المجاورة لقراهم.. وكانت النتائج مشجعة.

كما تم تنفيذ أربع دورات تدريبية لاستشاريين وضباط مشاريع في فروع الصندوق في مجال تنفيذ حملات التوعية، حيث تم خلال التدريب الميداني تطبيق أدوات منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع في 31 قرية. كما تم تدريب استشاريين واستشاريات من الهلال الأحمر اليمني، ومن ثم قام الفريق المدرب بالإشراف على تنفيذ 10 حملات توعية.. فضلاً عن تدريب بعض كوادر الهيئة العامة لحماية البيئة، والهيئة العامة لمياه الريف. ونفذت أيضاً ورشة تعريفية بالمنهج لعاملين ميدانيين في منظمة "كبر" مع تدريبهم على تنفيذ مكونات المياه والإصحاح البيئي والنظافة (WASH) في المدارس.

**مشروع البنية التحتية لمدينة شبام حضرموت:** عانت مدينة شبام من سوء حالة البنية التحتية، الأمر الذي أدى إلى استمرار تسربات شبكتي المياه والصرف الصحي إلى أساسات المباني الطينية، مما شكل خطراً حقيقياً على هذه المدينة التاريخية. وقد بدأ تنفيذ المشروع عام 2009 بمشاركة الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) - والتي انسحبت بسبب الأوضاع السياسية في البلاد. وفي الوقت الحالي، يقوم الصندوق الاجتماعي بالدور الأساس في تنفيذ المشروع في المدينة، ويهدف إلى تنفيذ جميع الخدمات لكل المدينة للمحافظة على المباني الطينية والبيئة المحيطة بها. وكل هذه الخدمات تحت الأرض. وتشمل مكونات المشروع الصرف الصحي، والمياه، والكهرباء والإنارة، والاتصالات، والرصف، والتوصيلات المنزلية. وبنهاية العام، وصلت نسبة الإنجاز التراكمية الكلية إلى 40%.

ركز قطاع البيئة على التكامل مع قطاع المياه من خلال تنفيذ حملات التوعية الصحية والبيئة لإيصال ثلاث رسائل صحية هي الصرف الصحي وغسل اليدين ومعالجة المياه عند نقطة الاستخدام، وذلك لمساعدة المجتمعات الفقيرة على الوصول إلى حياة خالية من الأمراض المرتبطة بالمياه. تشمل أنشطة القطاع إدارة المياه العادمة والمخلفات الصلبة، والتدريب والتوعية.

**- إدارة المياه العادمة:** يهدف هذا القطاع الفرعي إلى حل مشكلة الصرف الصحي الملحة لدى التجمعات السكانية الأكثر فقراً من خلال تنفيذ خطوط مجار ومحطات معالجة طبيعية، وإعادة استخدام المياه المعالجة (أينما أمكن ذلك). وقد تمت الموافقة خلال العام على ثلاثة مشاريع في إدارة المياه العادمة لخدمة حوالي 11,115 نسمة. وقد احتوت هذه المشاريع في مكوناتها خطوط مجار بطول 15,517 متراً و926 منهلاً وغرفة تفتيش، وكذلك 981 توصيلة منزلية.

**- إدارة المخلفات الصلبة:** يهدف هذا القطاع الفرعي إلى حل مشكلة التلوث البيئي الملحة لدى التجمعات الأكثر فقراً، والناجئة عن سوء تصريف النفايات البلدية والطبية من خلال إيجاد نظام فرز وجمع ونقل ومعالجة هذه النفايات، وإعادة ما يمكن استخدامه منها. وتدرج في هذا الإطار أنشطة كثيرة - منها إنشاء وحدات إنتاج الغاز الحيوي (بيوجاز)، والمسالخ النموذجية. وفي عام 2011، تم الالتزام بمشروع واحد، هو إنشاء وتجهيز مسلخ مدينة يريم لتقديم خدمة الذبابة الصحية والأمنة، والتخلص من مخلفات الذبابة بطريقة بيئية سليمة.

**- التدريب والتوعية:** إضافة إلى تدريب ورفع قدرات الشركاء، فإن هذا القطاع الفرعي يهدف أيضاً إلى التكامل مع تدخلات قطاع المياه للوصول إلى حياة صحية للمستفيدين، خالية من الأمراض المرتبطة بالمياه. وتعتبر حملات التوعية الصحية والبيئية من أهم مكونات هذا الجانب، إذ يتم من خلالها إيصال ثلاث رسائل صحية، وهي أهمية الصرف الصحي السليم، وغسل الأيدي، ومعالجة المياه في المنازل. ويتبنى الصندوق منهج الصرف الصحي التام بقيادة المجتمع في تنفيذ هذه الحملات.

وخلال العام، تم الالتزام بحوالي 52 مشروعاً في قطاع التدريب والتوعية، منها 44

### الإطار 5

#### حمامات السخنة... مظهر جديد لائق

كبيرة يتوالد فيها البعوض وتبعث منها الروائح الكريهة.

ولتحسين الوضع الصحي والبيئي والسياحي للمدينة، قام الصندوق الاجتماعي بتحفيز المجتمع الذي سارع بالمساهمة في ترميم مرفقات الأجزاء الداخلية التالفة من الحمامات، ووُضِعَ حلاً لمعالجة تصريف المياه المستخدمة بإنشاء شبكة الصرف الصحي الخاصة بالحمامات بنظام فني عبر مد شبكات من الأنابيب البلاستيكية وغرف تفتيش، ليتم تصريف المياه تصريفاً آمناً في وادي المالح بعيداً عن المساكن. ومع انتهاء تنفيذ المشروع، اكتسبت المنطقة مظهراً جديداً لائقاً طالما تمناه وانتظره أبناء المنطقة.

تقع مدينة السخنة على سفح جبل بُرَع على بعد 63 كم جنوب شرق مدينة الحديدة، ويزورها ما يقارب 50 ألف زائر محلي وعربي في العام، قاصدين حمامات "السخنة" للاستشفاء الطبيعي بمياهها الكبريتية الساخنة، والتي تُعتبر من أهم الحمامات العلاجية في اليمن التي أقيمت قبل ستين عاماً.

يُفرغ ما يصل إلى 60 - 80 متراً مكعباً يومياً من مياه الحمامات المستخدمة ليصرف إلى ساقية مكشوفة بعرض 1.5 متر يزداد في بعض المناطق، وتمر أمام منازل المواطنين، إلى أن تصل المياه إلى وادي المالح، وهو وادٍ متسع يقع أسفل الجبال ويصبح التصريف آمناً وبعيداً عن سكان المنطقة. وينعدم الميول في كثير من المناطق مما يشكل مستنقعات

# الزراعة والتنمية الريفية

ينفذ الصندوق مشاريع زراعية وحيوانية إنتاجية في 23 مديرية ضمن 5 محافظات تعتمد على الأمطار بهدف تمكين المزارعين في المناطق المستهدفة من تطوير وتنويع وتسويق منتجاتهم



بتكلفة تقديرية تجاوزت 14.6 مليون دولار، فيما بلغ عدد المشاريع الموافق عليها في قطاع التدخل المتكامل 37 مشروعاً بتكلفة تصل إلى 3.9 مليون دولار تقريباً. تراكمياً، بلغ عدد المشاريع في الزراعة 336 بكلفة تقديرية إجمالية تزيد عن 31.5 مليون دولار، يستفيد منها حوالي 552 ألف شخص. وفي التدخلات المتكاملة 237 مشروعاً بكلفة تقديرية إجمالية تتجاوز 25.4 مليون دولار، يستفيد منها نحو 400 ألف شخص (الجدول 6).

يُدرج في الأنشطة والفعاليات المتعلقة بالزراعة والتنمية الريفية—بشكل رئيس—قطاع الزراعة، وبرنامج التدخل المتكامل. واستهدفت المشاريع فئات ريفية فقيرة للمساهمة في تحسين أحوالها المعيشية من خلال تمويل مشاريع ذات طابع اقتصادي ومشاريع بنية تحتية، وكذا بناء قدرات المستهدفين، وتقديم الدعم التموي لمختلف الشرائح. وقد تمّ خلال عام 2011 الموافقة على 97 مشروعاً في قطاع الزراعة

| البيان                                  | الزراعة |                    | التدخل المتكامل |             |
|---|---------|--------------------|-----------------|-------------|
|   | 2011    | تراكمي (2011-1997) | 2011            | (2011-1997) |
| عدد المشاريع التي تم تطويرها            | 97      | 336                | 37              | 237         |
| التكلفة التقديرية (ألف دولار)           | 14,641  | 31,540             | 3,905           | 25,435      |
| المشاريع المُنجزة                       | 40*     | 111                | 45              | 160         |
| المنصرف (ألف دولار)                     | 3,057   | 7,259              | 1,309           | 11,382      |
| المستفيدون المباشرون (بالآلاف) - تقديري | 113     | 552                | 32              | 400         |
| نسبة المستفيدات من الإناث (%)           | 47      | 18                 | 51              | 40          |
| العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل) | 428     | 950                | 98              | 798         |

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2011

## قطاع الزراعة

يهدف هذا القطاع إلى زيادة إنتاجية ودخل المزارعين الفقراء من خلال أنشطتهم الزراعية لتمكينهم من تحديث وتنويع إنتاجهم الزراعي والحيواني. ويتم التركيز على حماية التربة، وإدارة تجميع المياه، وأعمال الحماية من الفيضانات، وتحسين نظم الري التقليدية، والحفاظ على المياه الجوفية، وتشجيع زراعة المحاصيل عالية القيمة.

عملية تشجير المواقع وزراعة ما يزيد عن 9,000 شتلة من الزيتون والبن وبعض أنواع الحراجيات. وفيما يتعلق بتشكيل وتمويل وتدريب مجموعات المنتجات والمنتجين الريفيين، تم خلال العام تشكيل 47 مجموعة، ومولت 567 مجموعة، وجرى بناء قدرات 729 مجموعة، بالإضافة إلى تدريب 238 مزارعاً في مجالات البذور والبن، وأيضاً 70 عاملاً قروياً في صحة الحيوان، و 143 استشارياً واستشارية لمتابعة هذه المجموعات وتقديم المشورة الفنية لها. أما تراكمياً (حتى نهاية عام 2011)، فقد تم تشكيل 2,183 مجموعة، وتمويل 1,415، وذلك في المديرية المستهدفة في المحافظات الخمس (الجدول 7).

**مشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية:** ينفذ الصندوق المكون الثالث لمشروع الزراعة المطرية والثروة الحيوانية في 23 مديرية في 5 محافظات (المحويت، ولحج، وحجة، والحديدة، وصنعاء)، بالإضافة إلى تدخلات في المياه للتنمية الزراعية. وخلال عام 2011، بدأ تنفيذ مشاريع خزانات الري التكميلي في محافظتي لحج وحجة، وكذا تنفيذ مشروع الحفاظ على المياه والتربة في الحديدة، والذي يستفيد منه حوالي 2,000 نسمة. ويجري كذلك تنفيذ مشاريع المساقط المائية والمدرجات الزراعية في وادي شريم (في الحديدة)، وفي مواقع متفرقة من المسقط المائي لوادي مجبر (المحويت)، حيث تم الانتهاء من

الجدول 6

مؤشرات الزراعة

والتنمية الريفية

| عدد المجموعات<br>التي تم تمويلها | عدد المجموعات المُشكَّلة |      |       |     |              | عدد<br>المديريات | المحافظة |
|----------------------------------|--------------------------|------|-------|-----|--------------|------------------|----------|
|                                  | الإجمالي                 | أخرى | زراعة | نحل | ثروة حيوانية |                  |          |
| 279                              | 401                      | 11   | 61    | 79  | 250          | 5                | حجة      |
| 353                              | 398                      | 33   | 22    | 74  | 269          | 5                | الحديدة  |
| 373                              | 693                      | 91   | 21    | 177 | 404          | 4                | لحج      |
| 169                              | 284                      | 121  | 25    | 13  | 125          | 5                | صنعاء    |
| 241                              | 407                      | 76   | 27    | 120 | 184          | 4                | المحويت  |
| 1,415                            | 2,183                    | 332  | 156   | 463 | 1,232        | 23               | الإجمالي |

أما في السدود الصغيرة، فقد تمت الموافقة على 26 مشروعاً بكلفة 6 ملايين دولار، وتستهدف 32,982 مستفيداً.. منها 23 مشروعاً للسدود، ومشروعان للتدريب، ومشروع لإعداد دراسات. وتوزع مشاريع السدود في محافظات مأرب والجوف وشبوة وصنعاء وإب والبيضاء. وفي إطار مشاريع إحلال زراعة القات وإيجاد البدائل، تم إقرار 5 مشاريع بكلفة 81,233 دولاراً تستهدف توعية حوالي 15,717 طالباً وولي أمر، وكذا إنتاج وطبع مواد إيضاحية توعوية.

**المياه للتنمية الزراعية:** تم إقرار 44 مشروعاً بكلفة تقديرية تبلغ 8 ملايين دولار، وتستهدف 63,043 مستفيداً. ففي الري، تمت الموافقة على مشروعين بكلفة تقديرية تقارب 12,159 دولاراً لتدريب 61 شخصاً من ضباط المشاريع والاستشاريين على سياسة وآلية عمل المياه للتنمية الزراعية... بينما في مجال الحفاظ على التربة والمياه، تمت الموافقة على 11 مشروعاً بكلفة تقديرية 1.7 مليون دولار، وتستهدف 14,283 مستفيداً. يهدف أحد المشاريع إلى تطوير سياسة التدخل في المياه والتربة، أما بقية المشاريع فتستهدف تأهيل المساقط المائية عن طريق التدخلات المختلفة.

باتوا الآن يستطيعون إنتاج العسل بمجهود أقل وفي وقت أقل ويجودة منتج أفضل، «كنا ما نعرف نصلح العسل صح، ونزل الصندوق، وأعطونا التدريبات، وعلّمونا كيف تعطى التغذية وكيف نصلحها للنحل.. وأعطونا الأبحاث (الخلايا) الكينية التي ما كانت معروفة عندنا من قبل، والعمل عليها مريح، أعطيتها من الإسفنج. ومن قبل كنا نستخدم الضفّاع والطين. والعمل الذي كان يستغرق مني نصّ نهار اليوم يستغرق ساعة واحدة..» وأضاف علي أنه أفاد بعض أصدقائه العاملين في هذا المجال خارج قريته وفي مناطق تهامة بأن زارهم وعرض عليهم الطرق التي تعلمها في هذا المجال. كما إن مديري الصندوق عملوا على تصميم الخلايا الكينية وفراغات العسل لدى بعض محلات التجارة في مدينة حرض القريبة لمنطقة المشروع بغرض إنتاجها لمجموعات المشروع وباقي نحالي المنطقة.

وفي مجتمع الأئبوه بمديرية المقاطرة بمحافظة لحج، وجد الأخ حمود عبد الله محمد، من أعضاء مجموعة «الوفاء»، فرصة عمل اعتبرها نادرة في منطقتهم وهي فني بيطري بعد مشاركته لفترة شهرين في تدريب على الصحة الحيوانية. يقول حمود أن مالك الحيوان المصاب كان يسافر إلى مركز المديرية لشراء العلاج أو يتركه لملاقة مصيره، والآن لم يعد الوضع كما كان، مضيفاً: «الآن نقوم بمعالجة حيوانات مجتمع الانبوه.. ولولقينا صعوبة مع حالة نتصل مع المدرب. وقد دعّمنا الصندوق أيضاً بمنحنا دفتين من العلاجات، وإذا وجد نقص أشتريه أنا علشان تكمل المشوار.»

يهدف مكوّن الإنتاج الريفي في مشروع الزراعة المطرية إلى تنظيم صغار المزارعين في مجموعات لتطوير أنشطة اقتصادية إنتاجية، وذلك لزيادة إنتاجيتهم، من خلال تشكيل وتمويل مجموعات ريفية إنتاجية (رجالية ونسوية) في مجالات مختلفة، كتربية النحل وتسمين الماعز، والقيام بتدريبها ورفع قدراتها.

ففي مديرية أسلم بمحافظة حجة، قام الصندوق بتمويل 27 مجموعة تهتم بتربية وتسمين الضان والماعز. وقالت عضوات في مجموعة التعاون النسوية في مجتمع الظهر القائمة على تسمين الضان أن نساء مجتمعهن كن قبل تدخل المشروع يعملن على البحث عن قناني المياه وبيعها لمعامل تدوير المخلفات ليشتريين بالدخل مواد غذائية أساسية وبكميات ضئيلة مثل الدقيق والطماطم.. وأنّ أوضاع أسرهن تغيرت بعد التدخل إثر بيعهن بعض منتجاتهن ليستطعن شراء مواد كافية من الغذاء.

وفي مجتمع الحضان في ذات المديرية، يصرح الأخ محمد علي محمد، عضو مجموعة «22 مايو»، بأنّ الصندوق مؤل في منطقتهم 46 مجموعة إنتاجية في تسمين وتربية الضان والماعز والنحل والبيطرة. وقد أهل الصندوق أعضاء كل مجموعة إنتاجية باستخدام حُرْم متخصصة لكل مجال في الجوانب الصحية والتغذية والتقنية الحديثة والرخيصة التي تخفض من الكلفة والوقت.

الأخ علي الطيب علي، عضو مجموعة «الاتحاد» يقول إنّ مجموعته مستمرة في تنمية استثمارهم الذي بدأ باثنتي عشرة خلية نحل وارتفع الآن إلى 23. ويلخص استفادته في أنّ أعضاء المجموعة



الفنيون الاستشاريون معارف وخبرات جديدة مكنتهم من العمل كاستشاريين لدى الصندوق، ومع مهندسين، وجهات أخرى. وشهدت محلات مواد البناء وملاك المحاجر وعربات النقل حركة طلب لبضائعهم وخدماتهم. كما أوجدت الآلية تغييراً اجتماعياً وسط الأفراد، ومنهم مقاولون وأعضاء مجلس محلي وقادة مجتمع.. ومنهم من واصل مراحل تعليمه حتى يواصل نجاحه المهني.

لقد شكّل إنضاج الصندوق لهذه الآلية ونتائجها الإيجابية حافزاً قوياً لانتقال التجربة إلى جهات تموية أخرى مثل وحدة الطرق بمشروع الأشغال العامة وبعض المشاريع الصغيرة التي تديرها مجالس محلية، كما بدأ بعض أفراد المجتمعات المستفيدة في إبرام عقود مقاوله لبناء مساكنهم باستخدام النظام التعاقدية.

وأثبتت مشاريع التعاقدات المجتمعية التي ينفذها الصندوق أنها الأقل تأثيراً بأحداث عام 2011 بفضل شروط الآلية التي توزع مسؤولية التنفيذ على أكثر من مقاول محلي، وعدم الاحتياج إلى الكثير من الوقود والنقل.

التعاقدات المجتمعية هي عملية إبرام وإدارة عقود شراء وتنفيذ أعمال وخدمات، مع مقاولين ومقدمي خدمات وبضائع (كالاستشاريين، والبنايين، وسائقي السيارات، والمهنيين) يعملون حصرياً ضمن نطاق العزلة، وذلك لإنجاز مشروع محدد. ويقوم المجتمع المستفيد من المشروع بإبرام وإدارة تلك العقود، وذلك عن طريق مَنْ يختارهم كممثلين له أو يعملون كلجنة مجتمعية للمشروع.

وتركز هذه الآلية على التزام أطراف العمل بمعايير الشفافية والفاعلية والكفاءة وإتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمشاركة والاستفادة من المشروع.

وينتهج الصندوق هذه الآلية في كثير من المشاريع الإنشائية ضمن برامج الطرق، وحصاد المياه، واستصلاح الأراضي والمدرجات الزراعية، والإدارة الميدانية للموروث الثقافي. وقد اكتسب العديد من العمال المهرة وغير المهرة مهارات إنشائية جديدة، وتطورت أعمال المقاولين الناشئين إلى أن وصل نطاق عمل بعضهم إلى المناهسة في مناقصات مشاريع على مستوى المحافظة، ومع الصندوق كذلك. كما اكتسب



### برنامج التدخل المتكامل

يستمر البرنامج في استهداف المناطق الأشد فقراً بتدخلات متنوعة، حيث بدأ عام 2011 باستهداف تسع عزل جديدة عبر فروع الصندوق في المحافظات (الجدول 8). وتركزت مشاريع العام على تدخلات في المياه والتعليم والطرق ومحو الأمية، وكذا بناء القدرات - وفق أولوية احتياج المجتمع، وخطة التنمية للمناطق المستهدفة.

| م               | المحافظة | المديرية    | العزلة     | عدد القرى |
|-----------------|----------|-------------|------------|-----------|
| 1               | الحديدة  | التحينا     | المتينة    | 9         |
| 2               | حضر موت  | بروم ميفع   | ميفع       | 17        |
| 3               | لحج      | القبيلة     | كرش        | 21        |
| 4               | إب       | حزم العدين  | بني أسعد   | 8         |
| 5               | حجة      | كعيدنة      | بني نشر    | 23        |
| 6               | المحويت  | ملحان       | بني علي    | 11        |
| 7               | عمران    | بني صريم    | وادعة حاشد | 20        |
| 8               | تعز      | مقبنة       | القحيفة    | 7         |
| 9               | ذمار     | وصاب العالي | الاثلوث    | 29        |
| <b>الإجمالي</b> |          |             |            | 145       |

وفي التدخلات في المياه، تمت الموافقة على 15 مشروعاً في مختلف المناطق حديثة الاستهداف من البرنامج، منها 5 مشاريع حصاد مياه أمطار وتحسين عيون تُقدَّر سعتها بـ 3,995 م<sup>3</sup>، و10 مشاريع لإنشاء 1,086 سقاية خاصة وبسعة إجمالية تُقدَّر بـ 54,300 م<sup>3</sup> ويستفيد منها حوالي 54 ألف نسمة.

أما التدخلات في الصحة، فقد شملت الموافقة على مشروع تدريب 10 فابلات مجتمع في القحيفة (مقبنة، تعز)، ومشروعين في مناطق أخرى لتدريب 20 قابلة مجتمع، ومشروع تدريب 24 مولدة شعبية في منطقة الاثلوث (وصاب العالي، ذمار). ونُفذت كذلك المرحلة الثانية من برنامج التوعية الصحية والبيئية في مختلف المناطق، كما جُهزت 3 وحدات صحية في بني مبارز (القفر، إب)، والبُعجية والزعلية (اللحية، الحديدة).

ويجري كذلك تنفيذ مشروعين للتأهيل المجتمعي في عزلة العتنة والمشاريع، حيث بدأ تشكيل وتدريب إدارة برنامج التأهيل المجتمعي، واختيار العاملات فيه، والإعداد لتنفيذ المسح الخاص بالمشروعين، وكذا توفير التجهيزات.

وتمت الموافقة في الأنشطة الزراعية والاقتصادية على مشروعين لتدريب مدربين في صحة الحيوان والحرف التقليدية، وتم تنفيذ دراسة للموارد الطبيعية والاقتصادية في مناطق البرنامج على مستوى الفروع. وروِّجَت الدراسة الخاصة بالمياه والتربة للمناطق المستهدفة. كما تم البدء بتنفيذ مشروع تأهيل القنوات الزراعية في عزلة ميفع (المكلا، حضر موت). وتم أيضاً تخريج 11 طالباً (من شباب عزلة البعجية) من معهد سردد الزراعي (الحديدة)، يشكلون الدفعة الثانية من طلاب المعاهد الزراعية.

وفي إطار التدخلات في الطرق، تمت الموافقة على مشروعين لتأهيل وتحسين طريق عرزمة-عمق (الاثلوث، ذمار)، وتأهيل وتحسين طريق الحرق-البلس (بني علي، المحويت). كما يجري العمل في مشروع تحسين وشق طريق المحلة-المبرك-الرضم-الصرادف (بني معانس، وصاب السافل، ذمار) الذي تجاوزت نسبة الإنجاز فيه 45%.

في مجال تنظيم المجتمع وبناء القدرات، تم تشكيل اللجان التنموية في مختلف المناطق المستهدفة، ويُقدَّر عدد الأعضاء بـ 172 عضواً (منهم 71 من الإناث)، تم تدريبهم على تحليل الواقع المجتمعي وإدارة الأنشطة التنموية بالمشاركة المجتمعية. كما تم تشكيل وتدريب إدارة المشروعات المنفذة بألية التعاقدات المجتمعية. وجرى كذلك تنفيذ دورات في الإدارة والعمل التنموي والمحاسبة لأعضاء الهيئة الإدارية ولجنة الرقابة في جمعية العتنة (حرض، حجة). وفي سياق الأنشطة التي تستهدف السلطة المحلية في المديرية، تم تنفيذ 9 ورش في مختلف المناطق، نوقشت خلالها الخطط التنموية ومخرجات الدراسات الميدانية، وتم تعريف المشاركين ببرنامج التدخل المتكامل وألية العمل التشاركي.

أما في إطار التدخلات في التعليم، فقد تمت الموافقة على إنشاء 48 فصلاً دراسياً في عدد من المناطق المستهدفة، ونُفذت 9 دورات للمعلمين والمعلمات من عزلة العتنة ومناطق أخرى، وذلك حول أجواء التعلم. وتم العمل كذلك في 7 عزل على تفعيل دور مجالس الآباء والأمهات، وفِرَق التوعية، ولجان التنمية المحلية، والجمعيات، بغرض زيادة معدل الالتحاق بالتعليم (وخاصة التحاق الإناث). كما تم إنجاز 3 مشاريع لمدارس في العتنة، والمشاريع (لحج)، والعُبلية (البُعجية، اللحية، الحديدة). وفي التدخلات في محو الأمية وتعليم الكبار، تمت الموافقة على 8 مشروعات في مجال محو الأمية والتوعية بأهمية التعليم في مختلف المناطق المستهدفة، كما تم إجراء الدراسات الأولية لبرنامج محو الأمية والتعليم المجتمعي في 8 عزل، واختتمت الدورات التأهيلية لمعلمات محو الأمية في عدد من المناطق. كما تم تدريب 25 معلمة من عزلة وادعة حاشد (عمران)، وافتتح 22 فصلاً دراسياً. وجرى كذلك تنفيذ الدورة الأساسية لـ 24 من معلمات محو الأمية في منطقة بني أسعد (إب). كما تم إعداد مدربات من مختلف المحافظات في مجال محو الأمية وتعليم الكبار.

بالمدرسة، حيث وصل عدد الطلاب والطالبات في الصف الأول عام 2011 إلى 220 طالباً وطالبة (منهم أكثر من 150 طالبة)، بحيث وصل العدد الإجمالي للملتحقات بالمدرسة في جميع المستويات إلى أكثر من 210 طالبات. والتحقنا بدورة تدريبية، ثم قامتا - وبجهود ذاتية - بترجمة أحد المخرجات بفتح فصلين تعليميين لمحو الأمية لنساء القرى، حيث بلغ عدد الدارسات نحو 70 امرأة. كما قامتا بإقناع إحدى المتعلمات بفتح فصل محو أمية في قريتها (بني جلمود) المجاورة لقريتهما حيث وصل عدد الدارسات إلى نحو 30 دارسة. وقامتا كذلك بمطالبة مدير مدرسة الحسن بن عقامة ومدير المديرية بالمتابعة في اعتماد مشروع لبناء مدرسة ثانوية لكامل أبناء العزلة لإكمال تعليمهم فيها. وتقوم المرأتان بطرح مشاكل المرأة في المنطقة بشكل قوي ومُقنع في كل الفعاليات.. وقد طلبتا لنفسيهما ولبقية زميلاتهما المتعلمات أن يلتحقن في تدريب لمحو الأمية وتعليم الكبار لتغطية تعليم فصول محو الامية.

عائشة خلوف، طالبة فقيرة في الصف السادس تكابد لقمة عيش البقاء لكنها ذات عزيمة قوية حريصة على التعليم، وأسماء محب امرأة متزوجة، وأم، وطالبة في المرحلة الإعدادية - من أغنى الأسر في العزلة.. كلتا المرأتين في بداية العقد الثالث من العمر، كانتا من اللائي التحقن بالتعليم في سن متأخرة ثم توقفن منذ سنوات.

بعد دخول برنامج التدخل المتكامل منطقتهم في عزلة المُتَّيِّنة (مديرية التحيتا - الحديدة) واستفادتهما من التوعية، قررتا أن ترشحا نفسيهما في لجنة التنمية لتمثيل النساء، ولخدمة المنطقة.. ومن جانب آخر، شعرتا بأهمية مواصلة التعليم كونهما الأعلى تعليماً من بنات المنطقة، فالتحقنا بالمدرسة في عام 2010.

وقد كانت بصماتهما في القرية كما يلي: تطوعتا بأعمال التوعية المستمرة في القرى عن أهمية التعليم ومحو الأمية، وتسجيل الراغبات في التعلم لمحو أميتهن، وتحفيز الأمهات في تعليم بناتهن وأولادهن، الأمر الذي كان له الأثر الكبير في استجابة الأمهات في إلحاق بناتهن وأولادهن



## التدريب والدعم المؤسسي

تسعى برامج هذين القطاعين إلى تعزيز قدرات شركاء الصندوق من مؤسسات حكومية، ومنظمات غير حكومية، وسلطات محلية، ومجتمعات محلية، وأفراد.. وذلك للمساهمة في تنفيذ مشاريع تنمية مستدامة.



والهيئات الإدارية للمنظمات غير الحكومية في مجالات إدارية ومهارية مختلفة. وخلال العام، بلغ عدد المشاريع التي تمت الموافقة عليها 152 مشروعاً بتكلفة بلغت حوالي 4.7 مليون دولار، موزعة بين قطاعي التدريب (95 مشروعاً، بتكلفة 3.8 مليون دولار تقريباً) والدعم المؤسسي (57 مشروعاً، بتكلفة تقارب 0.9 مليون دولار). أما تراكمياً، فقد طُوِّرَ في القطاع الأول 819 مشروعاً (بتكلفة تقديرية إجمالية تقارب 102.6 مليون دولار)، وفي الثاني 589 مشروعاً (حوالي 90.1 مليون دولار) - (الجدول 9).

وعلى الرغم من الظروف والأحداث التي شهدتها عام 2011، والتي أثرت سلباً على تدخلات وأنشطة الصندوق، سواء من حيث شح التمويل أو تباطؤ الأداء.. إلا أنه تم تكثيف الجهود لإنجاز العديد من الأنشطة والتدخلات في جوانب التدريب وبناء القدرات، والتي استفادت منها منظمات حكومية وغير حكومية، وسلطة محلية، ولجان مجتمعية مختلفة، ومدربون لبرنامج روافد (مناصرو التنمية في الريف).. كما تم رفع قدرات الاستشاريين (الأفراد) لتأهيلهم في مجالات مختلفة، منها المشاركة المجتمعية، والتحليل المؤسسي، ومهارات الإشراف على مشاريع الصندوق (مهندسين وفنيين)، وتدريب المدربين، وتدريب صغار المقاولين، ورفع قدرات

| البيان                                  | التدريب |                    | الدعم المؤسسي |                    |
|---|---------|--------------------|---------------|--------------------|
|   | 2011    | تراكمي (2011-1997) | 2011          | تراكمي (2011-1997) |
| عدد المشاريع التي تم تطويرها            | 95      | 819                | 57            | 589                |
| التكلفة التقديرية (ألف دولار)           | 3,769   | 102,581            | 876           | 90,054             |
| المشاريع المنجزة                        | 64*     | 688                | 39            | 494                |
| المنصرف (ألف دولار)                     | 1,183   | 12,222             | 1,757         | 21,682             |
| المستفيدون المباشرون (بالآلاف) - تقديري | 23      | 1,319              | 4             | 1,303              |
| نسبة المستفيدات من الإناث (%)           | 41      | 44                 | 41            | 51                 |
| العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل) | 49      | 3,889              | 18            | 4,138              |

\* تشتمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2011

### منظمات حكومية

تم تقديم الدعم الفني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي فيما يخص تحديث مؤشرات الفقر لعام 2010 اعتماداً على مسح ميزانية الأسرة لعامي 2005 / 2006، وإعداد تقرير حول طرق تحديث مؤشرات الفقر. ومُوِّلَت مشاريع الدعم المؤسسي لعدد

من مراكز الأسر المنتجة في بعض المحافظات والمدريات، منها مديرتنا الشمايتين وشرع السلام (في محافظة تعز)، وعتق (محافظة شبوة). ويشمل الدعم تدريب الهيئات الإدارية، إلى جانب توفير المعدات اللازمة التي تخدم أنشطة التدريب.

### منظمات غير حكومية

في عدة مجالات، منها تقنيات وأساليب التدريب، وإدارة وإعداد المشاريع، وتدريب التمويل، واللوائح الإدارية، والتسويق، والمناصرة وكسب التأييد.. بالإضافة إلى مشروع طباعة أدلة الحقبة التدريبية الخاصة بتطوير قدرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

جرى تطوير 6 مشاريع للتدريب و 40 مشروعاً للدعم المؤسسي، يستفيد منها حوالي 74 منظمة وجمعية ومركزاً واتحاداً ونقابة ومؤسسة في 13 محافظة. بالإضافة إلى توفير التجهيزات الضرورية في المشاريع المعنية بالدعم المؤسسي، تضمنت الأهداف تدريباً

الجدول 9  
مؤشرات التدريب  
والدعم المؤسسي

## السلطة المحلية

يهدف توفير رؤية تحليلية ضمن عملية التطوير المؤسسي، بحيث تشكل قاعدة بيانات يمكن من خلالها تحديد التدخلات المستقبلية وإيضاح جوانب القصور التي تحتاج إلى معالجة من قبل قيادة السلطة المحلية وشركائها. كما تضمنت المكونات تدريب أعضاء السلطات المحلية على آليات الرقابة والمتابعة للمشاريع في 7 مديريات تتبع عدة محافظات، فضلاً عن بناء وتجهيز مركز التدريب والمعلومات للسلطة المحلية بمحافظة صعدة لتعزيز عمليات التخطيط والإدارة والتنفيذ والتدريب.

تم تطوير 29 مشروعاً تستهدف السلطة المحلية، حيث شملت مكونات التدخل مساندة السلطة المحلية للتخطيط بالمشاركة، وتنظيم المجتمع، وتحليل الوضع التنموي، وإعداد التقارير التنموية لعدد من المديريات المستهدفة ضمن برنامج التمكين من أجل التنمية المحلية.. بالإضافة إلى التطوير المؤسسي لعدد من السلطات المحلية بالمحافظات والمديريات التي يعمل فيها برنامج التمكين، حيث يشمل التدخل تدريب الكوادر وتوفير بعض التجهيزات الضرورية.. وكذا تنفيذ دراسات التحليل المؤسسي لعدد من دواوين السلطات المحلية بالمحافظات والمديريات

## تجمعات محلية (برنامج التمكين للتنمية المحلية)

تستهدف مجالس تعاون القرى، حيث يشمل الاستهداف التدريب والتمكين الموقفي للجان التنموية في عدد من المديريات، ويستفيد من التدريب الموقفي 2,520 شخصاً (من الجنسين). كما يشمل الاستهداف تحفيز المبادرات الذاتية، وتشكيل مجالس تعاون القرى في عدة مديريات، بالإضافة إلى التدريب التطبيقي للمساعدة على تنفيذ مبادرات ذاتية في كل قرية من القرى المستهدفة. وقد تجاوز عدد المتدربين في الأنشطة التي حصلت على تمويل وتم تنفيذها 5,200 متدرب ومتدربة في مجالات متعددة وفي مختلف مناطق الجمهورية.

تم تنفيذ العديد من أنشطة بناء القدرات والدعم المؤسسي في إطار برنامج التمكين للتنمية المحلية، والتي استهدفت قيادات وأعضاء السلطة المحلية وأعضاء وعضوات اللجان المجتمعية. وشملت التدخلات أيضاً تدريب استشاريين، وتنفيذ دراسات الاحتياج والأولويات لمشاريع خطة 2012، بالإضافة إلى تشكيل وتدريب لجان التعاقدات المجتمعية ولجان المستفيدين للمشاريع القائمة في عدة فروع.. فضلاً عن مشروع لرفع الوعي، وكسب التأييد المحلي، للحد من مشكلات التدهور البيئي في محمية العدين (إب). كما طُورَت 5 مشاريع تستهدف لجان تنمية العزل، و11 مشروعاً

## قطاع خاص (أفراد)

المحاسبي المبسط للجمعيات. كما دُرِبَ حوالي 525 استشارياً واستشارية تدريباً نوعياً لتعزيز قدراتهم في تنفيذ برنامج التمكين، ودُرِبَ كذلك 200 من صغار المقاولين على الأساليب الفنية والتعاقدية من قبل فروع الصندوق في عمران وحجة وذمار وتعر والحديدة.

تم تطوير 29 مشروعاً في هذا القطاع، حيث تضمنت مكونات الاستهداف تدريب وتأهيل 1,250 من المهندسين والاستشاريين والمدرّبين والفنيين في مجالات تشمل البحث المجتمعي، ومنهجية البحث السريع بالمشاركة (PRA) وتطوير دراسات تحديد الاحتياج لعام 2012، والتعاقدات المجتمعية، وضبط الجودة، وتطوير قدرات الجمعيات والمؤسسات الأهلية، وآليات عمل الصندوق، والنظام

## الطلبة الجامعيون (برنامج روافد)

خريجين جامعيين كمهندسين في مجال الإشراف وضبط الجودة (فرع ذمار). وتستهدف المشاريع الأربعة المتبقية تأهيل خريجين جامعيين لمناصرة قضايا التنمية من عدد من المديريات التي لم يتم استهدافها في تدخلات الصندوق السابقة.

تم تطوير 6 مشاريع لتدريب حوالي 1,410 من الجامعيين الريفيين حديثي التخرج (من الجنسين). يستهدف المشروع الأول إعداد مدرّبين ومدرّبات جُداً (من عدة محافظات) لتغذية قاعدة البيانات بمدرّبين، والاستعانة بهم للقيام بمهام التدريب ضمن المرحلة الأولى من برنامج روافد. واختص المشروع الثاني بتأهيل

لتدريب آخر في التطريز والخياطة. وحالياً تعتبر المتدربات مشرفات على ضبط جودة الإنتاج والتشطيب.

وفي زيارة ميدانية لممثلي الصندوق إلى «مؤسسة بيتنا»، إحدى الجمعيات الشريكة في المركز، تبيّن أنّ شركة طلبت من المركز عمل عشرة نماذج لأغطية مخدات مطرزة يدوياً، وأنه عند موافقة الشركة على النماذج، فإنها ستطلب 100 ألف قطعة، الأمر الذي سيسهم في تحسين الأحوال المعيشية للعاملات بالمؤسسة.

وقد صرحت المتدربة نسرین السفیانی (23 سنة) ولديها دبلوم متوسط في الخياطة وتعمل كمدرّبة خياطة وتصميم، أنها التحقت وتأهلت في دورة غزل ونسج الصوف لعمل أحزمة وُسُط ومنتجات تقليدية أخرى. كما تحدثت بأن المركز قد مكّنها من تجويد مهارتها التي تعلمتها أثناء دراستها الدبلوم، حيث تمكنت من تصميم وخياطة طرازات حديثة مطعمة بلمسات تقليدية مرغوبة في سوق الأعراس المحلية. والآن تقوم نسرین بتدريب أخريات على مهارات التفصيل وخياطة الملابس النسائية، والأزياء المدرسية والتراثية اليمنية والعبايات.. الخ.

هذا، ويخطط مركز مرنع طلحة لإقامة مركز حرفي تراثي يمني - قطري مشترك في الدوحة لاستضافة حرف العمل على الخشب وسعف النخيل والمنسوجات والجلود بالتعاون مع المركز التراثي القطري الذي سيقوم بعملية التسويق والبيع في دولة قطر. كما تجري مباحثات مع خبير دولي لإجراء دراسة تحليلية للسوق الأوروبية الناطقة بالألمانية (ألمانيا، سويسرا، النمسا) لاستكشاف الفرص والطلبات المحتملة للسلع اليمنية لديهم.

عُرِفَت اليمن منذ قديم الزمن باشتغال أهلها في العديد من الحرف التقليدية التي تميزت بالأصالة والجودة والجمال.

وقد نفذ الصندوق الاجتماعي دراسة عن الحرف اليدوية، قام على ضوء نتائجها بتأسيس مركز يعنى بتأهيل الجمعيات الحرفية لتمكين من تدريب الحرفيين على تطوير منتجاتهم والطرق الحديثة لتسويقها، وذلك عبر بناء قدرات الجمعيات التي بدورها تبنّي الحرفيات والحرفيين بهدف تخريج 2-3 جمعيات قادرة على تسويق وتطوير منتجاتها بنفسها بما يضمن استمرارية عمل الجمعيات، ويخدم تحسين الوضع المعيشي للمستفيدين من التدريب.

ولغرض الربط بين المواقع التراثية وصناعة الحرف تم استخدام أحد المرافق التراثية التي أعاد الصندوق ترميمها في منطقة مرنع طلحة بصنعاء القديمة. وبعد منافسة بين 6 منظمات عاملة في مجال الحرف وتسويقها تم اختيار «جمعية البراءة» لتسند لها إدارة المركز تحت إشراف مباشر من الصندوق، وقد قامت الجمعية بتشكيل مجلس إدارة للمركز من أعضاء الجمعية وممثلي القطاع الخاص والجمعيات الشريكة.

واستمر المركز - خلال العام - بتقديم خدماته للجمعيات، حيث تم اختيار 9 جمعيات من محافظات الجديدة وعدن وصنعاء بناء على معايير تضمن الحيادية والشفافية. وقام المركز بعقد دورات تدريبية لأعضاء الجمعيات الحرفية الشريكة بهدف إنتاج منتجات منافسه ذات جودة قابلة للتسويق. فاستهدفت إحداها تدريب 10 حرفيات في حياكة الأصواف الطبيعية وغزل الأصواف. ثم تم عقد دورة في النسيج التحقت بها 50 متدربة، وتم اختيار النصف منها



أشارت توصية دراسة نوعية قام بها الصندوق الاجتماعي للتنمية إلى تفاقم حدة الاحتياجات التنموية في اليمن بسبب أحداث عام 2011 وتأثيرها على حياة سكان الريف والحضر الذين انقطعت عنهم الخدمات وجهود التنمية نسبياً. ومما زاد في حدة الوضع توقّف معظم المشاريع التنموية الحكومية وغير الحكومية، وكذا توقف المصانع الصغيرة والورش وتسريح الكثير من العمالة. وقد هدَفَ الصندوق الاجتماعي من تنفيذه لتلك الدراسة النوعية إلى التعرف على نتائج تأثر المجتمعات المستهدفة من مشاريعه بأحداث عام 2011 وصور مواجهتهم لنتائج تلك الأحداث وتبعات كل ذلك على أنشطة الصندوق وجهود التنمية. وقد بلغ إجمالي عدد المناطق التي تم دراستها 47 منطقة ريفية وحضرية، موزعة على 47 مديرية ضمن 20 محافظة. وتم جمع البيانات النوعية باستخدام مجموعة من الأدوات التشاركية من واقع الزيارات الميدانية التي قامت بها فرق الصندوق الميدانية إلى المناطق المبحوثة. وتمثلت أبرز نتائج الدراسة في الآتي:

حدث تأثر وتدهور كبير في الوضع الاقتصادي، والنشاط السياحي، وارتفاع الأسعار، وندرة الوقود، وندرة بعض السلع والخدمات وضعف توفرها في الأسواق المحلية بالكميات الكافية.. مما أدى إلى تزايد ظاهرة الاحتكار، إضافة إلى صعوبة وصول تلك السلع والخدمات بسبب غلاء النقل وزيادة كلفة وصعوبة المواصلات وقطع الطرقات الناتج عن التدهور الأمني، بالإضافة إلى ضعف القوة الشرائية خلال الأحداث التي رافقتها تدهور كبير في الأجور وفرص العمل والدخل. ظهور استنزاف للأصول الإنتاجية للأسر الفقيرة في كثير من مناطق الاستهداف، حيث اضطر الناس إلى بيع المقتنيات مثل الذهب والسلاح والأشياء الثمينة بهدف توفير متطلبات المعيشة الضرورية والأساسية. كما ظهر انعدام فرص الادخار في معظم مناطق الدراسة، بالإضافة إلى تغير أوجه الإنفاق بحيث اتجه الإنفاق للاحتياجات الضرورية جداً وخاصة توفير الغذاء، وانخفض الإنفاق على الصحة والتعليم وغيرها من متطلبات وأساسيات الحياة. كما أتى الناس على جوانب إنفاق جديدة لم تكن موجودة في السابق كالإنفاق على مواد الإضاءة البديلة، وزاد إنفاقهم على مادة الغاز المنزلي ومياه الشرب (وخاصة في المدن الرئيسية) وعلى كلفة البحث عن مسكن وتكاليف انتقال بعض الأسر - خصوصاً في مناطق التوتّر.

كما لوحظ زيادة الأعباء على المرأة الريفية، حيث اضطرت النساء إلى العمل في المزارع بأجور زهيدة، بالإضافة إلى بيع حليهن للمساعدة في مواجهة متطلبات المعيشة. يضاف إلى ذلك أعباء توفير الحطب للوقود بدلاً عن الغاز الذي لم يعد متوفراً، وأعباء جلب المياه نتيجة ارتفاع أسعارها وندرتها.

كما أثر الوضع سلباً على إرسال الأبناء إلى المدارس والالتحاق بالتعليم، وتدني نسبة الوصول والاستفادة من الخدمات الطبية والتعليمية (وخاصة في الأرياف) بسبب غلاء تكاليف الانتقال،

وارتفاع أسعار المواصلات.

وبرزت أيضاً قضية الهجرة العكسية من الحضر إلى الريف في كثير من المناطق نتيجة لفقدان الناس لفرص عملهم ومصادر رزقهم في الحضر، مما أدى إلى زيادة البطالة، وزيادة الضغط على الموارد في المناطق الريفية (بالرغم من شحتها أصلاً)، وكذا تدني قيمة التحويلات المالية كأحد الموارد المالية التي كانت تأتي من المدينة إلى الريف نظراً لانتهاء الأعمال في الحضر، الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة الفقر في الريف.

وفي ما يتعلق بالإنتاج الزراعي (وخاصة المعتمد على الري)، فقد تأثر تأثراً كبيراً نتيجة ندرة وغلاء الديزل والمشتقات النفطية في كثير من مناطق الاستهداف، كما تأثرت الإنتاجية بارتفاع أسعار المدخلات الزراعية وأجور النقل للمنتجات الزراعية، بالإضافة إلى قطع الطرقات التي أثرت على تسويق المنتجات الزراعية، وبالتالي على تواجدها في أسواق المدن الرئيسية.

وقد رافق ارتفاع أسعار المشتقات النفطية ضعف كبير في القدرة على تقديم الخدمات الصحية بالشكل المطلوب في الحضر والريف، وضعف قدرتها على مواجهة الأمراض السارية والمنتشرة. أما التضرر المباشر للمباني الخدمية، فقد كان ملاحظاً في مناطق التماس والتوتر المباشر مثل المدارس والمراكز الصحية والمباني الحكومية، التي تحول بعضها إلى تكتلات عسكرية.

وعلى الرغم من بروز بعض الظواهر الإيجابية (مثل زيادة التكافل الاجتماعي في بعض مناطق الاستهداف، وزيادة نشاط بعض منظمات المجتمع المدني في التعاون مع المتأثرين بالأحداث..)، إلا أن الأحداث رافقتها - في بعض المناطق - ظواهر سلبية تمثلت في زيادة ظاهرة الاغتراب غير الشرعية (التهريب)، وظاهرة حمل السلاح في المدن الرئيسية بشكل كبير، وكررة السرقات، وقطع الطرقات، وزيادة ظاهرة التسول من مختلف الأعمار (رجالاً ونساء وأطفالاً).. بالإضافة إلى الإشكاليات البيئية التي تركزت في الحضر بسبب التلوث، وتراكم القمامة، وفيضان المجاري (وخاصة البيارات)، الأمر الذي تسبب في انتشار الكثير من الأمراض.

وتجاه كل ما سبق، لجأت المجتمعات المحلية إلى اتباع تدابير وأساليب اجتماعية واقتصادية بديلة لتدبير سبل المعيشة، وتوفير متطلبات البقاء.... تمثلت في تقليص الإنفاق، وخاصة على الكماليات، بل وعلى كثير من المكونات الغذائية.. بالإضافة إلى استخدام المدخرات لتوفير النقد واقتراض الناس من بعضهم البعض وبيع المقتنيات وبيع الأصول من أرض وثروة حيوانية وغيرها في بعض المناطق الريفية. وقد كان واضحاً في معظم مناطق العينة تغيير النمط الغذائي الذي كان سائداً قبل الأحداث، حيث وصل سوء الحال فيه إلى تقليل عدد ومكونات الوجبات الرئيسية.

**وقد استفاد الصندوق الاجتماعي من نتائج هذه الدراسة، وتم تضمينها في سياسات الصندوق المتعلقة بتنفيذ التدخلات والأنشطة المختلفة لتصبح أكثر استجابة للمستجدات في الاحتياجات التنموية.**



برنامج التمكين من أجل  
التنمية يمكن مجتمع  
الاحماس - فرع العدين  
(اب) من تحديد خريطة  
موارد منطقتهم



مندوبو عزلة صعقان  
(صنعاء) يحللون وضع  
منطقتهم قبل تنفيذ  
المبادرات الذاتية



تهدف أنشطة هذا القطاع إلى الإسهام في الحفاظ على الإرث الثقافي  
الفني والمتنوع في البلاد، والمحافظة على جوانب التراث الملموسة وغير  
الملموسة ذات القيمة التاريخية والجمالية، وجذب السياحة، وإيجاد فرص  
عمل، والاهتمام ببناء القدرات الوطنية في هذا المجال

## التراث الثقافي



دون استمرار تقدُّم إقرار وتنفيذ المشاريع - حسب رؤية المرحلة الرابعة.. بل أن 9 مشاريع فقط من المشاريع التي أُقِرَّت تم تمويلها نتيجة محدودية تدفق التمويل على الصندوق، فضلاً عن عوامل أخرى تخصُّ القطاع.

تمت الموافقة على 24 مشروعاً بالتزام وصل إلى 5.9 مليون دولار تمثل تنوعاً جغرافياً وقطاعياً كبيراً. تراكمياً، بلغ عدد المشاريع 266 بكلفة إجمالية تقارب 24.8 مليون دولار (الجدول 10). غير أن وضع التمويل في ظل الظروف التي مرت بها البلاد قد حال

| البيان                                  | 2011  | تراكمي (1997-2011) |
|---|-------|--------------------|
| عدد المشاريع التي تم تطويرها            | 24    | 266                |
| التكلفة التقديرية (ألف دولار)           | 5,892 | 24,787             |
| المشاريع المنجزة*                       | 22*   | 186                |
| المنصرف (ألف دولار)                     | 3,874 | 40,697             |
| العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل) | 226   | 813                |

\* تشتمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2011

فُرِصَ عمل (كثيفة العمالة)، كما حُسِّنَت من البيئة المحلية. وبسبب تلك الظروف، وتوقُّف الخدمات، فقد قَدِّمَت بعض المشاريع خدماتٍ للسكان المجاورين لها ممثلة بشكل أساسي بتوفير المياه.

رغم الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد خلال العام، والتي من أحد آثارها مغادرة الخبراء الدوليين للبلاد، فقد تواصلت أعمال الترميم بكوادر محلية مؤهلة تم تدريبها من قَبْل.. وخلقَت المشاريع

### رصيف مدينة زبيد التاريخية

والمشاة، ورفع مستوى الفراغات. وقد صُمِّمَت بمواصفات خاصة معتمدة من الهيئة العامة للمحافظة على المدن التاريخية وخبراء منظمة اليونسكو، وبأحجار عالية الجودة والصلاية.

تجري أعمال رصيف الشوارع في مدينة زبيد التاريخية في ثلاث مناطق (وبمساحة إجمالية تصل إلى 30,889 م<sup>2</sup>)، ووصلت نسبة الإنجاز في إحدى هذه المناطق إلى 93%. وتهدف هذه الأعمال إلى حماية البنية التحتية، والتصريف السطحي، وخدمة حركة المرور

الجدول 10  
مؤشرات قطاع التراث الثقافي

.....

## ترميم الجامع الكبير (صنعاء)

ومرممين وفنيين من معهد فينيتو للتراث الثقافي بالبندقية (IVBC). وخلال هذه السنة، تم الانتهاء من تنفيذ أعمال الترميم للسقف الخشبي، والمصنذقات، وعمل المعالجات والترميمات الإنشائية، وتنفيذ أعمال الجصيات في الجناح الشرقي واستمرار العمل في بقية أجزاء الجامع. وقد عمل المشروع على توفير الماء النظيف لعموم السكان والأهالي المجاورين للمشروع.

يعتبر هذا الجامع من أقدم الجوامع في العالم والذي يعود بناؤه بأمر مباشر من الرسول محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) وذلك في العام السادس الهجري (القرن السابع الميلادي). وينفذ الصندوق مشروعاً ترميمياً شاملاً لمبنى الجامع وملحقاته بمنحة من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ومساهمة محلية، وتوجيه ومشاركة وإشراف فني لعدد من الخبراء الدوليين



مشروع ترميم  
الجامع الكبير  
التاريخي في قلب  
مدينة صنعاء

## ترميم الجامع الكبير (شباب كوكبان، المحويت)

ويرك، وبناء مصلى النساء التابع للجامع، وهدم جميع المباني المخالفة حول الجامع. ويجري كذلك إنهاء أعمال التشطيبات لسمسرة الثلث التابعة للجامع، كما اكتملت كافة أعمال القضاء في سطوح السمسرة.

يُعتبر جامعُ شباب كوكبان واحداً من أهم الجوامع ذات القيمة الأثرية والمعمارية الهامة في اليمن، والذي يعود بناؤه إلى القرن الثالث الهجري في العهد البيعري (العاشر الميلادي). ويتميز بأسقفه ذات المصنذقات الخشبية المنحوتة والملونة. وقد أنجزت نهائياً أعمالُ الكشف الأثري عن منطقة المواضئ وبقايا فتوات مياه



التدريب على صنع  
الفضاريات

### ترميم مسجد ومدرسة الأشرفية في تعز (المرحلة الخامسة)

يُعتبر المسجدُ واحداً من أهم المعالم التاريخية والمعمارية في العهد الرسولي، ويرجع بناؤه إلى عام 800 هـ (الموافق 1397م). وينفذ الصندوقُ فيه مشروعاً ترميمياً شاملاً. وخلال هذه السنة، استمرت الأعمال بواسطة فريق محلي مؤهل (أكثر من 50 فني

### استكمال المرحلة الأولى من مشروع ترميم دار العز (جبلّة - إب)

دار العز هو قصر الملكة السيدة بنت أحمد الصليحي (القرن السادس الهجري)، ويُعتبرُ من المعالم التاريخية والمعمارية الهامة. وقد جاءَ مشروعُ الترميم لإنقاذ المبنى، وإعادة إظهار أجزاء منه وملحقاته. وقد تم إنهاءُ كافة أعمال المجسات الأثرية التي كشفت عن بعض المدافن المنحوتة في الصخر وأساسات وقنوات مياه، وتم عمل التوثيق الأثري لكامل المنطقة، وكذا إكمال

ترميم قصر دار العز ذي  
360 غرفة ملكية -  
جبلّة (إب)



### ترميم معالم معمارية في قرية حصن الهجرة (مناخة، صنعاء)

تُعتبر قرية الهجرة من أهم المعالم السياحية في اليمن، كونها تمثل نموذجاً محافظاً عليه للقرى اليمينية ذات طابع معماري وعمراني فريد ومرتبطة بشكل مميز بمحيطه من تضاريس جبلية ومدرجات زراعية. ولغرض إنقاذ أجزاء من القرية وتحسين الخدمات فيها، تم إعتقاد المشروع. وخلال العام، نُظفت ورُممت بوابة القرية، ومدرج المدخل مع المرم الخاص بتصريف مياه الأمطار، كما جرى ترميم

مشروع ترميم بوابة حصن  
ثلاء التاريخي يوفر فرص  
عمالة لأبناء المدينة



## مسجد الأشاعر في مدينة زبيد (الحديدة)

إدارة المشروع، وشكّلت فرقة العمل من أخصائيين أثريين وأسطحية تقليديين وعمالة ماهرة وغير ماهرة لتنفيذ المشروع. وقد بُدئ بإزالة المخالفات وإنهاء أعمال بناء دورات المياه للمسجد، ونُفذ مجسّ أثريّ رصد بعض المؤشرات والدلائل على المراحل المبكرة من عمر الجامع.

يُعتبر جامع الأشاعر بمدينة زبيد التاريخية واحداً من أقدم وأهم المعالم الأثرية والمعمارية الإسلامية في اليمن، والذي أسسه الصحابي أبو موسى الأشعري في العام الثامن للهجرة (القرن السابع الميلادي). وقد تعرض المبنى ومرفقاته للزحف العمراني، وتضرر بشكل كبير.. وهو السبب الذي استدعى التدخل لإنقاذ هذا المَعْلَم الأثري الهام. وتم عام 2011 الانتهاء من ترميم وتهيئة مقر

## دعم توثيق وصيانة المخطوطات (المرحلة الثالثة)

السرية (الشفرة) المميزة لكل صانع (حرفي) عن الآخرين. كما عُقدت دورة تدريبية تخصصية في صيانة وترميم المخطوطات لـ 14 مختصاً من دُور المخطوطات في صنعاء وترميم وزبيد، بالإضافة إلى المركز الوطني للوثائق. ويقوم المشروع بتشغيل 55 مختصاً (تم تدريبهم) من خريجي الجامعة من تخصصات الآثار والمكتبات والتاريخ.

دار المخطوطات بصنعاء من أهم المراكز الوطنية التي تحتوي على نفائس المخطوطات، حيث يمتلك الدار عدداً كبيراً من المخطوطات النادرة والقيمة التي يزيد عددها على 16,000 مخطوط. تتنوع هذه المخطوطات ما بين نسخ من القرآن الكريم ومواضيع أخرى في شتى علوم المعرفة. وفي هذه الفترة تم توثيق 8,400 مخطوط توثيقاً يدوياً و4,600 مخطوط توثيقاً إلكترونياً، كما نُفذت أعمال صيانة وتجليد لمئات من المخطوطات. وبالتزامن مع تلك الأعمال، تم اكتشاف 1,270 علامة مائية تمثل العلامة

## مشروع إعداد مناهج الحفاظ على التراث المعماري وترجمة كتاب عن اليمن

صنعاء التاريخية بواسطة مديريين محليين. وفي إطار مشروع ترجمة وطباعة كتاب رنزو مانزوني (اليمن: رحلة إلى صنعاء 1877-1878)، وهو من أدب الرحلات الذي نقل فكرة عامة عن اليمن بشكل عام وصنعاء بشكل خاص، ووثق العديد من جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية في اليمن في تلك الفترة، والعديد من النباتات والمزروعات والأدوات المستخدمة في الحياة اليومية.. فقد بُدئ بتوزيع 2,000 نسخة على الجهات ذات العلاقة.

تم إعداد وتوقيع إتفاقية مشروع إعداد مناهج الحفاظ على التراث المعماري ومذكرة التفاهم بين الصندوق وكل من وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الثقافة - على أن يتم التنسيق والتواصل لاحقاً مع منظمة اليونسكو ممثلة بالمركز الدولي للحفاظ على الممتلكات الثقافية (ICCROM). كما نفذ الصندوق دورة تدريبية وتوعوية لـ 55 أسطى ومعلم بناء حول أصول الترميم والحفاظ على التراث المعماري والعمراني في مدينة

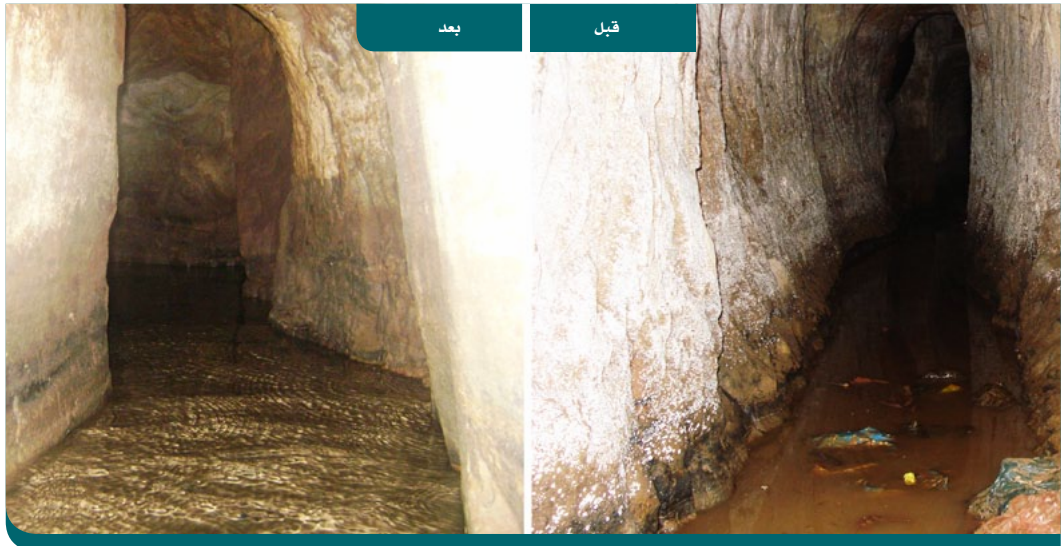


يحرص الصندوق على تأهيل وتشغيل كوادر وطنية في مشاريع الموروث الثقافي

(محللات بيع صغيرة) بجانب البركة مباشرة تتسبب في إحداث تلوث مباشر للبركة وتشويه منظرها. وأخيراً تم إطلاق حملة مكثفة لتوعية وتحريك المجتمع، فقد تم تنفيذ 3 ورش توعوية بأهمية الحفاظ على هذا الغيل كمورد مائي تستفيد منه كافة شرائح المجتمع وكمعلم تاريخي فريد يمكن توظيفه سياحياً والاستفادة منه اقتصادياً. وقد استهدفت هذه الورش كل قطاعات المجتمع في شبام كوكيان (السلطة المحلية- المشايخ والأعيان والشخصيات الاجتماعية المؤثرة- طلاب المدارس - النساء) ، وقد تم طرح التهديدات (المذكورة سابقاً) التي يتعرض لها الغيل كمورد مائي ومعلم تاريخي. وكان أهم ما خرجت به هذه الورش هو تفهم المجتمع بكل فئاته لمدى أهمية الغيل والحفاظ على موارده المائية، وتفاعلهم في صياغة رأي عام خلص إلى قرارات وحلول نابعة من المجتمع، وتم تنفيذها مباشرة بعد انتهاء الورش التوعوية. وتشتمل هذه الحلول على منع بيع الماء إلى خارج شبام (وخاصة الذي يباع بالقاطرات إلى منطقة الاهجر لسقي القات)، وجدولة تشغيل المضخات في شبام وإلزام أصحابها بذلك، وإزالة الصندقات المشوهة لبركة غيل العوار وإيجاد مكان بديل لأصحابها، وتشكيل لجنة مجتمعية لمتابعة تنفيذ هذه القرارات، وكذلك لمتابعة معرفة وضع القناة من الداخل والأشخاص الذين يقع الضرر من منازلهم على القناة والرفع بذلك إلى شيخ المدينة وأعيانها. كما تم تكليف المجلس المحلي القيام بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بالسعي إلى تأهيل معلم غيل العوار سياحياً.

غيل العوار مياه متدفقة طوال العام يتم تغذيتها من الجبال المحيطة بشبام كوكيان وتمر هذه المياه عبر شبكة قنوات تاريخية محفورة في الصخر تحت المدينة منذ قرون عدة وبأعماق تصل إلى 15متر وهي بذلك تعتبر معلماً أثرياً فريداً وثروة قيمة (المدينة وأهلها في أمس الحاجة لها) غير أن هذا كله دخل عالم النسيان والإهمال بعد عقود من حفر الآبار الارتوازية التي تسحب المياه بشكل جائر بالقرب من منابع الغيل ومصادر تغذيته ليتم بيعها إلى خارج المدينة مما أدى إلى توقف جريان الماء وتم استخدام هذه القنوات التاريخية لتصريف المياه العادمة من كثير من المنازل فضلاً عن تراكم جميع أنواع القاذورات داخلها، والبناء العشوائي على مساراتها وفتحات التفتيش (الخوو). وعبر عقود من الزمن على هذه الحالة تلاشى حضور هذا المعلم من وعي الجيل الحالي من سكان المدينة، ولم يعد يعرفه سوى بعض كبار السن الذين يتذكرون أيضاً عرفاً وقواعد تقليدية نظمت الاستفادة من هذا الغيل فيما مضى. خلال الأعوام الماضية أُطلق الصندوق سلسلة أعمال تهدف إلى صيانة وإظهار معالم هذا الغيل ومساراته وترميمها مع ترميم البركة الرئيسية بالتنسيق والشراكة مع السلطة المحلية.

غير أن كثيراً من العوائق والتهديدات التي تهدد استدامة الغيل دون أن تفلح الجهود التي بذلت في إزالتها وعلى رأسها الاستنزاف المستمر عبر الضخ الجائر من المضخات الارتوازية وكذلك وجود دينمات في أحواش بعض البيوت والتي تسحب مياه الغيل على مسار القناة ، وتلوث القناة والبركة بكل أنواع المخلفات والقمامات وطمس معالم مسار القناة (الخوو) بالإضافة إلى وجود صندقات حديدية



## برنامج الأشغال كثيفة العمالة

تستهدف مشاريع برنامج الأشغال كثيفة العمالة المناطق الريفية شديدة الفقر، وتجمعات العمالة غير الماهرة في المناطق الحضرية، حيث تهدف إلى توفير فرص عمل مؤقتة للتخفيف من آثار ارتفاع أسعار المواد الأساسية. ويُنَدَرُجُ في إطار الأشغال كثيفة العمالة برنامج النقد مقابل العمل، وقطاع الطرق.





## النقد مقابل العمل

والتي ستستمر في الاستفادة منها بعد انتهاء فترة البرنامج. ومثلت تلك النجاحات حافزاً للصندوق وللمانحين في دعم استمرارية البرنامج، حيث بدأ الصندوق تنفيذ المرحلة الثانية من البرنامج عام 2009، والتي تُستهدَف فيها حوالي 34,170 أسرة فقيرة موزعة على 14 محافظة و 60 مديرية و180 عزلة. وقد تم خلال العام، تطوير 73 مشروعاً بكلفة تقديرية تقارب 18.7 مليون دولار. تستفيد من تلك المشاريع حوالي 27,318 أسرة مشاركة في البرنامج عن طريق توفير 1,701,140 فرصة عمل مؤقتة (الجدول 11).

يهدف هذا البرنامج إلى تعزيز دور الصندوق كمكوّن في شبكة الأمان الاجتماعي للإسهام في سد فجوة استهلاك المواد الأساسية للأسر والمجتمعات الفقيرة أثناء الصدمات والتغيرات المناخية وركود المواسم الزراعية، كما يسعى إلى زيادة الأصول الإنتاجية للمجتمعات المحلية المستهدفة بما يساعدها في مواجهة الصدمات المستقبلية.

دُشنت المرحلة الأولى من البرنامج في منتصف عام 2008. وقد حقّق البرنامج نتائج طيبة، تَمَثَّل أهمُّها في تقديم العائد النقدي للأسر المشاركة في البرنامج، وتغطية النقص في استهلاك الغذاء، بالإضافة إلى مشاريع البنية التحتية والأصول التي اقتنتها الأسر،

| البيان                                 | 2010 / 2009 | 2011      | الإجمالي  |
|--|-------------|-----------|-----------|
| عدد المشاريع (الجاري تنفيذها والمنجزة) | 171         | 73        | 244       |
| المبالغ المنصرفة (بملايين الدولارات)   | 12.6        | 17.5      | 30.1      |
| عدد الأسر المستفيدة                    | 24,765      | 26,450    | 51,215    |
| عدد أيام العمل المتولدة                | 1,089,948   | 1,186,392 | 2,276,340 |

الجدول 11

إنجازات برنامج النقد مقابل العمل

المواد الغذائية وسداد الديون، وأن البعض قد اشترى بعض الأصول الإنتاجية (مثل الأغنام). كما تشير النتائج الأولية لمتابعة البرنامج في عام 2011 إلى أن نسبة إنفاق الأسر المشاركة على الغذاء تبلغ 72.2% من إجمالي الأجور المتحصّلة، بينما تتوزع بقية الأجور على عدة مصارف، أبرزها سداد الديون القديمة، وشراء الأصول المنتجة (مثل الدواجن والأغنام) وأصول أخرى (مثل خلايا النحل وماكينات الخياطة). وأسهمت تدخلات البرنامج (خصوصاً لحماية الأراضي من الانجراف) بشكل جيد في الحفاظ على الغطاء النباتي من التحطيب الجائر.

**نتائج تقييم البرنامج:** قام الصندوق بتنفيذ دراسة نوعية لتقييم المرحلة الأولى من البرنامج (2008-2010). والتي ركزت على تقييم مشاريع تلك الفترة، ومدى ملاءمتها للمجتمع، وأثر البرنامج، والدروس المستفادة من المرحلة. وأظهرت نتائج الدراسة أن البرنامج حقّق نجاحاً وفعالية في تشغيل أغلب الأسر الفقيرة، وبنسبة مشاركة وصلت إلى 75% من الأسر في المجتمعات التي تم استهدافها. كما أظهرت أن البرنامج قد نجح في استهداف المناطق الأكثر فقراً ومثّل أداة فعالة جداً لمواجهة الفقر قصير المدى، وأن تلك الأسر استخدمت المبالغ المتحصلة في شراء

**فوائد غير مباشرة:** هناك مؤشرات أولية تم جمعها من خلال أنشطة المتابعة والزيارات الميدانية في عام 2011، تفيد بأن البرنامج حقق فوائد غير مباشرة، منها إكساب 4,972 من العمالة غير الماهرة وشبه الماهرة لمهارات ساعدتهم على الانخراط في سوق العمل، والتخفيف من الهجرة غير الشرعية إلى الدول

المجاورة ومن الهجرة الداخلية إلى المدن الرئيسة والثانوية، وكذا إحياء روح المبادرات الذاتية، ومساعدة الأسر المشاركة في البرنامج على شراء بعض الأصول الإنتاجية كالأغنام والماعز وخلايا النحل وماكينات الخياطة (12 % من الأجور = 1,656,000 دولار) ، وبناء بعض المساكن، ومواجهة نفقات الزواج.

**دور البرنامج عام 2011:** أدت أوضاع عدم الاستقرار في اليمن خلال عام 2011، وما خلفته من آثار سلبية على الحالة المعيشية للمجتمعات الحضرية والريفية على حد سواء، إلى انخفاض فرص العمل وعودة الكثيرين إلى المناطق الريفية.. مما شكل ضغطاً في

زيادة الطلب على البرنامج في هذه المناطق التي يعمل فيها لتوفير فرص عمل مؤقتة للتخفيف من معاناة الذين فقدوا أعمالهم بسبب الأوضاع. واستجابة من البرنامج، فقد قام بتوفير 10,000 فرصة عمل مؤقتة زيادة عما كان مخططاً له لعام 2011.

**توجهات البرنامج خلال المرحلة الرابعة:** تتمثل توجهات البرنامج خلال المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (2011-2015) في الاستثمار في تدخلات لها تأثير مباشر على مصادر الدخل الرئيسية للمستفيدين، وزيادة الأصول الإنتاجية المرتبطة بالغذاء بما يسهم في تميتها والحفاظ عليها كمساهمة من الصندوق ليكون إحدى أدوات الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.. وكذا في تأسيس نموذج قابل للتطور والتوسع بمشاركة السلطات والمجتمعات المحلية، وتعزيز أوجه الشراكة مع الجهات

العاملة في ذات الإطار داخل الصندوق وخارجه.. فضلاً عن إعطاء دور أكبر للمجتمعات المستهدفة في تحديد الأسر المشاركة وإدارة المشاريع، وكذا رفع قدرات المستفيدين لتمكينهم من الانخراط في سوق العمل. كما سيُسهم البرنامج في تنفيذ الورقة الاستراتيجية للصندوق الاجتماعي للتنمية التي بُدئ بتطويرها نهاية العام لتستجيب للوضع الراهن عن طريق خلق فرص عمل مؤقتة في كل من الريف والحضر خلال عامي 2012 و2013 للتخفيف من الآثار السلبية التي خلفتها أحداث عام 2011.



بناء جبيونات  
للحفاظ على  
التربة الزراعية  
من الانجراف  
- جويل مدرم -  
المسيمير - لحج

أفراد الأسرة في حماية أراضيهم الزراعية، وتجلب الطعام والماء إلى البيت، كما تعتني بالأطفال. وتضيف: ((أظل مشغولة طوال اليوم بالعمل في المشروع، وفي المنزل. والحقيقة أن المشروع فتح المجال لفرص اقتصادية أخرى في القرية، فقد استطعنا شراء عنزتين، وماكينتي خياطة مستخدمتين.. وزاد حجم الطعام الذي نأكله، كما تحسنت نوعيته)). وهي تستغل وقت الفراغ المحدود الذي تحظى به لخياطة أكياس بلاستيكية بسيطة، وتقوم ببيعها في سوق القرية بسعر يبلغ ضعف سعر التكلفة.

أما رب الأسرة، أحمد ناصر، فقد عبّر عن سعادته لحصوله على عمل في المشروع.. فقد كان يعمل - بصورة غير قانونية - في السعودية بسبب عدم قدرته، وسكان القرية الآخرين، على استصلاح مدرجاتهم الزراعية (قبل بدء المشروع) بالنظر إلى الحاجة إلى وقت طويل للقيام بذلك وعدم وجود أية موارد معيشية لهم خلال هذا الوقت. ذات يوم، وهو في غربته، تلقى مكالمة هاتفية من أم محمد تطلب فيها منه أن يعود ويسجل نفسه للعمل في المشروع. وهو يعتقد، الآن، أن المشروع نجح في خلق وإيجاد مستلزمات الاستقرار الاجتماعي في قريته. وقد وعد أسرته أنه - بعد الآن - لن يعمل في أي مكان آخر، موضحاً أنه ((بحماية وإعادة تأهيل أراضينا الزراعية، تتوفر لدينا موارد معيشية كافية سواء من المشروع، أو من دخل ماكينتي الخياطة، أو من الأغنام.. بل، وسنزيد من دخلنا ونحسن ظروفنا أكثر بفضل ما سترده علينا المحاصيل الزراعية التي سنجنيها قريباً)). ويعتقد أحمد أن كل هذه الموارد ستؤمن كامل احتياجات الأسرة، الأمر الذي لن يضطره - مرة أخرى - ولن يضطر ابنه للعمل خارج القرية بعد الآن.

يدخل الاستقرار الاجتماعي ضمن الأهداف الرئيسية للصندوق الاجتماعي للتنمية، وبالذات من خلال تنفيذ برنامج الأشغال كثيفة العمالة. وفي ظل الظروف الصعبة الراهنة التي تعيشها البلاد، وقع على عاتق البرنامج ضغط كبير بسبب عودة أعداد كبيرة من العمال من المدن (التي كانوا قد هاجروا إليها) إلى قراهم.. الأمر الذي أدى إلى ازدياد البطالة، فعمل البرنامج على تحمّل مسؤولياته في خلق فرص عمل مؤقتة لهذه الفئة الفقيرة المتضررة.

وأحد الأمثلة البارزة على قدرة البرنامج على استقطاب أعداد متزايدة من المستفيدين منه (حتى في ظل الظروف الحالية)، ما يحدث في قرية الطوف (عزلة قلعة حميد، مديرية الشفادرة، محافظة حجة)، حيث يعمل القرويون الفقراء في المرحلة الثانية من مشروعهم الذي يهدف إلى إعادة تأهيل وحماية أراضيهم الزراعية المنبسطة في منطقة جبلية.

أحد سكان هذه القرية، محمد ناصر الذي اعتاد من قبل على العمل في بيع أشياء بسيطة في العاصمة صنعاء، لكنه أخذ في تجرّع معاناة شديدة بسبب الأوضاع الأمنية وتدهور الحالة الاقتصادية.. فببساطة، قام بالانضمام إلى مشروع الأشغال كثيفة العمالة في قريته، وبدأ في العمل على حماية الأراضي الزراعية التي تملكها أسرته.

بدأت أم محمد، وأخوه المصاب بإعاقة جزئية، متحمسين ومشغولين وهما يعملان على اثنتين من ماكينات الخياطة اليدوية، واللتين قاموا بشرائهما من الأجور التي تحصل عليها الأسرة من المشروع. تقول أم محمد أنها تعمل مع بقية



## قطاع الطرق

المناطق الحضرية.. وكذا رفع كفاءة الضباط والاستشاريين وتحسين الأداء إدارياً وفنياً.

بلغ عدد المشاريع التي تم تطويرها في قطاع الطرق 80 مشروعاً وبالتزام بلغ 22.1 مليون دولار. وقد تولدت عن هذه المشاريع 881 ألف فرصة عمل مؤقتة، ويُتوقع أن يستفيد منها حوالي 261 ألف شخص (تشكل الإناث نصفهم). ويبلغ طول الطرق التي أُعيد تأهيلها وتمت حمايتها خلال العام 330 كيلومتراً طويلاً، بينما تصل المساحة المرصوفة إلى 245,758 متراً مربعاً. أما تراكمياً، فقد بلغ عددُ المشروعات 754 بكلفة تقديرية إجمالية تقاربُ 158 مليون دولار، ويتولد عنها حوالي 8.2 مليون فرصة عمل مؤقتة، ويستفيد منها استفادة مباشرة نحو 4.1 مليون شخص (منهم 26 % إناث) (الجدول 12). ويبلغ الطول الإجمالي لهذه الطرق 3,136 كيلومتراً، والمساحة المرصوفة حوالي 2.7 مليون متر مربع.

نظراً للتشتت السكاني والجغرافي الكبير الذي تعاني منه بلادنا، حيث يتوزع السكان على أكثر من 130 ألف تجمع سكاني و3,624 منطقة حضرية.. يأتي الدور الهام والحيوي الذي تلعبه الطرق الريفية في ربط تلك التجمعات - وخاصة النائية منها - بالمناطق الحضرية، وبما يسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية (الصحية، والتعليمية، والسلع الغذائية الأساسية) وكسر حاجز العزلة والفقير في تلك المناطق.. بالإضافة إلى تعزيز المقومات الاقتصادية عن طريق تسهيل نقل المنتجات الزراعية، وتخفيض كلفة النقل.

وتمثلُ توجهات قطاع الطرق في زيادة المحتوى التشغيلي للمشاريع (نسبة العمالة)، وخلق فرص عمل مؤقتة بتقليص دور المعدات في مشاريع الطرق الريفية إلى أقصى حد ممكن، والاعتماد على العمالة اليدوية في التنفيذ، وتحسين جودة الاستهداف للمشاريع بالتركيز على المناطق الريفية الفقيرة والأكثر احتياجاً وجيوب الفقر في

| تراكمي (2011-1997) | 2011   | البيان                                  |
|--------------------|--------|---|
| 754                | 80     | عدد المشاريع التي تم تطويرها            |
| 157,951            | 22,108 | التكلفة التقديرية (ألف دولار)           |
| 541                | *66    | المشاريع المنجزة                        |
| 116,643            | 15,809 | المنصرف (ألف دولار)                     |
| 4,128              | 261    | المستفيدون المباشرون (بالآلاف) - تقديري |
| 26                 | 50     | نسبة المستفيدات من الإناث (%)           |
| 8,192              | 881    | العمالة التقديرية المؤقتة (ألف يوم عمل) |

\* تشمل على مشاريع من أعوام سابقة، تم إنجازها عام 2011

وقد نفذ الصندوق ورشة عمل لضباط قطاع الطرق في الإدارة العامة للصندوق بهدف استعراض برنامج خاص بإدخال البيانات المالية والفنية لمشاريع التعاقدات المجتمعية، كما تم استعراض آلية استخدام تطبيقات مزايا Google Earth في تطوير مشاريع القطاع.

الجدول 12

مؤشرات قطاع الطرق

مشروع طريق بني مرجف  
- المغارب - مديرية وصاب  
السافل (ذمار)  
.....



يستخدم الصندوق عمالة  
كثيفة لتنفيذ الطرق -  
شرعب السلام (تعز)  
.....



واصلت وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر متابعة نشاطاتها وبرامجها بوتيرة عالية لما لهذا القطاع من خصوصية وحاجة.. وإن كان قد تأثر بالأحداث التي عمت البلاد، حيث بلغ حجم محفظة القروض لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر حتى نهاية شهر ديسمبر 2011 ما يقارب 446 ألف قرض بمبلغ وقدره 29 مليار و347 مليون ريال. ووصل عدد العملاء النشطين المقترضين من بنوك ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر إلى ما يقارب 64 ألف مقترض، فيما وصل عدد المدخرين إلى أكثر من 87 ألف مدخر. ووصل إجمالي المبالغ النشطة لهذه القروض إلى ما يقارب 4 مليارات ريال (الجدول 13).

## تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر



الجدول 13  
مؤشرات برامج  
ومؤسسات التمويل  
الصغير والأصغر  
حتى نهاية شهر  
ديسمبر 2011

| م  | البرنامج                                       | عدد العملاء (نشطلون) |            |            | محفظة القروض (مليون ريال) | محفظة القروض في المخاطرة (%) | الأرقام التراكمية         |  |
|----|--|----------------------|------------|------------|---------------------------|------------------------------|---------------------------|--|
|    |  | مقترضون              |            | عدد القروض |                           |                              | مبالغ القروض (مليون ريال) |  |
|    |  | الإجمالي             | النساء (%) |            |                           |                              |                           |  |
| 1  | بنك الأمل للتمويل الأصغر                       | 15,939               | 56         | 32,720     | 2.5                       | 35,923                       | 1,817                     |  |
| 2  | المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر                 | 11,683               | 91         | 17,606     | 9.13                      | 87,661                       | 3,473                     |  |
| 3  | برنامج نماء للتمويل الأصغر                     | 5,119                | 33         | 928        | 14                        | 45,656                       | 2,422                     |  |
| 4  | مشروع المساعدة الذاتية للإدخار والإقراض - أبين | 7,238                | 100        | 8,958      | غ.م                       | 34,661                       | 1,177                     |  |
| 5  | مؤسسة عدن للتمويل الأصغر                       | 7,595                | 98         | 10,513     | 0                         | 39,055                       | 1,478                     |  |
| 6  | شركة الأوائل للتمويل الأصغر                    | 4,901                | 84         | 0          | 28.60                     | 48,706                       | 1,190                     |  |
| 7  | برنامج بنك التضامن للتمويل الأصغر              | 3,381                | 43         | 0          | 2.92                      | 16,298                       | 3,106                     |  |
| 8  | برنامج صنماء للإقراض (أزال)                    | 2,691                | 63         | 1,693      | 7.51                      | 30,869                       | 583                       |  |
| 9  | صندوق تمويل الصناعات والمنشآت الصغيرة          | 2,484                | 26         | 0          | 3                         | 13,525                       | 10,813                    |  |
| 10 | المؤسسة الاجتماعية للتنمية المستدامة           | 783                  | 60         | 0          | 11                        | 15,002                       | 1,025                     |  |
| 11 | برنامج وادي حضرموت للتمويل والإدخار            | 1,424                | 14         | 2,473      | 23.89                     | 10,194                       | 660                       |  |
| 12 | مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي           | 330                  | 1          | 12,386     | 1.4                       | 798                          | 309                       |  |
| 13 | مشاريع مدرة للدخل                              | 0                    | -          | 0          | -                         | 67,495                       | 1,690                     |  |
|    | الإجمالي                                       | 63,568               |            | 87,277     |                           | 445,843                      | 29,743                    |  |

غ.م: غير معروف

لأصحاب المنشآت الصغيرة والأصغر.. وكذا شبكة اليمن للتمويل الأصغر بمبلغ وقدره 75,491,010 ريالاً.

وقد استمرّ الصندوقُ في دعم المبادرات الجديدة، وكذا تقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات لجميع برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر.

ورغم الظروف التي مرت بها اليمن خلال العام، قامت الوحدة بتمويل عدد من محافظ قروض برامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر العاملة في اليمن. وقد بلغ إجمالي تلك التمويلات 861,250,000 ريال (بما يعادل 3,603,918 دولاراً). كما تم تمويل وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر بمبلغ 269,389,008 ريالاً، بما يسهل تقديم الخدمات غير المالية

## بنك الأمل للتمويل الأصغر يتوّج بجوائز عالمية

(كينيا) في شهر أكتوبر 2011 بعنوان "الإبداع والاستثمار"، وشارك فيه أكثر من 120 ممارساً للتمويل الأصغر من مختلف أنحاء العالم. وقد أحرز بنك الأمل هذه الجائزة بعد أن تقدم لها أكثر من 60 مؤسسة تمويلية في الشرق الأوسط وأفريقيا. الجدير بالذكر أن الصندوق هو من أسس بنك الأمل مع منظمة الإيفند والقطاع الخاص، وساهم بنسبة 45% من رأس مال البنك. ويقومُ الصندوقُ حالياً - بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) - بتقديم الدعم الفني للبنك في الإدارة المالية وتطوير المنتج.

على هامش القمة العالمية السادسة لإنجازات التمويل الأصغر (والتي عُقدت في جنيف في شهر يوليو 2011، وشارك فيها أكثر من 1,000 ممارس من مائة دولة من جميع أنحاء العالم)، أعلنت اللجنة المنظمة عن فوز بنك الأمل بالجائزة العالمية لأفضل ابتكار في منتجات التمويل الأصغر (منتج الادخار، ومنتج الإجارة المنتهية بالتمليك، ومنتج التكافل الإسلامي). كما تم تتويج البنك بجائزة الإبداع في الشرق الأوسط وأفريقيا والتي تنظمها وترعاها منظمة Wade Hanson، وذلك أثناء المؤتمر الذي أقيم في نيروبي

## مشروع تخريج المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية

42 مليون ريال لتغطية شراء الأصول اللازمة لأنشطة المستفيدين، وبقيّة أنشطة المشروع المختلفة. كما تم الانتهاء من تدريب وتسليم الأصول للمستفيدين للبدء بإدارة أنشطتهم الاقتصادية المُدرّة للدخل.

هذا المشروع يُتوقع أن يلعب دوراً كبيراً في نقل المستفيدين من خدمات صندوق الرعاية الاجتماعية من فئة تتلقى إعانات شهرية إلى فئة لديها أنشطة ودخل مستمر.. حيث بلغ عدد المستفيدين حوالي 500 مستفيد في محافظات عدن ولحج وتعز. وتم تمويل المشروع خلال عام 2011 بمبلغ

## استخدام تقنية الهاتف المتحرك في خدمات التمويل الأصغر

ومن المتوقع أن يكون لهذه الخدمة دور كبير في تجاوز الصعوبات التي تسببها الطبيعة الجغرافية لليمن، وتباعد المسافات، والتشتت السكاني. الأمر الذي أعاق حركة السيولة النقدية وتقديم الخدمات المالية المختلفة لكافة شرائح المجتمع في كل المناطق.

تم في مطلع العام التوقيع على وثيقة التفاهم بين الصندوق الاجتماعي والهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP)، وكذا إعداد تصور لخطة العمل التي من خلالها سيتم تشغيل خدمة الهاتف النقال في مجال الخدمات المالية للتمويل الأصغر.

## البناء المؤسسي لبرامج ومؤسسات التمويل الصغير والأصغر

لوجود أداة تقييم تسهل على إدارات ومشرفي برامج ومؤسسات التمويل الأصغر العاملة في اليمن القيام بأعمالهم، فقد تم تطوير أداة «سميد» لتقييم الأداء، حيث تم الأخذ بعين الاعتبار المعايير اللازمة في تطوير هذه الأداة ووفقاً لأفضل الممارسات العالمية في مجال التمويل الأصغر.

واصلت الوحدة تقديم الدعم الفني في مجال تطوير نظام معين للإقراض، كما قامت بإنزال النظام الآلي المحاسبي بنسخته النهائية وتجريبه في عدد من مؤسسات وبرامج التمويل. كذلك تم بناء نظام آلي للشؤون الإدارية، وتم تجريبه أيضاً وتطبيقه في عدد من البرامج. ونظراً للاحتياج المتزايد

## مكتب الاستعلام الائتماني

الاستعلام الائتماني الخاص بالوحدة، وتحديثه ببيانات العملاء والضمان لجميع مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر بما يمكن المؤسسات والبرامج من الاستعلام عن أي عميل، والبحث عن أي بيانات تساعد على اتخاذ قرار التمويل للعميل.

في ظل المنافسة القائمة حالياً بين مؤسسات وبرامج التمويل في كثير من مناطق العمل المشتركة، تم التنبيه إلى ضرورة إيجاد قاعدة بيانات يمكن من خلالها معرفة التاريخ الائتماني لعملاء التمويل الأصغر في اليمن، وكذلك الحد من حدوث ازدواج للعملاء. لذا، تم تطوير موقع مكتب



## ورشة عمل

إعداد خطط طوارئ لمواجهة كل الاحتمالات الممكنة. كما تم عقد ورشة عمل حول إجراءات وطرق المراجعة الداخلية لبرامج ومؤسسات وبنوك التمويل الأصغر، حضرها عددٌ من موظفي المراجعة الداخلية لتلك البرامج والمؤسسات والبنوك. وجرى في الورشة تبادل الخبرات لمعرفة المزيد من الأساليب والإجراءات الرقابية التي من شأنها اكتشاف ومعرفة أي اختلال مالي أو عملي قد تتعرض لها برامج ومؤسسات وبنوك التمويل الأصغر في اليمن.

أقام الصندوقُ ورشة عمل تستهدف شركاءه في مجال التمويل الأصغر، وذلك لمناقشة تداعيات الظروف التي مرت بها اليمن خلال العام، وتأثيرها السلبي على برامج ومؤسسات الإقراض. ركزت الورشة (التي حضرها 20 مشاركاً يمثلون مؤسسات وبرامج التمويل وشبكة اليمن للتمويل الأصغر) على تبادل الخبرات، واستعراض الأداء لعام 2010، وكذلك خطط عمل عام 2011، بالإضافة إلى عمل «عصف ذهني» للأساليب والمنهجيات المستخدمة للتخفيف من آثار الظروف الراهنة، وكيفية التعامل خلالها، وكذا أهمية

## المصادقات الميدانية

الميدانية، وتم النزول إلى فروع مشروع المساعدة الذاتية للإقراض في محافظة أبين (قبل الأحداث التي عاشتها المحافظة)، وكذا إلى فروع المؤسسة الوطنية للتمويل الأصغر في صنعاء وحجة والحديدة.

استمرت المصادقات الميدانية التي تنفذها الوحدة، وتعكس نتائجها وأثرها الإيجابي على تعزيز الرقابة الميدانية لأداء برامج ومؤسسات التمويل الأصغر. وقد شكّلت فرق ميدانية تم تدريبها وتأهيلها في مجال المصادقات

## الخدمات غير المالية (وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر)

إدخال البرنامج ضمن مناهج الجامعات والمعاهد. كما واصلت الوكالة تنفيذ البرنامج، حيث قامت بإعداد قاعدة بيانات لمدرسي البرنامج في أنحاء اليمن مع القطاعين العام والخاص (وعددهم 135)، وذلك لمتابعة أداء البرنامج ضمن مؤسساتهم، بهدف الحصول على خدماتهم الاستشارية، وربطهم مع القطاعات المستفيدة منهم، وكذلك اكتشاف المديرين الذين لديهم إمكانيات لتطوير قدراتهم بهدف إنشاء فريق وطني لمدرسي البرنامج في اليمن. كما قامت الوكالة بإدخال بيانات الطلاب المستفيدين من البرنامج في مدن صنعاء وعدن ولحج والضالع وأبين (وعددهم 3,200 طالب) إلى نظام تقييم أثر برنامج كاب على الطلاب (وهو نظام أعدته الوكالة) لقياس أثر البرنامج على توجهاتهم، حيث أظهرت النتائج تغييراً إيجابياً كبيراً في توجهات الطلاب إلى العمل الحر كخيار مهني مستقبلي لهم.

وُعِدَّت كذلك 16 دورة تدريبية قصيرة لبرنامج كاب، استهدفت 480 طالباً، فضلاً عن عقد 12 اجتماعاً تعريفياً بالبرنامج لـ 330 طالباً بالتعاون مع القطاع الخاص في محافظات عدن ولحج والضالع في الفئة العمرية من 18-30 سنة من خريجي الثانوية والكليات والمعاهد التقنية. وتلقى المتدربون دروساً في التثقيف الريادي، وإنشاء المشاريع الصغيرة. وقد بحث معظم الشباب بشكل جدي إمكانية العمل لحسابهم الخاص كخيار مهني مستقبلي لهم، وكذلك كيفية الاستفادة من البرنامج للعمل بشكل منتج في أي مجال سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. وقدم المتدربون - عند انتهاء الدورات - عدداً من خطط مشاريع الأعمال الصغيرة الناجحة المناسبة لبيئتهم بهدف تحسين مستواهم المعيشي والمهني، مثل افتتاح محل للاتصالات والألعاب، ومحلات للإنترنت، وشبكات الألعاب بالنت، وصناعة البخور، والكوافير للسيدات.

- **مشروع برنامج طموحي**: أقامت الوكالة ورشة عمل تعريفية لبرنامج «طموحي» بالتعاون مع مؤسسة عدن للتمويل الأصغر بهدف فتح آفاق جديدة للشباب من خلال تمويل مشاريعهم القائمة أو المشاريع الجديدة بحسب احتياجاتهم التمويلية لتوفير فرص عمل بديلة للحد من البطالة والتقليل من نسبة الفقر.

يواصل الصندوقُ تمويلَ مشاريع وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، حيث تم تطوير 7 مشاريع تتعلق بدعم عمليات الوكالة في الإدارة العامة وفروعها، وتدريب العاملين فيها، والقيام بعدة أنشطة وفعاليات. وفي ما يلي نبذة عن أهم الأنشطة والأعمال التي قامت بها الوكالة:

- **التدريب على دبلوم إدارة المشاريع الصغيرة**: قامت الوكالة بعقد عدة برامج للتدريب على دبلوم إدارة المشاريع الصغيرة الذي تم تطويره من منهج برنامج بنس إيدج الذي يتضمن مجالات (التسويق، المحاسبة، الموارد البشرية، مهارات إنتاجية شخصية) حيث تم تطوير تلك الدورات من برنامج بنس إيدج من قبل مدربين معتمدين من قبل مؤسسة التمويل الدولية وقد استهدفت برامج التدريب 194 متدرباً من أصحاب الجمعيات الإنتاجية السمكية والزراعية والحرفية وعملاء التمويل الأصغر في محافظات الحديدة وذمار وحضرموت، حيث ركز التدريب على رفع قدراتهم الإدارية في إدارة مشاريعهم.

- **مراجعة منهج تدريب صاحبات المشاريع**: نظمت الوكالة ورشة عمل لمراجعة منهج تدريب صاحبات المشاريع بصنعاء، وذلك بمشاركة استشاري منظمة العمل الدولية مع 3 استشاريين محليين متخصصين في إعداد ومراجعة المواد التدريبية. كما تم عقد ورشة العمل الأولى لتدريب مدرّبات لبرنامج صاحبات المشاريع. وهدفت الورشة إلى تدريب مدرّبات على كيفية استخدام وتطبيق المنهج والأدوات المساعدة داخل اليمن، حيث تم بالتعاون مع منظمة العمل الدولية اختيار 25 متدربة من 4 جهات شريكة للبرنامج.

- **مدرسي برنامج KAB**: أقامت الوكالة دورة تدريب المدربين لبرنامج «تعرف على عالم الأعمال» (كاب) بالتعاون مع منظمة العمل الدولية بمحافظه عدن، شارك فيها 27 مدرباً من جهات تعليمية خاصة (جامعات ومعاهد) من محافظات عدن والضالع ولحج وأبين، بالإضافة إلى مندوبين من بنك الأمل كجهة خاصة بالجانب المالي وتقديم القروض للمشاريع الصغيرة. وأقامت الوكالة أيضاً ورشة تعريفية للبرنامج بمدينة عدن لوزارة التعليم العالي، وذلك في إطار بحث سبل إدخال البرنامج ضمن منهاج جامعات الوزارة وكلياتها. وقد خرجت الورشة بالموافقة الأولية من قبل الوزارة بمناقشة

- **تطوير استخدام المدخلات المحسنة وتدريب المزارعين:** قامت الوكالة بالتعاون مع شركة محلية بتنفيذ دورة لتدريب المزارعين، شارك فيها 25 مزارعاً يعملون في مديريات مختلفة في محافظة الضالع. وقد تضمنت الدورة طرقاً وتقنيات حديثة في العملية الزراعية. وقد شجع هذا التدريب عدداً من المزارعين على استخدام البذور المحسنة التي تتميز بإنتاجيتها العالية، ومقاومتها للآفات الحشرية، وقلة تكلفة زراعتها مقارنة بالطرق التقليدية القديمة. وفي إطار مشروع تحليل سلسلة القيم المضافة، تم تدريب 50 من مزارعي الطماطم في محافظة الضالع على أهمية المدخلات المُحسَّنة وطرق استخدامها بالشكل الصحيح نظرياً وعملياً. كما تم عقد دورات تدريبية استهدفت 100 من مزارعي الطماطم في محافظة لحج في إطار هذا المشروع، حيث تم توزيع شتلات محسنة لكل مزارع. وجرى كذلك اختيار 15 من مزارعي الحبوب (البطيخ الأحمر) في منطقتي العباسي والديرهمي (محافظة الحديدة) للمشاركة في دورة تدريبية. وقد تم افتتاح أول مشتل للخضار في مدينة الحديدة لتشتيل بذور الحبوب المهجنة، والتي بلغ عددها أكثر من 81,500 بذرة، وتم البدء بتدريب المزارعين على التقنيات الجديدة لزراعة محصول الحبوب، بالإضافة إلى دعوة 6 شركات زراعية للمشاركة في التدريب. وفي سياق تنفيذ مشروع البن، قامت الوكالة بالتعاون مع جامعة صنعاء لإجراء تحليل لعينات التربة المأخوذة من الحقول قيد الدراسة في المناطق المستهدفة لزراعة البن في كل من منطقتي حراز (مناخة، صنعاء) وطالوق (المسراخ، تمز) بغرض ربط نتائجها مع العوامل المؤثرة سلباً أو إيجابياً على إنتاجية البن اليمني.

- **تدريب نازحين من آيين:** قامت الوكالة بتوقيع اتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ مشروع تدريب وتأهيل 400 شاب من النازحين من محافظة آيين، وذلك في مجالات فنية وتقنية تهيئهم للحصول على فرص عمل أكبر. وقد تم تحليل احتياجات النازحين كخطوة أولى للمشروع.

- **مشروع مركز الاستشارة التقني:** تم أوائل العام افتتاح مركز الاستشارة التقني في محافظة الضالع، والذي يهدف إلى ربط احتياجات المنشآت الصغيرة والشباب بمزودي الخدمات (صناعية، تجارية، زراعية، أكاديمية) في السوق المحلية والخارجية.

- **الجرافيك:** قامت الوكالة بالتعاون مع مركز أكسبوتران بالبدء في تدريب 10 من مدربي قسم الجرافيك ديزاين بكلية المجتمع بعبدن، وذلك لغرض تطوير قدراتهم التقنية في استخدام هذه البرامج، وبالتالي تطوير قدرات القسم لتخريج دفعات من الطلاب المتميزين لسوق العمل.

- **الشبكات:** تم تنفيذ دورة في صيانة الشبكات والأجهزة وفق المنهج الدولي المعتمد من CompTIA لخمسة عشر متدرباً، وكذلك دورتين لتصميم وبرمجة المواقع الإلكترونية لثلاثين متدرباً. استهدفت هذه الدورات خريجي الكليات التقنية لتطوير مهاراتهم التقنية، وإعطائهم فرصة للدخول إلى سوق العمل.

- **دورات صيانة المكيفات:** في إطار رفع قدرات أصحاب المشاريع الفنية الصغيرة، قامت الوكالة بتنفيذ دورة تدريبية بمدينة عدن في مجال صيانة المكيفات الحديثة لخمسة عشر متدرباً من العاملين في هذا القطاع.

- **الهاتف المحمول:** دُرِّبَ 30 شخصاً من العاملين في مجال صيانة الهواتف المحمولة، وذلك ضمن مشروع برنامج "طموحي" ومشروع تطوير المهارات وبناء القدرات.

- **مشروع صيانة مكائن قوارب الاصطياد للصياد التقليدي:** تحت شعار "بناء قدرات الصياد التقليدي"، أقيمت ورشة عمل تعريفية بمدينة المكلا بهدف تدريب 300 من صيادي الجمعيات السمكية في مديريات ساحل حضرموت والمهرة وشبوة. وتم التعاقد لعقد 10 دورات تدريبية لتدريب 200 صياد تقليدي في مهارات صيانة وإصلاح أعطال المحركات البحرية. كما أقيمت دورة تدريب المدربين لعشرة من صيادي الجمعيات السمكية حول مهارات وأساليب التدريب. وكمرحلة ثانية من مشروع تدريب الصيادين التقليديين في استخدام أجهزة نظام التموضع الجغرافي (GPS). ولضمان استدامة المشروع، قامت الوكالة بعقد دورة تدريب مدربين على هذه الأجهزة في مدينة المكلا (حضرموت) بالتنسيق مع جمعية صيادي الشجر التعاونية السمكية، حيث استهدفت التدريب 13 متدرباً من جمعيات سمكية من مختلف المناطق الساحلية للمحافظات الثلاث.



## شبكة اليمن للتمويل الأصغر

النقاش للمدراء التنفيذيين والإدارات العليا والوسطى للمؤسسات، ومسؤولي الإقراض. وركزت الدراسة على تقييم الأعضاء للتدريبات السابقة التي قدمتها الشبكة من حيث جودة التدريب المقدم، والمدرّب، والمواد التدريبية، والترتيبات اللوجستية.

**الحملة التعريفية بالتمويل الأصغر:** دشنت الشبكة الحملة التعريفية بالتمويل الأصغر بغرض زيادة الوعي بهذا النوع من التمويل، والوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين، وذلك من خلال عدد من الأدوات التسويقية (كالإعلانات في الصحف والتلفزيون والإذاعات المحلية، وكذا اللوحات الكبيرة، وتوزيع البروشورات، ونصب الخيام التعريفية بالتمويل الأصغر، وإقامة ورش عمل وندوات).

يقوم الصندوق بتمويل شبكة اليمن للتمويل الأصغر للقيام بأنشطتها في المناطق المختلفة بالتنسيق والعمل المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). وخلال العام، نفذت الشبكة دورات تدريبية للعاملين في مؤسسات وبرامج التمويل الأصغر (مهارات التخطيط، دراسة السوق، كتابة التقارير، حل المشكلات، واتخاذ القرار، دورة تدريب مدربين، إدارة الأزمات وإعداد خطة الطوارئ، وإدارة الموارد البشرية). كما تم تطوير دليل التواصل الخاص بأعضاء الشبكة، وعقد ورشة عمل بعنوان «أثر الوضع الحالي على التمويل الأصغر في اليمن».

**تنفيذ دراسة الاحتياجات الفنية والتدريبية للمؤسسات:** متابعة لدراسة تقييم الاحتياجات الفنية التدريبية للمؤسسات الأعضاء التي نفذتها شبكة اليمن للتمويل الأصغر عام 2010، قامت الشبكة بتنفيذ دراسة مماثلة في ديسمبر 2011 لتحديد هذه الاحتياجات لعام 2012. وتم اتباع طريقة الاستبيان، وحلقات

## مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي

خلال عشرة فروع موزعة في أنحاء البلاد. ومنذ إنشاء المصرف، وصل عدد القروض الموزعة تراكمياً إلى 678 قرصاً بمبلغ إجمالي 256,173,952 ريالاً.

يواصل الصندوق التعاون مع مصرف الكريمي للتمويل الأصغر الإسلامي الذي يُعتبر أول بنك في اليمن في مجال التمويل الأصغر يملكه ويديره القطاع الخاص، حيث يقدم خدماته المالية من

التدريب على منهجي KAB  
و Business Edge يدعم  
الشباب في إدارة وتطوير  
أعمالهم



يسعى الصندوق الاجتماعي لمساعدة الشباب في إيجاد فرص عمل جديدة وإدخال مجالات عمل حديثة وغير تقليدية إلى السوق المحلية لاسيما مع دخول الكثير من المنتجات المتطورة تقنياً إليها. وكان برنامج «طموحي» هو البرنامج الريادي الأحدث الذي يركز على تحفيز الشباب وتحقيق طموحهم الخاص بالتركيز على المهارات والقدرات المتعلقة بالعمل الحر عبر مجموعة من المشاريع المترابطة من تدريب واستشارات ودراسات وإقراض.

افتتحت وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر (SMEPS) التابعة للصندوق الاجتماعي برنامج «طموحي» (2010 - 2011) ونجح في تدريب ودعم أكثر من 2000 شاب وشابة على إدارة المشاريع الصغيرة ودخول قطاعات اقتصادية جديدة مثل صيانة الجوال وصيانة الحاسب الآلي وتصميم الويب والتصميم الجرافيكي وتعزيز المدخلات الزراعية المستوردة. ويطلق «طموحي» كتجربة أولية في محافظات عدن ولحج وأبين والضالع.

يحتوي البرنامج سلسلة من المناهج والبرامج الحديثة والفريدة من نوعها في اليمن مثل «سلسلة القيم» التي تمكن أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من التنافس

على المستوى المحلي والعالمي، حيث يتطلب ذلك مواجهة العقبات واستغلال الفرص التي تمنحها البيئة التي تعمل بها تلك المشاريع والأعمال.

كما يشمل عدداً من المناهج ذات التوجه الإداري مثل برنامج «تعرف على عالم الأعمال» (KAB) أحد مناهج منظمة العمل الدولية الذي سرعان ما عممته وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في الخطة الدراسية لمعاهدها ومراكزها التعليمية وذلك عند توقيعها مذكرة تعاون مع الوكالة التي تحملت نفقات تدريب المدربين والخبراء والمواد التدريبية وتكلفة تكييفه للبيئة اليمنية. كما تحملت الوكالة نفقات طبع الكتاب الخاص بالمنهج، وتم ابتعاث فريق من الوزارة لتبادل الخبرات مع الدول المطبقة للبرنامج. واتفق الجانبان القيام بصورة مشتركة بأعمال التقييم المستمر لسير البرنامج، وتقييم أثر البرنامج.

كما كان برنامج بنس إيدج ضمن تلك المناهج الهامة، وهو سلسلة من المنتجات والخدمات التدريبية المتخصصة قامت مؤسسة التمويل الدولية بتطويرها لإدارة المشاريع الصغيرة. وتركز على المهارات الجوهرية المتمثلة في إدارة النواحي المالية والتشغيل والتسويق وإدارة الموارد البشرية.

### ربط التخصص بمشروع صغير

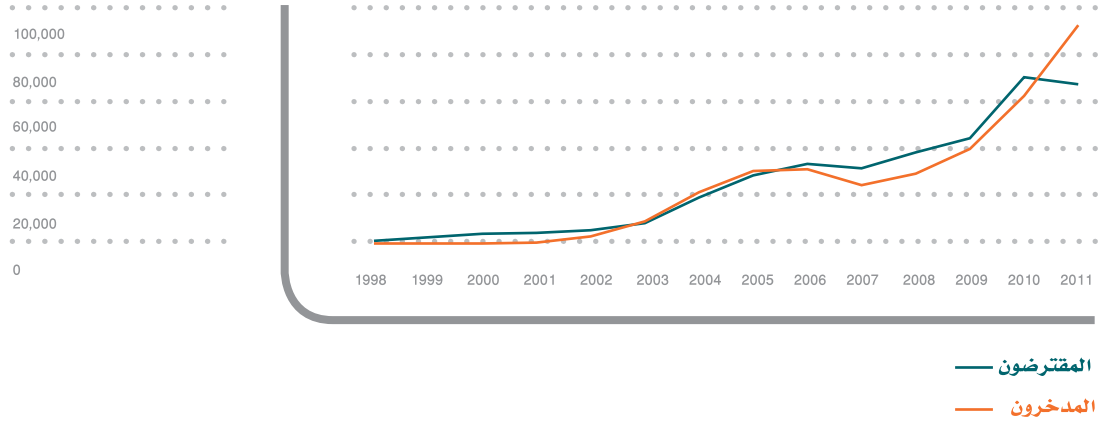
أحد المتدربين في برنامج طموحي ويدعى حسن فهمي يعمل في مكتب صغير للدعاية والإعلان في مدينة عدن، ويدرس الفن الجرافيكي والتصميم الدعائي في الجامعة. فكر حسن بالالتحاق بدورة تصميم مواقع الانترنت ضمن برنامج «طموحي» كون ذلك جزءاً من دراسته الأكاديمية، ثم انه جزء هام يمكن أن يحقق له فقرة نوعية في مستقبله المهني. تمكن حسن قبل التحاقه بالبرنامج من تصميم مواقع الكترونية لعدد من المؤسسات في المدينة، إلا أن تلك الدورة مكنته من تطوير مهاراته لتشمل برمجة وتطوير المواقع إلى جانب تصميم المواقع التفاعلية وغير التفاعلية. يفكر حسن اليوم بطرح موقعه الدعائي الخاص بفرض الترويج لمنتجات مشروعه الصغير. ويفخر بتنفيذ مشروع التخرج للمجموعة المتدربة في البرنامج، حيث قاد حسن جهود تصميم وتطوير وجمع بيانات موقع دليل سياحي لمدينة عدن (Aden Panorama). والدليل يفيد الزائر الأجنبي ويوفر المعلومات والخدمات السياحية عن المدينة.

عبد القادر طالب في كلية الهندسة وأحد المتدربين قال:

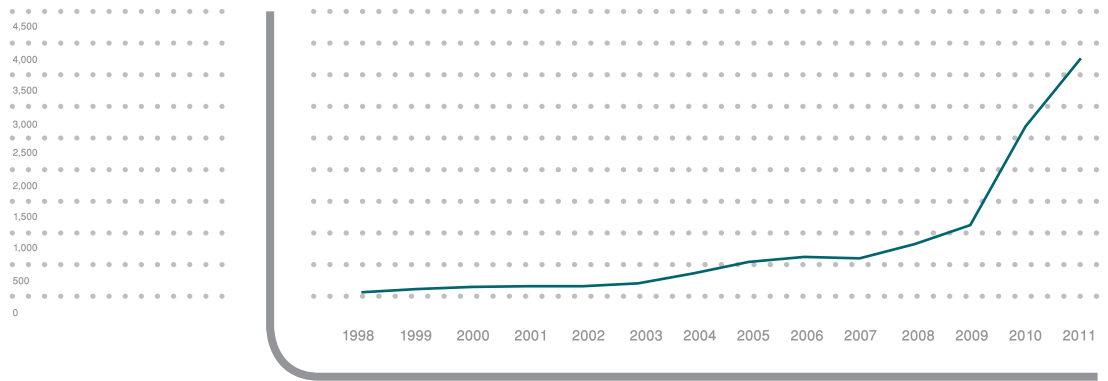
هناك عدة أهداف للبرنامج منها تعلم الكثير من المهارات في إدارة الوقت وتوظيفه ومعرفة كيفية أن تكون مديراً وان تكون أكثر فعالية، وتعلمنا أيضاً الكثير عن المحاسبة والتسويق والإعلان والترويج والتقييم المالي. فمثلاً في إدارة الوقت نتعلم كيف نحصل على الفائدة المثلى من الوقت وكيف نطبق هذه الأفكار على مشاريعنا الخاصة وكيفية البدء بالمشروع من كونه في البداية مجرد فكرة وبعدها يتحول الأمر إلى مشروع "أي يكون مشروعاً على أرض الواقع".

وشاركه الحديث الطالب أحمد لطفي خريج من كلية الصيدلة الذي قال: "اشتركت في هذه الدورة وأخذت دورات في التسويق وإدارة المشاريع والمحاسبة واستفدت الكثير من دراستي لأنها ربطت بين تخصصي وعملي كمرءٍ. كما تعلمت أيضاً كيف أدير وكيف أقود فريق العمل وكيف أتعامل مع الأخطاء وكيف احسب المكسب والخسارة. وبالفعل استطعت أن أجعل نفسي قادراً على أن أكون في يوم ما أحد رجال الأعمال".

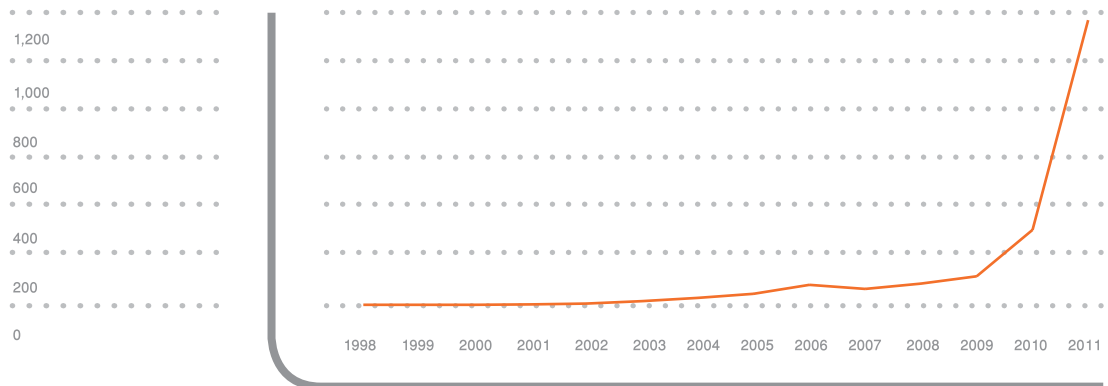
شكل (3)  
عدد المُقترضين  
والمُدخرين النشطين  
(2011-1998)



شكل (4)  
محفضة القروض القائمة  
(2011-1998)  
(ألف الريال)



شكل (5)  
مبالغ الادخارات  
(2011-1998)  
(ألف ريال)



# التطور المؤسسي للصندوق

## اجتماعات مجلس الإدارة

الصندوق لعام 2011. هذا وقد كان تم إقرار المرحلة الرابعة للصندوق الاجتماعي ودليل عملياتها، وأيضاً خططها التنفيذية.

عقد مجلس الإدارة اجتماعاً واحداً في 16 يناير 2011 برئاسة رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الصندوق، الدكتور / علي محمد مجور، ناقش فيه محضر اجتماع مجلس الإدارة السابق، وأقر خطة عمل

## تحديث نظام المعلومات الجغرافية

تم إنجاز الربط الآلي بالخارطة الرقمية في ”المركز اليمني للاستشعار عن بُعد“. وجرى كذلك تنفيذ عدد من الدورات في نظم المعلومات الجغرافية لضباط المشاريع بغرض تطوير معارفهم في استخدام تقنيات هذه النظم، والاستفادة منها في المجالات العملية.. وكذا حول استخدام نظام تحديد المواقع المكانية باستخدام أجهزة نظام التموضع الجغرافي (GPS)، والطرق المختلفة لأخذ إحداثيات المشاريع وعكسها في نظام المعلومات الإدارية.

تم الاستمرار خلال العام في تطوير نظام المعلومات الجغرافية لتيسير عملية التخطيط والاستهداف لتدخلات الصندوق، حيث تمّ تصميم نظام ربط آلي للبيانات والمؤشرات السكانية والديموغرافية والاجتماعية في نظام المعلومات الإدارية (MIS) للصندوق مع إمكانية استعراض مشاريع الصندوق وبياناتها بشكل مُحدّث آلياً.. بالإضافة إلى البدء في ربط تقارير دراسات الاحتياج بمشاركة المجتمعات المحلية (PRA) بعددٍ من مواقع القرى والعزل والمديريات التي تمت فيها هذه الدراسات - مع الصور الخاصة بها. كما

## مراقبة الكلفة

المربح عن العام الماضي (2010) بمعدل 6.15% بسبب الأوضاع غير المستقرة التي مرت بها البلاد خلال عام 2011، وعدم استقرار أسعار صرف العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار الوقود (الجدولان 14 و15).

يعمل الصندوق على مراقبة تكلفة المشاريع التي يقوم بتنفيذها، ويوليها أهمية خاصة.. كما يحرص - في ذات الوقت - على تحقيق الجودة للمشاريع التي ينفذها. وقد لوحظ، خلال عام 2011، وجود زيادة في سعر المتر

الجدول 14  
متوسط كلفة المتر  
المربع لمشاريع  
التعليم (المدارس)  
لعام 2011 (بالدولار)  
حسب عدد الأدوار

| العام              | 1998/97 | 1999   | 2000   | 2001   | 2002  | 2003  | 2004  | 2005  | 2006 | 2007  | 2008   | 2009   | 2010   | 2011   |
|--------------------|---------|--------|--------|--------|-------|-------|-------|-------|------|-------|--------|--------|--------|--------|
| منشآت بطابق واحد   | 180.27  | 152.18 | 147.06 | 147.75 | 154.2 | 170.8 | 185.5 | 217.4 | 239  | 259.8 | 328.55 | 316.35 | 317.18 | 364.32 |
| منشآت بطابقين      | 155.09  | 131.52 | 125.53 | 120.97 | 126.8 | 152.3 | 164.6 | 189.2 | 214  | 226   | 272.14 | 270.31 | 267.55 | 293.18 |
| منشآت بثلاثة طوابق | -       | -      | -      | -      | -     | 135.5 | 143   | 176.4 | 182  | 201.7 | 257.02 | 264.01 | 254.16 | 268.00 |
| منشآت بأربعة طوابق | -       | -      | -      | -      | -     | -     | -     | -     | -    | -     | -      | -      | -      | 237.35 |
| متوسط الكلفة       | 163.14  | 139.42 | 137.24 | 126.98 | 136.1 | 154.2 | 167   | 192   | 210  | 225.6 | 273.88 | 272.10 | 267.98 | 284.47 |

المصدر: نظام المعلومات الإدارية (الصندوق الاجتماعي للتنمية)

| الفئة                      | عدد المشاريع | معدل كلفة المتر المربع |
|----------------------------|--------------|------------------------|
| منطقة حضرية                | 23           | 252.91                 |
| منطقة شبه حضرية            | 52           | 291.88                 |
| منطقة متوسطة البعد         | 42           | 303.59                 |
| منطقة بعيدة وصعبة          | 20           | 313.02                 |
| منطقة نائية وشديدة الصعوبة | 1            | 317.50                 |
| الإجمالي/ المتوسط          | 138          | 284.47                 |

الجدول 15  
متوسط كلفة المتر المربع  
لمشاريع التعليم (المدارس)  
لعام 2011 (بالدولار)  
حسب فئات المناطق

المصدر: نظام المعلومات الإدارية (الصندوق الاجتماعي للتنمية)

## استراتيجية الاتصال

وقد تركزت معظم الأنشطة الاتصالية الجديدة خلال العام على استهداف مجتمع الممولين بتوفير توثيق باستخدام المطبوعات والصور والفيديو ودراسة حالات من الميدان تبيين وضع تنفيذ المشاريع. كما ركز التوثيق على رصد كافة التحديات التي وقفت أمام تنفيذ المشاريع وأسباب قرارات الشركاء المحليين بالاستمرار في التنفيذ. وخلصت الدراسة إلى عدم تأثر بعض تدخلات الصندوق بتلك الظروف، بينما كانت بعض القطاعات ملائمة لمعالجة بعض تأثيرات تلك المشاكل.

كما تم، خلال العام، استكمال إعداد التقرير السنوي للصندوق لعام 2010، وإصدار أربع نشرات ربعية لعام 2011. وصدر كذلك التقييم السنوي لعام 2012 الحائطي والمكتبي.

تستهدف استراتيجية الاتصال الخاصة بالصندوق تقوية علاقاته مع كافة شركائه عبر العديد من الأنشطة الاتصالية التفاعلية. وقد أدت التغيرات السياسية والاجتماعية خلال العام إلى بروز تحديات أمام الصندوق الاجتماعي، لاسيما تلك التي ارتبطت بتدهور ثقة الممولين في القطاع المصرفي وفي استمرار العملية التنموية في ظل تلك الأوضاع، مما أدى إلى انخفاض تدفق الموارد. تبعاً لذلك، فقد عمد الصندوق إلى التركيز في أنشطته الاتصالية على أهمية استمرار عمليات الصندوق لخدمة الفئات والمناطق المستهدفة، وخصوصاً في ظل تلك الظروف التي ظهرت فيها حاجتهم إلى تدخلات الصندوق أكثر من أي وقت مضى، وأيضاً إبراز دور الصندوق كمؤسسة تنموية مهنية، ومن أجل استمرار تدفق الموارد مع خفض وتيرة الظهور الإعلامي المحلي ليصبح أهم جوانبه إبراز قدرة الصندوق على مواصلة عملياته في جميع المناطق.

## المراقبة والتقييم

ويخضع الصندوق بشكل دوري لتقييم خارجي مستقل لمخرجات وفعالية وأثر مشاريعه وبرامجه على الفئات المستهدفة، ويقوم بنشر نتائج التقييم، ومناقشتها، والتعلم منها، وبالتالي تعزيز وتحسين تدخلاته.

وخلال عام 2011، قام الصندوق بتنفيذ مسح ميداني: المسح البعدي لتقييم مكوّن الإنتاج الريفي لمشروع الزراعة المطرية، والمسح البعدي لمشروع الأشغال كثيفة العمالة.. بالإضافة إلى تكثيف الرقابة الميدانية على تنفيذ المشاريع.

يهدف نشاط الصندوق في مجالتي المراقبة والتقييم إلى توفير معلومات لإدارة الصندوق والحكومة والمانحين، وذلك عن مدى كفاءة وفعالية الصندوق. ويعتمد مجالاً المراقبة والتقييم على مصادر مختلفة للبيانات، بما في ذلك نظام إدارة المعلومات، والزيارات الميدانية، وسجلات المشاريع، وكذا البيانات الخارجية من الجهاز المركزي للإحصاء وغيره من المؤسسات الحكومية. ويوفّر نظام المراقبة والتقييم بيانات ومعلومات محدّثة عن العمليات التي ينفذها الصندوق، بما يسمح بالقيام بمراجعة منهجية لأداء الصندوق وتنفيذ المشاريع والبرامج.



## مراقبة الأوضاع

وَبَيَّنَتْ تقاريرُ مراقبة الأوضاع أنَّ حوالي نسبة 14-23 % من المشاريع توقفت بسبب ظروف عدم الاستقرار التي شهدتها البلاد خلال العام، وأهمها الأوضاع الأمنية غير المستقرة في بعض المناطق وارتفاع أسعار الوقود والمحروقات، وارتفاع أسعار المواد بشكل عام.. فضلاً عن توقف التمويل الذي يحصل عليه الصندوق من عدد من الممولين الدوليين، والذي صارَ - مع نهاية العام - السببَ الرئيسي في توقف المشاريع.

نظراً للظروف التي مرت بها اليمن في عام 2011، فقد تركزت جهود المراقبة على المتابعة المستمرة لتأثير تلك الظروف على تنفيذ مشاريع الصندوق. وقد تم إصدار تقرير نصف شهري / شهري يرصد أوضاع المشاريع تحت التنفيذ وكيف يتم مواجهة التحديات تواجهها. كما تم إعداد خطة لمواجهة المخاطر، وجرت مراجعة مستمرة لإدارة المخاطر.

## تنفيذ المسح الثاني لتقييم مشروع الزراعة المطرية (المكون الثالث)

منها 270 تمارسُ أنشطة في المجالين المذكورين. ويهدفُ المسحُ إلى جمع بيانات عن وضع المجتمعات المستهدفة لمقارنته بالوضع أثناء المسح القاعدي الذي تم عام 2009، وخصوصاً في ما يتعلق بالمعرفة والممارسات في مجال التعامل مع الأصول الحيوانية التي تمتلكها ومدى التغيرات التي حدثت في هذه الأصول. وسيشمل التحليل جوانبَ أخرى أيضاً، بما فيها استهلاك الغذاء والتعاون المجتمعي والاستهداف.

تم تنفيذ المسح الثاني الخاص بجمع بيانات على مستوى الأسر المعيشية في المجتمعات المستهدفة في مناطق مشروع الزراعة المطرية (مكون الإنتاج الريفي). وتم خلال المسح زيارة 2,136 أسرة في 179 قرية في مناطق التدخل والمقارنة، منها 1,056 أسرة في 88 قرية تمارسُ أنشطة الزراعة المطرية في مجالين، هما تربية وتسمين الماعز والأغنام، وتربية النحل. ويصل عدد المجموعات المنتجة في المناطق التي تمت زيارتها إلى حوالي 349 مجموعة،

## تنفيذ المسح الثاني لمشروع الأشغال كثيفة العمالة

2010، وكذلك مع وضع القرى في مناطق المقارنة. وقيسُ التقييمُ فعالية مشاريع النقد مقابل العمل الذي يجري تنفيذه في إطار برنامج الأشغال كثيفة العمالة من حيث استهداف الفقر، وتوفير الحماية (على المدى القصير) ضد صدمات الاستهلاك السلبية، في حين توفّر مشاريع البنية التحتية فوائد للمجتمع (على المدى المتوسط والبعيد).

تم في هذا المسح جمع بيانات من 1,004 أسر معيشية و84 قرية، بما في ذلك 528 أسرة و44 قرية تمّدت فيها تدخلات في الأشغال كثيفة العمالة (في حين أن ما تبقى هي مناطق المقارنة). ويهدفُ جمعُ البيانات إلى تقييم التغيير الذي حدث على مستوى الأسرة المعيشية نتيجة لهذه التدخلات بالمقارنة مع الوضع في عام

## تحليل مكتبي لفعالية الاستهداف في الصندوق

والمحتاجة. وأظهرت نتائج التقييم المكتبي تطوراً مطرداً في جانب الاستهداف لمشاريع النقد مقابل العمل والمياه والطرق (في إطار برنامج الأشغال كثيفة العمالة) - فعلى سبيل المثال، 71 % من مشاريع البرنامج و64 % من مشاريع الزراعة المطرية يجري تنفيذها في قرى المجموعة الرابعة. وخلصُ التقييمُ إلى أنَّ الصندوقَ يتبنّى استراتيجية استهداف صحيحة من خلال توزيع أكثر من 50 % من مخصصات برنامج التنمية المجتمعية والمحلية في جميع أنحاء البلاد اعتماداً على عدد الفقراء في كل محافظة، ثم في كل مديرية.. وأنه يرصدُ أيضاً مواردَ لبرامج خاصة لزيادة حصة القرى الفقيرة والمحتاجة من المخصصات المالية، وكذلك للمساعدة في بناء القدرات وتعزيز حقوق الفئات ذات الاحتياجات الخاصة.

استكملَ الصندوقُ الاجتماعي - خلال العام - تقييماً مكتبياً لسياسة الاستهداف التي يتبعها الصندوق في توزيع المخصصات المالية والمشاريع التنموية والخدمية التي ينفذها. ويستخدمُ التقييمُ مؤشر الفقر في كل قرية في اليمن باستخدام التعداد العام للسكان لعام 2004، حيث يتم تصنيف هذه القرى إلى أربع مجموعات، تمثل القرى الواقعة في المجموعة الرابعة منها المناطق الأكثر فقراً، والقرى (والمناطق المجاورة لها) في المجموعة الأولى هي الأفضل حالاً نسبياً. وهذا يسمحُ بتقييم أداء الاستهداف في مشاريع الصندوق من خلال معرفة القرى التي ينفذ فيها الصندوقُ مشاريعه. وقد تم استعراضُ ومراجعة 6,334 مشروعاً في إطار برنامجي التنمية المجتمعية والمحلية والأشغال كثيفة العمالة، وذلك بغرض الوصول إلى فهم أفضل لأداء الاستهداف في هذين البرنامجين، كونهما أكبر برامج الصندوق، ويستهدفان المجتمعات المحلية الفقيرة

## إدارة التمويل

والأصغر (2.43 مليون دولار)، فضلاً عن قرض صندوق الأوبك (18 مليون دولار).

بالإضافة إلى ذلك، قام الصندوق بمتابعة قرض الصندوق العربي للمرحلة الرابعة بمبلغ 100 مليون دولار (حيث مازال يُناقش في مجلس النواب)، ووقع منحة الصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ 6 ملايين دولار لبرنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر، وكذا متابعة منحة الاتحاد الأوروبي الخاصة بمشاريع الصحة (1.75 مليون دولار). كما تم إعداد مقترح تمويل لإعادة إعمار المدارس المتضررة لبنك التنمية الألماني. وتم كذلك إعداد تقرير إغلاق منحة الحكومة الهولندية للتعليم 18959.

جرى خلال العام متابعة أوضاع مصادر التمويل الممولين والمخرجات المادية لكل ممول، وإعداد التقارير الدورية والعارضه للممولين والحكومة.. بالإضافة إلى متابعة استكمال الاجراءات الخاصة بالقروض مع مجلس النواب والوزارات المعنية. وقد توفرت مصادر تمويل جديدة للمرحلة الرابعة من عمليات الصندوق (الجدول 16)، تشمل على منحة البنك الدولي (60 مليون دولار)، ومنحتين من وزارة التنمية البريطانية لتمويل المرحلة الرابعة (100 مليون جنيه إسترليني) ومنحة ثالثة لتمويل برنامج الأشغال كثيفة العمالة (7.5 مليون جنيه إسترليني)، ومنحة الإتحاد الأوروبي (11.2 مليون يورو)، ومنحة الحكومة الهولندية لتمويل برنامج الأشغال كثيفة العمالة (6 ملايين دولار) وتنمية المنشآت الصغيرة

### بعثات المراجعة الخاصة بالمولين

الثاني تمثل في اجتماع المراجعة المشتركة للمانحين (خلال الفترة 17-21 ديسمبر 2011). وكان أهم المواضيع الذي تناولها الاجتماع مناقشة القضايا الاستراتيجية والتشغيلية، وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف المرحلة الرابعة للصندوق الاجتماعي للتنمية في سياق الوضع الحالي ومناقشة الفرص والتحديات، واستجابة الصندوق للاحتياجات الطارئة التي استجبت نتيجة لاجتادات 2011.

خلال العام قام الصندوق الاجتماعي بعقد لقاءين مع الممولين في العاصمة الأردنية، عمّان. كان الأول اجتماع الصندوق الاجتماعي مع وزارة التنمية البريطانية (خلال الفترة 3-4 يونيو 2011). وكان أهم المواضيع التي تناولها الاجتماع الوضع الراهن وتأثيره على عمليات الصندوق الاجتماعي، والتحديات الاستراتيجية بما فيها المخاطر وكيفية تخفيفها، والدعم والتنسيق مع المانحين. والاجتماع

## أوضاع مصادر التمويل

استمر الصندوق في استخدام كثير من الموارد المتاحة له خلال العام.

### البنك الدولي/هيئة التنمية الدولية

- **منحة تمويل المرحلة الرابعة**، وقَّعت هذه المنحة في 28/ 6/ 2010، البالغة قيمتها 38,700,000 وحدة سحب، أي ما يعادل 60 مليون دولار— وقد بدأ تخصيصها على المشاريع في شهر ديسمبر 2010، وذلك لتمويل المرحلة الرابعة من عمليات الصندوق الاجتماعي. ومع نهاية 2011، تم تخصيص 178 مشروعاً للمنحة بتكلفة تقديرية وصلت إلى 19.5 مليون دولار.

- **القرض 4220 لتمويل مشروع الزراعة المطرية**؛ يسهم البنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) في تمويل هذا المشروع وتبلغ مساهمة البنك الدولي في هذا المشروع 14 مليون وحدة سحب (ما يعادل 20.8 مليون دولار) منها 7 ملايين وحدة سحب (10.4 مليون دولار) للمكون الثالث (التنمية الريفية) الذي يقوم الصندوق بتنفيذه، والمتمثل في تقديم الدعم للمزارعين في المناطق التي تعتمد على الزراعة المطرية في 23 مديرية موزعة على 5 محافظات. وتم استخدام القرض لتمويل 96 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 8.2 مليون دولار.

### الإتحاد الأوروبي

- **المنحة الإضافية 2007 / 212-019**؛ وقَّعت اتفاقية نفاذ هذه المنحة بتاريخ 06/ 07/ 2011، وتبلغ قيمتها 11.2 مليون يورو (ما يعادل 14.1 مليون دولار)، وقد بدأ تخصيصها على المشاريع في شهر يوليو 2011 لتمويل 144 مشروعاً حتى الآن بتكلفة تقديرية 15.4 مليون دولار.

- **منحة تعزيز ودعم شبكة الأمان الاجتماعي**؛ وقَّعت هذه المنحة بتاريخ 18/ 11/ 2009، البالغة قيمتها 10,167,000 يورو (ما يعادل 13.9 مليون دولار)، وقد بدأ تخصيصها على المشاريع في شهر أبريل 2010 لتمويل 103 مشاريع حتى الآن بتكلفة تقديرية 12.46 مليون دولار وتكلفة تعاقدية وصلت إلى 12.2 مليون دولار. وقد أُغلقت المنحة بنهاية عام 2010.

- **منحة دعم القطاع الصحي (2)**؛ تم توقيع اتفاقية هذه المنحة في ديسمبر 2009، وهي تستهدف محافظتي لحج والحديدة، وتبلغ قيمتها حوالي 1.75 مليون يورو (ما يعادل 2.45 مليون دولار). تم تخصيص مشروعين بتكلفة تقديرية وصلت إلى 330 ألف دولار حتى نهاية عام 2011.

### الصندوق السعودي 9241/1

وقع الصندوق السعودي للتنمية في أبريل 2008 منحة بمبلغ 375 مليون ريال سعودي (100 مليون دولار)، خصصت لتمويل 636 مشروعاً لبرنامج تنمية المجتمع للمرحلة الثالثة من عمليات الصندوق الاجتماعي. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة للمشاريع، ووُصِّلت التكلفة التعاقدية لهذه المنحة إلى 90.2 مليون دولار.

## الحكومة البريطانية

- **منحة المرحلة الثالثة** : وُقِّعت هذه المنحة في أغسطس 2004، والبالغة 63.1 مليون جنيه إسترليني (ما يعادل 100 مليون دولار)، في تمويل 1,329 مشروعاً من مشاريع الصندوق للمرحلة الثالثة—ما عدا مشاريع الموروث لثقافي.. والقيمة التعاقدية للمشاريع نحو 92.25 مليون دولار. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة، وتم إغلاقها نهاية شهر مارس 2011.
- **منحة برنامج الأشغال كثيفة العمالة** : تم توقيع هذه المنحة في فبراير 2010، وتبلغ قيمتها 7.5 مليون جنيه إسترليني (ما يعادل 11.4 مليون دولار)، تم تخصيص 78 مشروعاً حتى الآن بكلفة تقديرية تبلغ 11 مليون دولار وتكلفة تعاقدية وصلت إلى 10.9 مليون دولار. وسيتم إغلاقها نهاية شهر مارس 2012.
- **منحة المرحلة الرابعة** : في إطار دعم الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة، تم توقيع اتفاقية منحة تبلغ 100 مليون جنيه إسترليني، حيث بدأ التخصيص من هذه المنحة من شهر يناير 2011 لتمويل 356 مشروعاً حتى نهاية العام بكلفة تقديرية تبلغ 64 مليون دولار.

## الحكومة الهولندية

- **منحة الصحة 17014** : تم توقيع هذه المنحة بتاريخ 24 نوفمبر 2007، وتبلغ قيمتها 3.3 مليون دولار، وتهدف إلى تجهيز مراكز ووحدات صحية في عدد من المحافظات من خلال تمويل 6 مشاريع بتكلفة تقديرية 3.1 مليون دولار. وقد أغلقت المنحة بنهاية فبراير عام 2011.
- **منحة التعليم 18959** : جرى التوقيع على هذه المنحة في نوفمبر 2008، وتبلغ قيمتها 15 مليون دولار. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة لتمويل 116 مشروعاً بتكلفة تعاقدية وصلت إلى 15 مليون دولار، وتم إغلاقها نهاية شهر سبتمبر 2011.
- **منحة صحة الأمومة والطفولة 15849** : وُقِّعت هذه المنحة في يوليو 2007، وتبلغ قيمتها 8.5 مليون دولار. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة لتمويل 51 مشروعاً.
- **منحة برنامج الأشغال كثيفة العمالة - المرحلة الرابعة** : تم توقيع هذه المنحة في نوفمبر 2010، وتبلغ قيمتها 2.4 مليون دولار، وبدأ التخصيص لهذه المنحة للمشاريع بداية عام 2011، فقد تم تخصيص 8 مشاريع حتى نهاية السنة بتكلفة تقديرية وصلت إلى 2.2 مليون دولار.
- **منحة برنامج تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر - المرحلة الرابعة** : تم توقيع هذه المنحة في نوفمبر 2010، لتمويل برنامج التمويل الأصغر وخدمات الأعمال. وتبلغ قيمتها 6 ملايين دولار، بدأ استخدامها في شهر ديسمبر 2010 لتمويل 9 مشاريع بتكلفة تقديرية وصلت إلى 1.9 مليون دولار.

## الحكومة الألمانية (البنك الألماني للتنمية KfW)

- **المنحة الرابعة 2007 248 65** : تم توقيع اتفاقية المنحة في ديسمبر 2007 بمبلغ خمسة ملايين يورو (7.9 مليون دولار)، لتمويل 189 مشروعاً بتكلفة تقديرية 10.6 مليون دولار، وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 8 ملايين دولار حتى نهاية عام 2011.
- **المنحة الخامسة 2008 899 65** : تم توقيع هذه المنحة في ديسمبر 2008، وتوفر مبلغ 17.5 مليون يورو (حوالي 24.3 مليون دولار) لتمويل 151 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 27.9 مليون دولار (تغطي مساهمات الحكومة والمستفيدين الفارق بينهما وبين قيمة المنحة). وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 21.3 مليون دولار حتى نهاية عام 2011.
- **المنحة السادسة 2009 038 65** : وُقِّعت المنحة في أكتوبر 2009 بقيمة 8 ملايين يورو (11,360,000 دولار)، وتمول 52 مشروعاً، وتبلغ القيمة التعاقدية للمشاريع نحو 7.8 مليون دولار حتى نهاية عام 2011.
- **المنحة السابعة 2009 414 67** : وُقِّعت المنحة في ديسمبر 2009 بقيمة 5 ملايين يورو (7.1 مليون دولار)، وقد تم حتى نهاية العام الالتزام بـ11 مشروعاً بتكلفة تقديرية تبلغ 6.4 مليون دولار.

## صندوق منظمة الأوبك للتنمية الدولية

**القرض 1234P**: تم توقيع الاتفاقية في فبراير 2009 بقيمة 18 مليون دولار، وتم استكمال إجراءات القرض ومناقشته في مجلس النواب وإقراره وتم طلب الدفعة الأولى من القرض خلال العام 2011.

## الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

**قرض المرحلة الرابعة**: يصل مبلغ القرض إلى 30 مليون دينار كويتي (100 مليون دولار)، وذلك للمساهمة في تمويل مشروع الصندوق الاجتماعي للمرحلة الرابعة في برنامجي التنمية المجتمعية والمحلية والمنشآت الصغيرة والأصغر وخدمات الأعمال. وقد وافق مجلس إدارة الصندوق العربي على القرض في شهر أكتوبر 2010، ويجري الآن استكمال إجراءات التوقيع النهائية وإقرار القرض من مجلس النواب.

## حكومة سلطنة عُمان

تم التوقيع على المنحة المقدمة من حكومة سلطنة عُمان (تحت إدارة الصندوق العربي) بتاريخ 27 / 2 / 2008. ويقدّر مبلغ المنحة بخمسة ملايين دولار. وقد تم الالتزام بالمنحة كاملة لتمويل 57 مشروعاً، وتم إغلاقها منتصف عام 2011.

## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد)

**القرض YE-732**: تم في 21 يناير 2008 توقيع القرض الخاص بالزراعة المطرية بمبلغ 16.4 مليون دولار. ويهدف القرض إلى تمويل بعض مكونات مشروع الزراعة المطرية الذي تنفذه وحدة الزراعة والتنمية الريفية في الصندوق الاجتماعي. وقد بلغ إجمالي المشاريع 71 مشروعاً بتكلفة وصلت إلى 4.8 مليون دولار حتى نهاية 2011.

## البنك الإسلامي للتنمية

**قرض المرحلة الثالثة**: تم توقيع هذا القرض في مايو 2007 بقيمة 10 ملايين دولار. ويمول القرض 80 مشروعاً بكلفة تقديرية تساوي قيمة المنحة، حيث بلغت القيمة التعاقدية 10.3 مليون دولار حتى نهاية 2011.

**قرض ومنحة مشروع محو الأمية القرآنية والمهنية**: تم توقيع الاتفاقية في 4 مايو 2010 بين البنك الإسلامي والحكومة اليمنية بقيمة 6.8 مليون دينار إسلامي (أي ما يعادل 10.9 مليون دولار) كقرض، ومبلغ 231,000 دينار إسلامي (أي ما يعادل 370 ألف دولار) كمنحة. ويقوم حالياً الصندوق الاجتماعي بالتعاون مع البنك الإسلامي باستكمال الإعداد للمشروع.

## صندوق أبو ظبي للتنمية

بموجب الاتفاقية الموقعة مع حكومة الجمهورية اليمنية في 16 ديسمبر 2009، يقدم «صندوق أبو ظبي» للصندوق الاجتماعي منحة قيمتها 33 مليون دولار لبرنامجي تنمية المجتمع والبناء المؤسسي. ويجري متابعة تحويل الدفعة الأولى من المنحة المذكورة بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي.

## الحكومة اليمنية

وُقعت منحة مع الحكومة اليمنية في يوليو 2006، التزمت فيها الحكومة بتوفير ما يعادل 100 مليون دولار لتنفيذ مشاريع كثيفة العمالة في مختلف محافظات الجمهورية، وقد تم توفير ما يعادل 96 مليون دولار حتى نهاية عام 2011، وُخَصِّصَت المنحة لتمويل 375 مشروعاً بكلفة تقديرية تبلغ 103.5 مليون دولار.

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)

تم توقيع منحة بقيمة 550 ألف دولار بتاريخ 07 يوليو 2008، ساهم فيها الصندوق بمبلغ مماثل، وذلك لتمويل مشروع بناء شبكة وطنية للتمويل الأصغر في اليمن. وقد تم استخدام المبلغ.

الإطار 14

دراسة حالة الصندوق  
الاجتماعي للتنمية والقدرة  
على استيعاب الموارد-منحة  
الاتحاد الأوروبي نموذجاً

كما استفادت الأسر الريفية من برنامج النقد مقابل العمل (وكانت في أشد الاحتياج لمثل هذه التدخلات خلال عام 2011). وبدأ التنفيذ الفعلي للمشاريع (والذي سيستمر خلال العامين المقبلين أيضاً).

الجدير ذكره، أن الصندوق يستخدم جزءاً من مبلغ المنحة في برنامج لتعليم البنات، حيث سيعمل على إنشاء 250 فصلاً دراسياً، من المتوقع أن يستفيد منها 18,096 فتاة، وتدريب 1,657 من الأخصائيين الاجتماعيين والمعلمين في مجال محو الأمية، و773 آخرين في التعليم الأساسي. وفي برنامج التمكين للتنمية المحلية (ELD)، سيتم تقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات ونقل المعارف والمهارات، والتي تستهدف 11 محافظة و21 مديرية و137 عزلة.. بالإضافة إلى دعم 17 سلطة محلية (10 في بناء القدرات، و7 في الدعم المؤسسي). وفي إطار هذا الاستهداف، سوف يتم تشكيل حوالي 652 مجلساً قروياً و127 لجنة تنمية. أما برنامج النقد مقابل العمل، فيستفيد من المنحة من خلال خلق 347,576 يوم عمل لـ29,680 شخصاً (حوالي 4,240 أسرة). وسيقوم العمال بإعادة تأهيل 82 هكتاراً من الأراضي والمدرجات الزراعية.

بفضل السياسات الفعالة التي يتبناها، ظل الصندوق الاجتماعي للتنمية واحدة من المؤسسات التي تستخدم الأموال والمخصصات التي تحصل عليها بكفاءة وعلى نحو فعال. على أنه بالإضافة إلى التحديات التي يواجهها الصندوق في الميدان، فإنه - في بعض الأحيان - يجابه صعوبات ذات صلة بينود بعض الاتفاقيات الخاصة بالتمويل. كما أن الظروف التي مرت بها البلاد عام 2011 مثلت تحدياً آخر.

وقد تم في ديسمبر 2008 التوقيع على اتفاقية منحة الاتحاد الأوروبي البالغة 11.2 مليون يورو لتمويل برامج الصندوق الاجتماعي في تعليم البنات، والتمكين للتنمية المحلية (ELD)، وبرنامج الأشغال كثيفة العمالة (النقد مقابل العمل). غير أن برنامج تنفيذ المنحة لم يتم الاتفاق والتوقيع عليه إلا في منتصف 2011. وخلال ستة أشهر تمكن الصندوق من استكمال جميع العقود بالرغم من ظروف عدم الاستقرار خلال العام، والتي ترتبت عنها كثير من الصعوبات، بما فيها إغلاق مكتب الاتحاد الأوروبي في العاصمة صنعاء، ونقص الوقود والمحروقات، وانخفاض قيمة اليورو. واستفاد من هذه العقود عشرات المقاولين المحليين الذين عانوا كثيراً من تأثير تلك الظروف من حيث عدم توفر فرص العمل.. حيث تم توفير فرص عمل لكثير من العمالة غير الماهرة،

الجدول 16  
ملخص التمويل المتاح  
والمُتَوَقَّع للمرحلة  
الرابعة (2011-2015)  
حسب المُمَوَّل

| م  | الممول             | الاتفاقية  | النوع  | القيمة      | عملة الممول   | القيمة (بما يعادلها بالدولار) - تقريبي |
|----|--------------------|--|--------|-------------|---------------|--|
| 1  | البنك الدولي       | منحة البنك الدولي للمرحلة الرابعة  | منحة   | 60,000,000  | دولار         | 60,000,000                             |
| 2  | الحكومة البريطانية | منحة الحكومة البريطانية للمرحلة الرابعة                                      | منحة   | 100,000,000 | جنيه إسترليني | 155,000,000                            |
| 3  | الحكومة الهولندية  | المنحة الهولندية رقم 22010 لبرنامج الأشغال كثيفة العمالة - المرحلة الرابعة   | منحة   | 6,000,000   | دولار         | 6,000,000                              |
| 4  | الحكومة الهولندية  | المنحة الهولندية رقم 22011 لبرنامج المنشآت الصغيرة والأصغر - المرحلة الرابعة | منحة   | 2,430,000   | دولار         | 2,430,000                              |
| 5  | صندوق أبوظبي       | منحة صندوق أبوظبي  | منحة   | 33,000,000  | دولار         | 33,000,000                             |
| 6  | صندوق الأوبك       | قرض صندوق الأوبك   | قرض    | 18,000,000  | دولار         | 18,000,000                             |
| 7  | الصندوق العربي     | قرض الصندوق العربي للمرحلة الرابعة   | قرض    | 30,000,000  | دينار كويتي   | 100,000,000                            |
| 8  | الإتحاد الأوروبي   | منحة الإتحاد الأوروبي رقم 2007 / 212-019                                     | منحة   | 11,200,000  | يورو          | 15,680,000                             |
| 9  | الإتحاد الأوروبي   | منحة الإتحاد الأوروبي لدعم القطاع الصحي (2)                                  | منحة   | 2,785,000   | يورو          | 3,899,000                              |
| 10 | الحكومة اليمنية    | مساهمة الحكومة للمرحلة الرابعة (2011-2015)                                   | مساهمة | 110,000,000 | دولار         | 110,000,000                            |
| 11 | الحكومة اليمنية    | برنامج الأشغال كثيفة العمالة   | منحة   | 100,000,000 | دولار         | 100,000,000                            |
|    | الإجمالي           |  |        | 604,009,000 |               |  |

## الملاحق

### الالتزامات والمنصرف والمنافع خلال عام 2011 وتراكيمياً، وخريطة بمواقع مشاريع الصندوق في الجمهورية اليمنية

| تراكمي  | عام 2011 | البرنامج                       |
|---------|----------|--------------------------------|
| 1,234.9 | 194.6    | تنمية المجتمع والتنمية المحلية |
| 164.9   | 22.5     | بناء القدرات*                  |
| 38.9    | 7.8      | تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر  |
| 50.8    | 18.7     | الأشغال كثيفة العمالة          |
| 1,489.5 | 243.6    | الإجمالي**                     |

توزيع الالتزامات حسب البرنامج (مليون دولار)

\* يتضمن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق  
\*\* التكاليف تقديرية

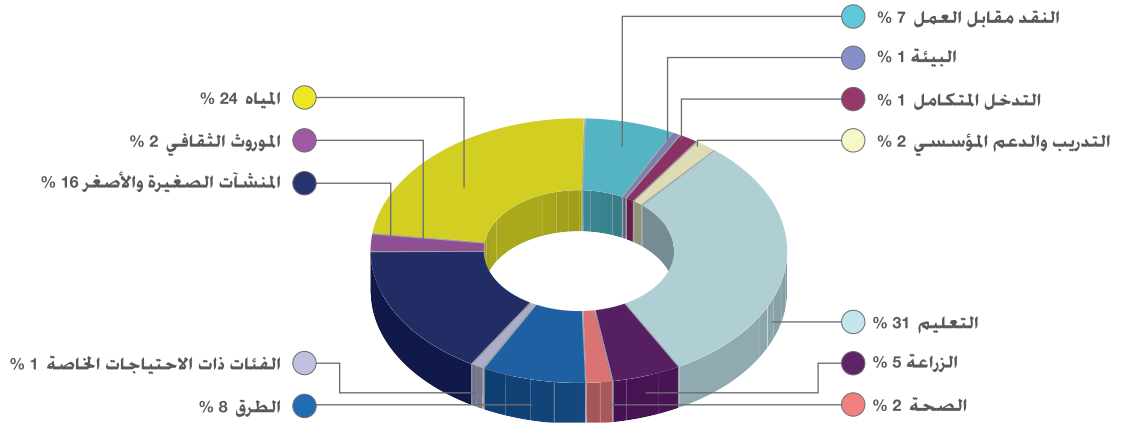
| تراكمي   | عام 2011 | البرنامج                       |
|----------|----------|--------------------------------|
| 846.15   | 90.7     | تنمية المجتمع والتنمية المحلية |
| 139.55   | 18.7     | بناء القدرات*                  |
| 30.75    | 5.9      | تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر  |
| 26.85    | 17.5     | الأشغال كثيفة العمالة          |
| 1,043.30 | 132.8    | الإجمالي                       |

توزيع المنصرف حسب البرنامج (مليون دولار)

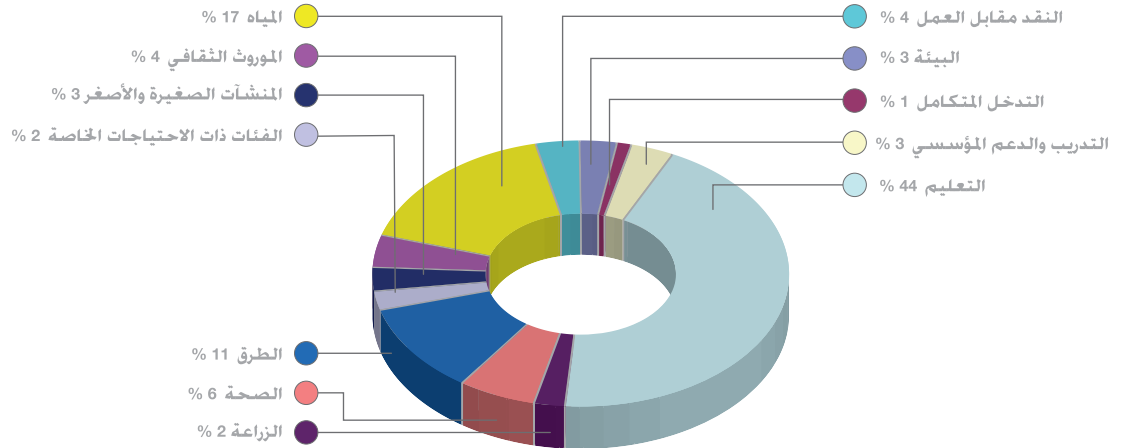
\* يتضمن كلفة المصاريف الإدارية وأصول الصندوق (حوالي 5 % من الإجمالي)

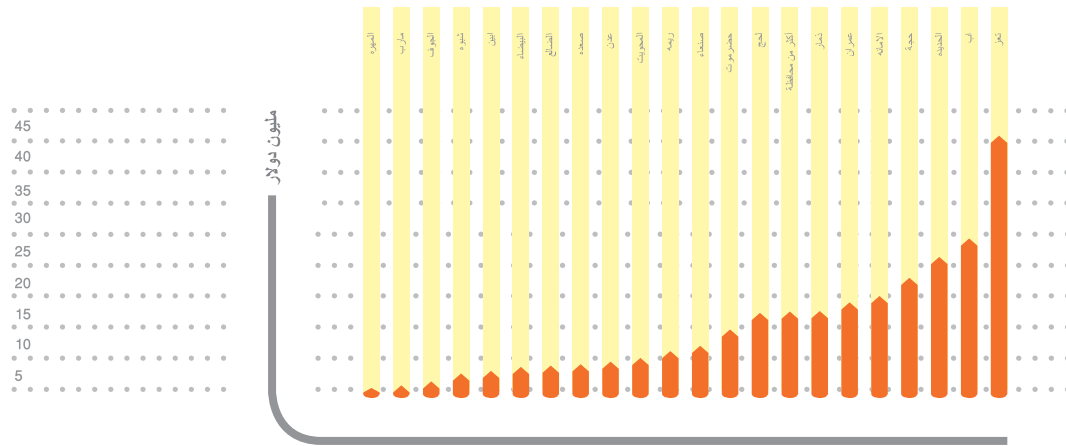


شكل (4)  
توزيع الالتزامات حسب  
القطاع (عام 2011)

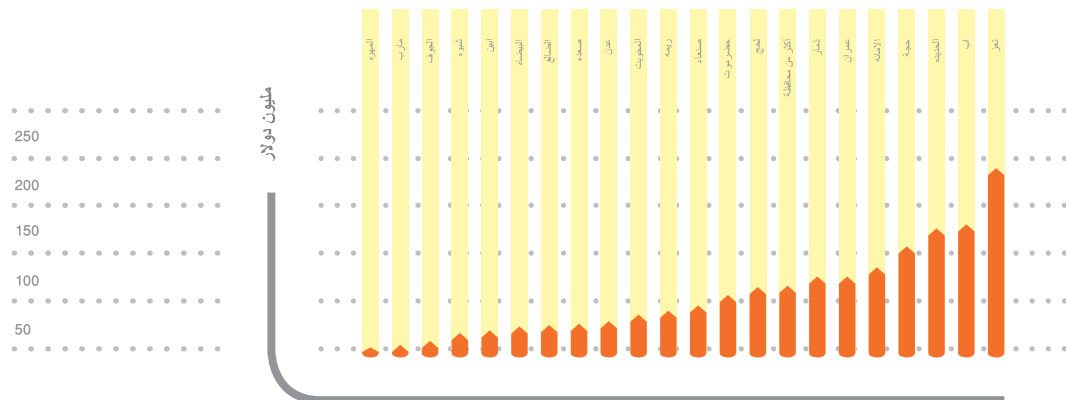


شكل (5)  
توزيع الالتزامات حسب  
القطاع (2011-1997)



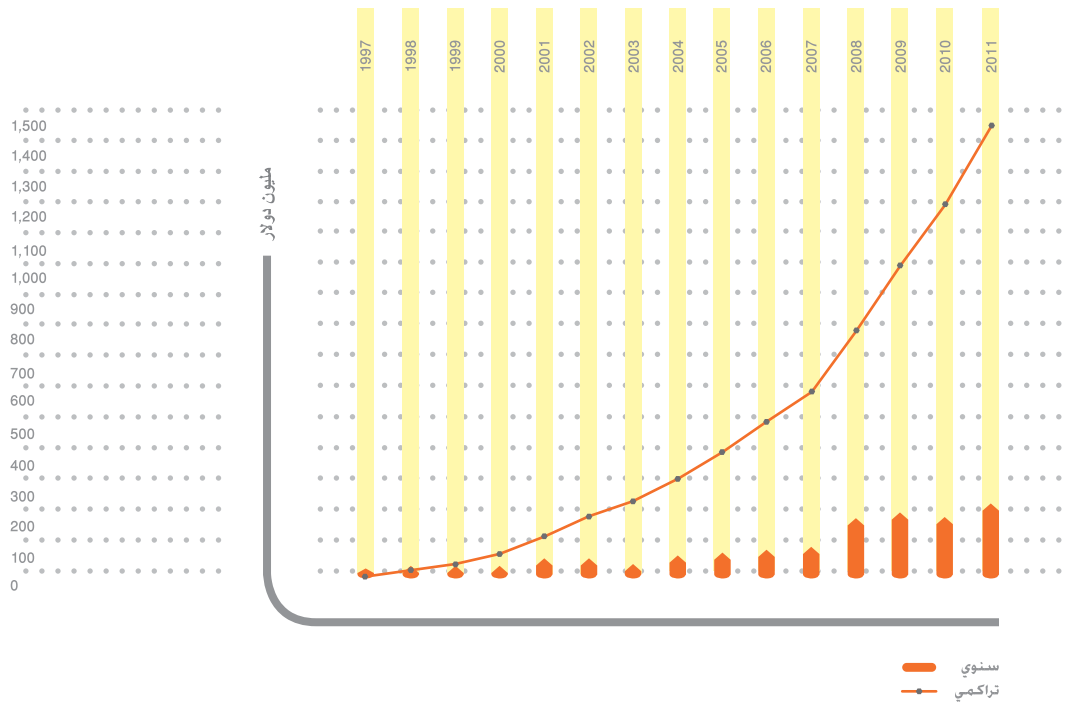


شكل (6)  
توزيع الالتزامات حسب  
المحافظة (عام 2011)

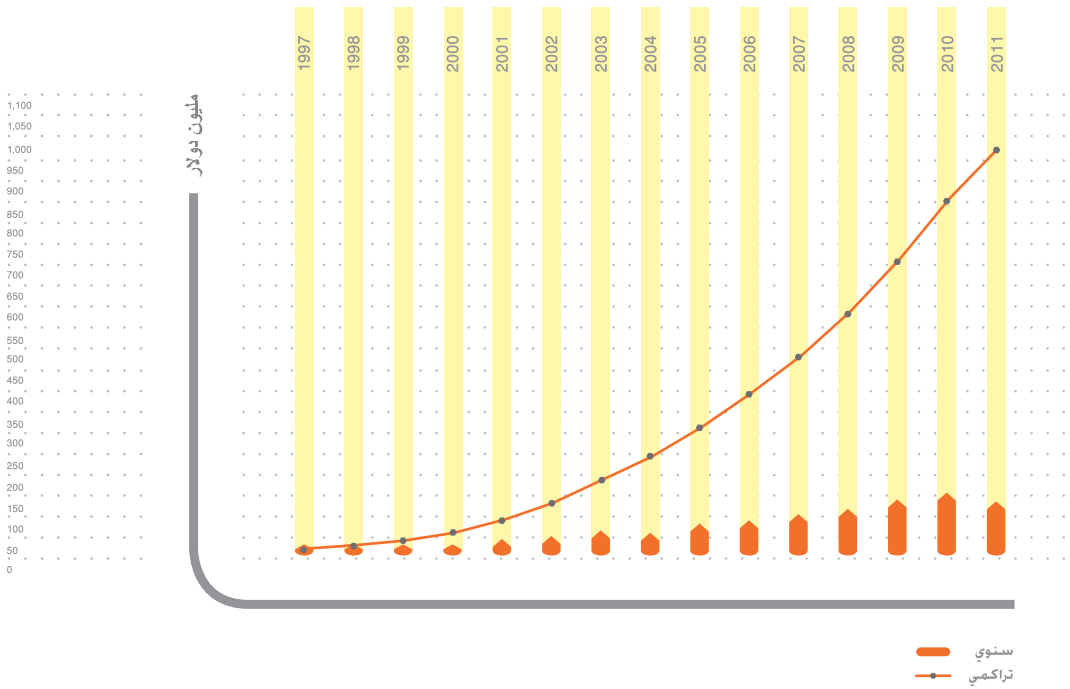


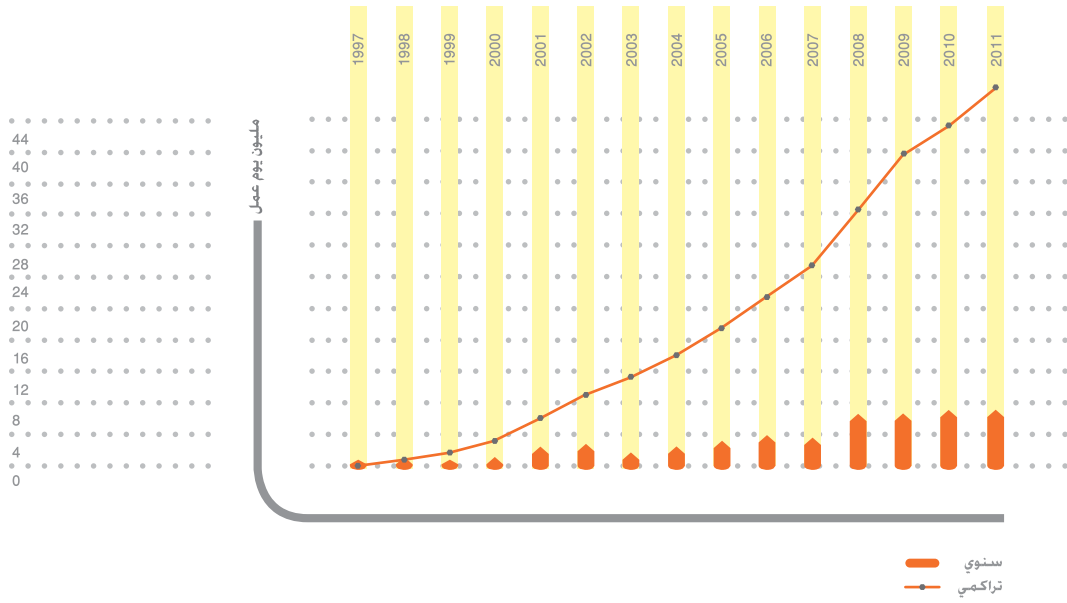
شكل (7)  
التوزيع التراكمي  
للالتزامات حسب  
المحافظة (1997-2011)

شكل (8)  
الالتزامات سنوياً وتراكُمياً  
(2011-1997)

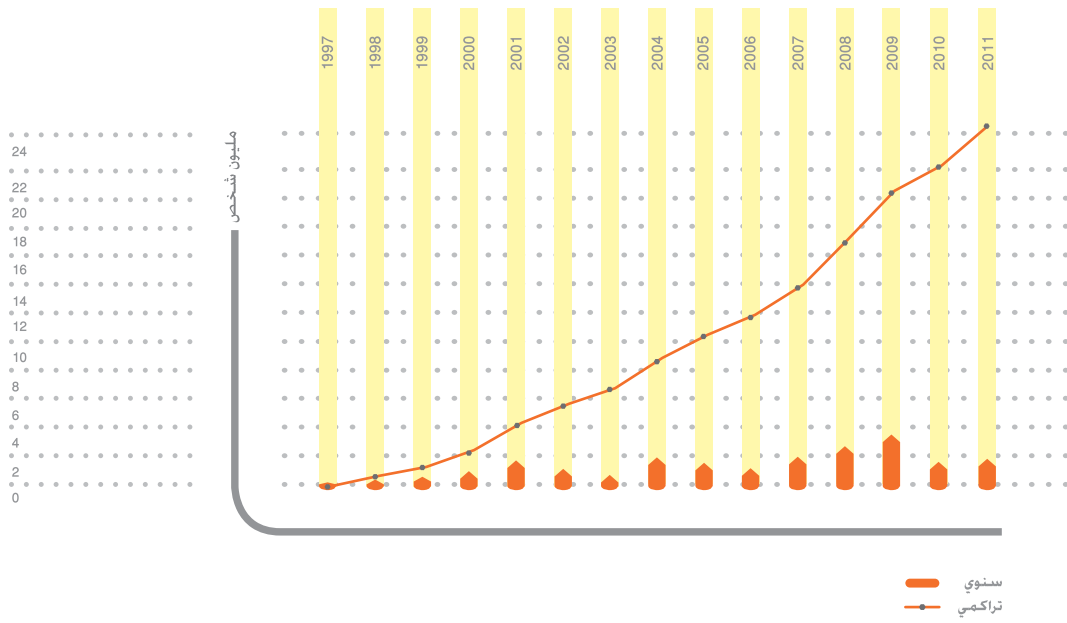


شكل (9)  
المنصرف سنوياً وتراكُمياً  
(2011-1997)



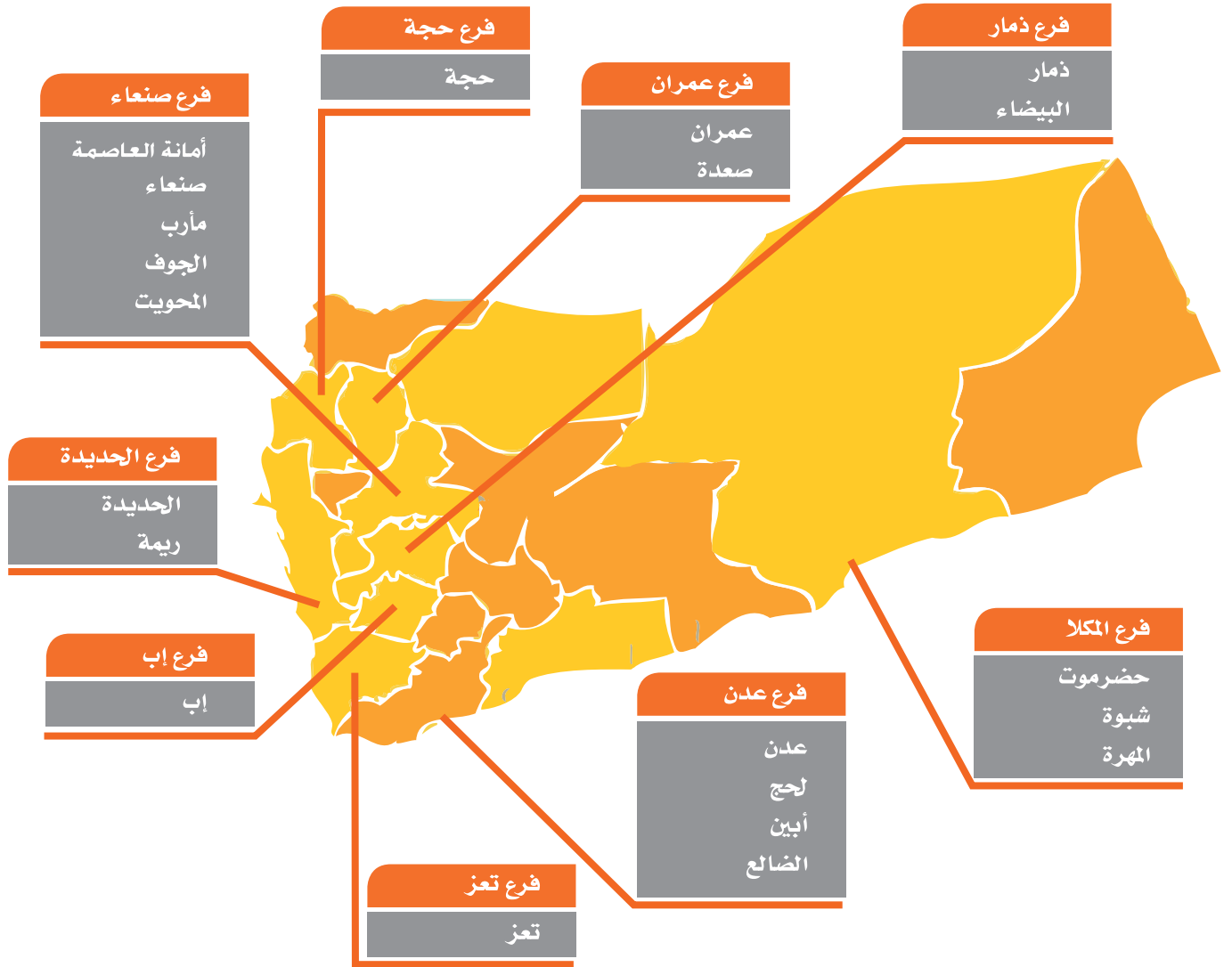


شكل (10)  
العمالة المؤقتة المتولدة  
عن مشاريع الصندوق سنوياً  
وتراكمياً (2011-1997)

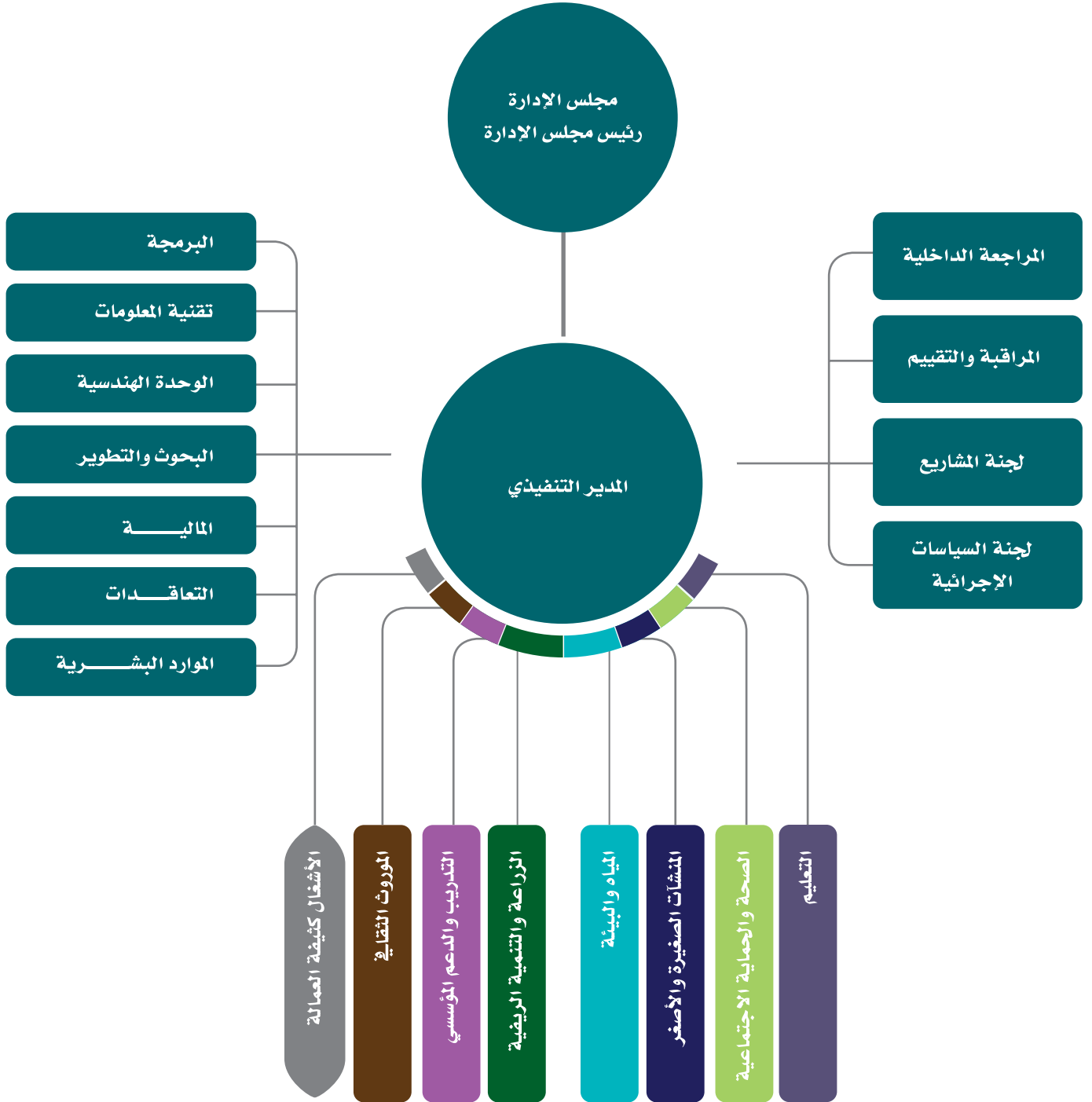


شكل (11)  
المستفيدون المباشرون  
من مشاريع الصندوق سنوياً  
وتراكمياً (2011-1997)

## فروع الصندوق والمحافظات / المحافظات التي يغطيها كل فرع



## الهيكل التنظيمي للصندوق الاجتماعي للتنمية





الصندوق الاجتماعي للتنمية  
[www.sfd-yemen.org](http://www.sfd-yemen.org)

